الجمل المحتملة للاسمية والفعلية

دكتور محمد رزق شعير
دكتوراه في العلوم اللغوية

مكتبة جزيرة الورد
بالمنصورة

الجمل المحتملة للاسمية والفعلية

دكتور محمد رزق شعير
دكتوراه في العلوم اللغوية

مكتبة جزيرة الورد
بالمنصورة

الجمل المحتملة للاسمية والفعلية

دكتور محمد رزق شعير
دكتوراه في العلوم اللغوية

مكتبة جزيرة الورد
بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الأستاذ الدكتور/ عبده الراجحي

نحمـــد الله تعـــالى، ونستعينه، ونستهديه، ونصلي ونسلم على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وبعد ..

فـــإن اللغـــات تخـــتلف في أنواع الجملة فيها على الرغم مما يجمعها من ظواهـــر "كلية"، وقد اشتهرت العربية بما تملكه من تنوع في طبيعة الجملة بين الاسمية والفعلية، ودلالة كل منهما على وظائف معينة.

وإذا كانت هناك معايير واضحة للتفريق بين الجملة، فإن ثمة جملاً لم يجد اللغويـــون القدمـــاء معيارًا حاسمًا يفصل في أمرها؛ فذهب بعضهم إلى اسميتها، وذهب آخرون إلى فعليتها، ومثل هذا الاحتمال قائم في اللغات الإنسانية.

توفـــر الدكـــتور محمد رزق على جمع هذه الجمل من مصادرها النحوية الأصـــلية، ونهض على تصنيفها، وتحليلها، وربط ذلك كله بالاستعمال اللغوي، ووضع أيدينا على الفروق الشكلية والدلالية لكل احتمال، وهو بذلك قد فتح طاقة من الضوء تكشف عن بعض ما تملكه العربية من تنوع.

والله نســـأل أن يـــنفع بهـــذا العمل، وأن يضع صاحبه على طريق العمل العلمي المتصل.

الأستاذ الدكتـــــــور/ عبده الـــراجـــحـــي
أستاذ العلوم اللغوية – جامعة الإسكندرية.
عـــضـــو مـــجـــمـــع اللـــغـــة العربيـــة

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، موفق المرء لما ينوى عمله، ومعينه لما يصبو إليه، سبحانه لولا توفيقه وعونه ما بلغ المرء ما يأمله، وما نال ما يرجوه، والصلاة والسّلام على أشرف المرسلين وأفصح النّاطقين إلى يوم الدين، سيدنا محمّد المبعوث رحمه للعالمين، وبعد.

فقد جرت عادة النّحويين على أن يقسموا الجملة إلى اسمية وفعليّة باعتبار ما تتصدر به؛ فإن تصدرت باسم كانت اسميه، وإن تصدرت بفعل كانت فعليّة، هذا هو التّقسيم السّائد عندهم، إلا أنّ هناك جملاً اسمية أو فعليّة على اعتبارات معينة[1]، ومن ثمّ كان موضوع هذا الكتاب: "الجمل المحتملة للاسمية والفعليّة".

ومن أهم هذه الاعتبارات اختلاف النّحويين وخاصة فى تقدير المحذوفات، فيمكن بحسب التّقدير أن تكون الجملة فعليّة مرة وأن تكون اسمية مرة أخرى؛ مثل: "جملة البسملة"، حيث تكون فعليّة إن كان التّقدير: "أبتدىء باسمِ الله"، أو تكون اسمية إن كان التّقدير: "ابتدائى باسمِ الله"، وغيرها من الجمل التى سندرسها - بإذن الله - خلال البحث والتى تحتمل الاسمية حين تقدر اسمًا محذوفًا، وتحتمل أن تكون فعليّة حين نقدر فعلاً محذوفًا، وهذا يرجع لاختلاف التّقدير أو لاختلاف النّحويين[2].

---

(1) د/ عبده الراجحى: "فى التّطبيق النّحوى والصّرفى" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص٢١٢.
(2) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٣.

ومـن خـلال هذا الاختلاف يستمد البحث مادته ليبين ماهية الجمل التي تـتردد بين الاسمية والفعليّة، وبيان الخلاف عند النّحويين حول بعض الأساليب مثل: "أسلوب المدح والذم " الذى يحتمل الوجهين.

وهـذا يـرجع لاختلاف النُّحاة فى إعراب "المخصوص بالمدح أو بالذم "، وكـذا "نِعْمَ" و"بِئْسَ" - وهما اللفظان الأساسيان للمدح والذم - اسمان أم فعلان؟، وكذلك أسلوب القسم والخلاف فى تحديد المحذوف قبل المقسم به.

وتجـدر الإشارة إلى أنّ هذا البحث لا يتخصص فى شرح الموضوعات السّـابقة علـى وجـه الاتسـاع؛ أى لا يتناول موضوع "المدح والذم " بأكمله، ولا موضـوع "القسم " بأكمله - وغيرهما من الموضوعات الواردة فى البحث - لكنْه يتناول من هذه الموضوعات ما يعنيه منها وهو التردد بين الاسمية والفعليّة فى تحليل الجملة.

وقـد اقتضـى ذلـك أن ألـتزم بالمـنهج التحليلى الذى يقوم على تحليل الموضـوعات والـتّعمق فـى دراسـتها، والنُظر فى الخلافات بين النُحويين، واستقصائها وتحليل مضمونها.

حيـث نحـب أن نـبرز أنّه ليس الأمر من البساطة والسُّهولة أن نعرف الجملـة الاسمية والجملة الفعليّة، والتّمييز بينهما[1] كما هو الاعتقاد السائد المبنى على الصُّورة الشّكلية؛ فإن بدأت باسم فاسمية، وإن بدأت بفعل ففعليّة.

- فقد تتصدر الجملة بحرف.
- قـد تبدأ الجملة بمحذوف اسم؛ نحو قوله تعالى[1]: (سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا)، أو فعل نحو قوله تعالى[2]: (أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ).

---

(1) كمال بسيوني: "الجمل النحوية" مكتبه النهضة المصرية، الطّبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ٨.

• قد يتقدم معمول الفعل عليه؛ نحو قوله تعالى[3]: (فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ).

وكلُّ هذا في حاجة إلى بيان؛ حيث ثبت أنّه ليس كلُّ ما ابتدأت به الجملة يحددها، وعلى هذا ينشأ الخلف والتردد في تحديد الجملة، وأيضا معناها.

• هناك كلمات اختلف النّحويون في تحديدها أاسم هي أم فعل ؟ مثلما نجد في: "نِعْـمَ" و"بِـئْسَ" في المدح والذّم، اسمان في تحليل وفعلان في تحليل آخر، ويترتـب علـى هـذا تغير في الإعراب والدّلالة أيضًا؛ فالجملة الاسمية لها دلالـتها الـتي تخـتلف عن دلالة الجملة الفعليّة، وهذا ما سنبحثه أيضًا في غضـون الكتاب - بإذن الله - ونلمسه من خلال تحليلنا للشواهد - القرآنية على الأخص، يليها أحاديث من صحيح البخاري - في البحث.

إذن فمنهجـنا في الكتاب منهج تحليلي مبني على عرض الآراء وفحصها، واسـتنباط الأحكام منها، وتحليل النُّصوص التي بين أيدينا حتى نصل إلى أصح النتائج التي يعمل بمقتضاها.

ومن الجدير بالذِّكر أنّ الاختلافات والتّقديرات التي سبقت الإشارة إليها لم يعطهـا معظـم النّحويـين وأصحاب المصنفات ما تستحقه من العناية، غير أنّ ابـن هشام، في كتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" تناول هذه المسألة عن طـريق أمـثلة فـي ثلاث صفحات تقريبًا؛ حيث عرضها تحت عنوان: "باب ما

---

(١) ١/النور.

(٢) ٢٤/القمر.

(٣) ٨٧/البقرة.

يجـب على المسؤول فى المسؤول عنه أن يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعليّة لاختلاف التّقدير أو لاختلاف النّحويين"[1].

وأورد فى ذلك عشرة أمثلة:

الأوّل: صدر الكلام، من نحو: "إذا قام زيدٌ فأنا أكرمُهُ".

الثّانى: "أفى الدار زيد" و "أعندك عمرو؟".

الثّالث: "يومان"، فى نحو: "ما رأيته مذ يومان".

الرّابع: "ماذا صنعت؟".

الخامس: "أبشرٌ يهدُوننا؟".

السّادس: "قاما أخَواكَ".

السّابع: "نِعْمَ الرّجلُ زيْدٌ".

الثّامن: "جُملةُ البسملةِ".

التّاسع: "مَا جاءتْ حاجتُكَ".

العاشر: الجملة المعطوفة، من نحو: "قعد عمرو وزيد قام".

وسنتناول ذلك بالتّفصيل – إن شاء الله – خلال فصول البحث فى مواطن متفرقة، ولقـد دأب النّحاة فى دراسة القضايا النّحوية أن يذكروها فى معظمها متـفرقة فـى كتبهم، بحيث لا تلم بالقضيه الواحدة من جميع فروعها فى موضع واحـد، ولقـد لفت فكرى ما وجدته متناثرًا فى كتب النّحاة والتّفاسير من وجود جمـل تحـتمل الاسـمية والفعليّة، وكان إطلاعى على ما أورده ابن هشام أحد الدّوافع التى أدت بى إلى اختيار هذا الموضوع.

---

(١) انظـر: ابـن هشـام: "مغـنى اللبيب عن كتب الأعاريب" تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ٢/٤٣٤ إلى ٤٣٧.

ومنها أيضا تفسير بعض الآيات القرآنية التي تحتمل الوجين لاختلاف النحاة في تقدير المحذوف، ومن ثمّ تغير الدّلالة - على الأقل من حيث القوة والضعف - أيهما أقوى في التّعبير وتوصيل الفكرة بدرجة أعمق، وإن جاز التّعبير بهما معا.

وخطتي في هذا الكتاب تسير على النّحو الآتي:

- بحث تصنيف الجملة العربيّة عند القدماء والمحدثين، وبيان سيادة ثنائية تقسيم الجملة إلى اسمية وفعليّة اللذين يدخل فيهما ما زاده بعض النّحاة؛ كالجملة الشّرطية والجملة الظّرفية.
- بيان ماهية الجمل التي تحتمل الاسمية والفعليّة، وأثره في الدّلالة.
- تحليل الخلافات النّحوية الواردة في البحث، وبيان موقف النّحاة منها وحصرها.

ويتكون الكتاب من: مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، ثم قائمة بالمصادر والمراجع، والفهرس.

أمّا التّمهيد، فعن: "تصنيف الجملة وفكرة الاحتمالية".

ويتحدث عن: • التّعريف بالجملة.
• أساس تقسيم الجملة.
• التّردد بين الاسمية والفعليّة.
• أساس فكرة احتمال الجملة للاسمية والفعليّة.
• الفرق بين التّعبير بالجمله الاسمية والجملة الفعليّة.

أمّا الفصل الأول فعن: "جملة المدح والذم".

ويتحدث عن: • التّعريف بالمدح والذّم وبيان أسلوبهما.

وليد محمد

• "نِعْمَ" و "بِئْسَ" بين الاسمية والفعليّة.
• فكرة الاحتمالية وإعراب المخصوص.
• تردد أسلوب المدح والذّم بين الاسمية والفعليّة وأثره فى الدّلالة.
• تطبيقات من القرآن الكريم.
• تطبيقات من صحيح البخارى.

أمّا الفصل الثّانى فعن: "جملة القسم":

ويتحدث عن: • ماهية القسم.
• الحذف والذكر فى القسم.
• تردد القسم بين الاسمية والفعليّة، وأثره فى الدّلالة.
• تطبيقات من القرآن الكريم.
• تطبيقات من صحيح البخارى.

أمّا الفصل الثّالث فعن: "من الأساليب النّحوية":

ويتحدث عن: • من أسلوب الشّرط: "إذا" و "إنْ".
• من أسلوب الاستفهام: "الهمزة - ماذا - كيف".
• الاشتغال.
• لاسيما.

أما الفصل الرابع فعن: "أنواع أخرى":

ويتحدث عن: • جملة البسملة.
• لولا.
• "مُذْ" و "مُنذُ".
• النّعت المقطوع.

- ما يحتمل العطف والاستئناف: "الواو" و "حتى".
- رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور.
- آيات قرآنية تحتمل الوجهين.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ لكل فصل جزءًا تطبيقيًا في آخره معتمدًا من القرآن الكريم، وأيضًا من صحيح البخاري بالاستعانة بابن حجر العسقلاني، في كتابه: "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، بالإضافة إلى بعض الأمثلة التي حللت في غضون الفصل.

أما الخاتمة فإنني سأبرز من خلالها أهم النتائج التي توصل البحث إليها.

وبعد فإنني أحب أن أقرر هنا أن هذا العمل لا أزعمه قد بلغ تمامه، ولا أزعم أنه لا يحتاج إلى المزيد من النظر والمراجعة رغم يقيني بإخلاصي لنفسي ولهذا العمل، وعلى كلٍّ حال فها هو ذا جهدي وما استطعت رجوت به أن أنال بعضًا من شرف المشاركة والإسهام في هذا المجال السامي، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يجعله عملاً متقبلاً، وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم.

وفي النهاية أود أن أسجل جزيل شكري وعظيم امتناني لأستاذي الدكتور/ عبده الراجحي الذي شرفني القدر بإشرافه على هذه الرسالة(١)، وأشكر له توجيهاته وإرشاداته لي خلال إشرافه طوال مدة الدراسة.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. (هود:٨٨)

محمد رزق شعير

---

(١) أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير نال بها الباحث درجة الماجستير في العلوم اللغوية، بتقدير "ممتاز".

التّمهيد

"تصنيف الجملة وفكرة الاحتمالية"

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

**** التعريف بالجملة:**

اختلف علماؤنا القدماء اختلافًا كبيرًا في تحديدهم لمفهوم الجملة، من حيث ربطها بالكلام؛ حيث نجد في أمهات الكتب ترددًا بين هذين المصطلحين؛ فهناك من يرادفهما مثل: سيبويه[1]، وابن جني[2]، والزمخشري[3]

وهناك من يجعل بينهما عمومًا وخصوصًا؛ مثل: ابن الحاجب[4]، وابن هشام[5]، وابن مالك[6]، والسيوطي[7]، والفاكهي[8]

ولعل أول من استخدم مصطلح "الجملة" بالمفهوم الذي شاع فيما بعد هو المبرد، في كتابه: "المقتضب[9]"، غير أن هذا المصطلح لم يغلب على مصطلح

---

(١) انظر سيبويه "الكتاب" تحقيق محمد عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م، ١/٢٦،٢٥،١٢.

(٢) انظر ابن جني "الخصائص" تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ ١/١٧
"اللمع في العربية" تحقيق د/ حسين محمد شرف، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ص١١٠.

(٣) ابن يعيش "شرح المفصل" مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٤١١هـ ١٩٩٠م، ١/١٨، ص ٢٠، ٢

(٤) ابن الحاجب "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ١/٨

(٥) ابن هشام "مغني اللبيب" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢/٣٦٤

(٦) الأشموني "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، (د.ت)، ١/١٧

(٧) السيوطي "همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية" شرح محمد بدر الدين النعساني، المكتبة الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ، ص ١٢.

(٨) الفاكهي "الحدود في النحو" تحقيق د. المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص٦٢،٦٤

(٩) المبرد "المقتضب" تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١/٨، ٢/ ٧٤،٨٢، ٦٨،٦٩،٧٠

"الكلام" فيما بعد، وترِد المصطلحان معًا يسوي بينهما بعض النُّحاة، ويفرق بينهما آخرون[1].

أما الدارسون المحدثون فيحاولون إيجاد مفهوم مقبول للجملة، لكنَّهم لا يصلون إلى شيء يستقرون عليه بسبب كثرة التَّعريفات للجملة التي تزيد على مائتي تعريف[2]، أو على ما ذكر يونج (١٩٨٠) أنَّ عددها يزيد على ثلاثمائة تعريف[3].

لكنَّنا – في النِّهاية – نقف من كلامهم على أنَّ الجملة أعم من الكلام لشرط الإفادة؛ ولذا فإنَّ أي تعريف للكلام يصلح تعريفًا للجملة[4]، وليس العكس، وهذا ما نراه عند معظم النَّحويين.

ويبدو جليًا في تعريف النُّحاة للجملة اعتمادهم على مسألتي "الإسناد" و "الإفادة" اللذين هما الركنان الأساسيان لها، يقول الدُّكتور إبراهيم عبادة: "إنَّ التَّركيب المتضمن إسنادًا إن كان مستقلاً بنفسه وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها، سمي كلامًا وسمي جملة[5].

---

(١) د/ محمد حماسة عبداللطيف "في بناء الجملة العربية" دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م، ص ٢٩

وانظر عبد القادر المهيري "الجملة في نظر النُّحاة العرب" حوليات الجامعة التُّونسية، ٣/٣٨

(٢) د/ محمود أحمد نحلة: "مدخل إلى دراسة الجملة العربية" دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ١١

(٣) معصومة عبد الصاحب محمد حسن "رسالة دكتوراه بعنوان "الجمل الفرعية في اللُّغة العربية بين تحليل سيبويه والقواعد التَّحويلية – دراسة توليدية تحويلية" كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥م، ص ٢٢

(٤) انظر ابن مالك "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطَّبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص٥

(٥) د/ محمد إبراهيم عبادة "الجملة العربية – دراسة لغوية نحوية" منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص ٣١.

وانظر د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ٢٨.

وعلى هذا فإنَّ الجملة أعم من الكلام لشرط الإفادة في الكلام، أمَّا الجملة فلا تشترط الإفادة أو عدمها، وإنَّ المركب الإسنادي الأصلي إذا كان جزءًا من تركيب أكبر سمي جملة، ولا يسمى كلامًا؛ فكلُّ كلام جملة، وليس كلُّ جملة كلامًا[1].

ونخلص ممَّا سبق إلى أكثر التعريفات شيوعًا - للجملة - وهو تعريف أستاذنا الدكتور عبده الراجحي، حيث يقول: "الجملة في تعريف النُّحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل"[2].

** أساس تقسيم الجملة:

أمَّا بالنِّسبة لتقسيم الجملة العربيَّة فإنَّ لها قسمين أساسيين هما: الاسمية والفعلية، إلا أنَّ بعض النُّحاة يزيد قسمًا ثالثًا، وآخر يزيد رابعًا[3]

ويبدو أنَّ أول من أشار إلى هذا الخلاف هو أبو علي الفارسي الذي نقل عنه النُّحاة فيما بعد وبخاصة الزمخشري وابن هشام، يقول الفارسي: "وأمَّا الجملة التي تكون خبرًا فعلى أربعة أضرب. الأول أن تكون جملة مركبة

---

(١) د/ محمد إبراهيم عبادة: "الجملة العربيَّة" ص٣١

وانظر ثعلب "مجالس ثعلب" تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطَّبعة الرابعة، ١٩٨٠م ١/ ١٣٢.

(٢) د/ عبده الراجحي "في التطبيق النحوي والصرفي" ص ٥٧٧

وانظر أ/ عباس حسن "النحو الوافي" دار المعارف، مصر، الطبعة الحادية عشر، ١/ ١٥

د/ إبراهيم أنيس "من أسرار العربيَّة" مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطَّبعة السابعة، ١٩٨٥م ص ٢٧٦

د/ إبراهيم بركات "الجملة العربيَّة" مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٢م، ص١٩

(٣) د/ فتحي عبد الفتاح الدجني "الجملة النَّحوية نشأة وتطورًا وإعرابًا" مكتبة الفلاح، الكويت، الطَّبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٢م، ص ١٠٩

من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث أن تكون شرطًا وجزاءً، والرابع أن تكون ظرفًا"(١)

إلا أن الجرجاني يعلق على هذا قائلاً: "فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل وهي في الأصل اثنتان، الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر"(٢)

وقد تابع الزمخشري أبا علي الفارسي في تقسيمه حيث قال: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية"(٣)

لكن ابن يعيش حصر هذا التقسيم في القسمين الأساسيين، فحينما علق على هذا الرأي للزمخشري قال: "واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل"(٤).

---

(١) أبو علي الفارسي "المسائل العسكريات" تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م، ص١٠٩

(٢) عبد القاهر الجرجاني "المقتصد في شرح الإيضاح" تحقيق د/ كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٢٠م، ٢٧٧/١

(٣) الزمخشري: "المفصل في علم العربية" وبذيله كتاب "المفضل في شرح أبيات المفصل" للسيد محمد بدر الدين النعساني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، (د. ت)، ص٢٤

(٤) ابن يعيش، "شرح المفصل" ٨٨/١

وهناك من النّحويين من يقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام، ومن أبرزهم ابن هشام، حيث قسّم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية ونفى الجملة الشّرطية، حيث خطأ الزّمخشري في ذكرها لأنّها تعد من قبيل الفعليّة[1].

ويعلق الشّيخ محمّد الأمير على كلمة "الاستقرار" في الجملة الظّرفية عند ابن هشام قائلاً "وإلا كانت فعليّة أو اسمية بحسب التّقدير"[2].

ويبين الدسوقي حقيقة الجملة الثّالثة عند ابن هشام ويقول. "الظّرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعليّة؛ لأنّك إمّا أن تقدر عامل الظّرف (كائن) أو (استقر)، فعلى الأولى تكون اسمية، وعلى الثّاني تكون فعليّة"[3].

وقد تأثر بتقسيم ابن هشام الثّلاثي للجملة عدد من النّحويين، على رأسهم السُّيوطي[4]، والفاكهي[5]، ومن الدّارسين المحدثين كمال بسيوني[6].

ونجد - من الدارسين المحدثين - الدكتور قباوة يقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام اسمية وفعليّة وشرطية، ولا يذكر الظرفية، حيث يقول: " إنّ الجمل ثلاثة أقسام: اسمية وفعليّة وشرطية، وذلك بحسب طبيعة صدرها، ولابدّ من الإشارة

---

(١) ابن هشام: "مغني اللبيب" ٢/٤٣٣.

(٢) حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب لابن هشام، دار إحياء الكتب العربيّة، (د.ت)، ٢/٤٣.

(٣) مصطفى محمد الدسوقي "حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام" مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، ص٣٥

(٤) انظر السُّيوطي "المطالع السعيدة" تحقيق د/ طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٦١

(٥) الفاكهي "الحدود في النحو" تحقيق د/ المتولي الدميري، ص٦٥

(٦) كمال بسيوني، "الجمل النحوية" ص٦

ههنا إلى أنّ المراد بصدر الجملة هو - فى الحقيقة - المسند أو المسند إليه أو أداة الشّرط، ولا قيمة لما تقدم ذلك من حروف وفضلات[1].

ونجد فى كلّ ما سبق أنّ الأساس الفعلى لتقسيم الجملة هو الاسمية والفعليّة، وما دون ذلك يرد إليها كما رأينا عند الفارسى الذى حصر الجرجانى أقسامه الأربعة فى القسمين الأساسيين، ومثله الزمخشرى الذى حصر شارح كتابه - ابن يعيش - أقسامه الأربعة - أيضا - فى القسمين الأساسيين.

أمّا ابن هشام وهو متأثر - مثل الزّمخشرى - بأبى على الفارسى فإنّنا نجده فى موضع آخر يقر التقسيمين فقط حيث يقول: "الجملة تسمى اسمية إن بدئت باسم .. وفعليّة إن بدئت بفعل"[2].

ولا ينكر خلاف هذا، وقد دعم ثنائية التّقسيم الشيخ محمّد الأمير، والدسوقى فى شرحيهما لكلامه، وعلى هذا نجد أنّ التّقسيم الأكثر من اثنين تقسيم تركيبى يرجع إلى الناحية الشّكلية، حيث اعتمد فيه النّحويون على ما تبدأ به الجملة من مفردات[3].

ويلخص الدكتور/ طاهر حمودة الآراء السابقة قائلاً: "تسير هنا على التّقسيم السّائد عند النّحاة للجملة إلى قسمين رئيسيين هما الاسمية والفعليّة؛ لأن هذين القسمين يشملان ما زاده بعض النّحاة"[4].

---

(1) د/ فخر الدين قباوة "إعراب الجمل وأشباه الجمل" دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطّبعة الرابعة ١٩٨٣م ص٢٠.

(2) ابن هشام "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدى، دار الفكر، الطّبعة الأولى ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م ص٧

(3) د/ محمّد إبراهيم عبادة "الجملة العربيّة" ص١٤٩

(4) د/ طاهر حمودة "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ٢٨

ثمّ يعلق على جملته الأخيرة (ما زاده بعض النُحاة) قائلاً: "يريد ابن هشام قسماً ثالثاً هو الجملة الظَرفية، وهي المصدرة بظرف أو جار ومجرور، نحو: أعندك زيدٌ؟، أفي الدار زيدٌ؟، إذا قدر "زيدٌ" فيهما فاعلاً بالظرف أو الجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، وإذا لم يقدر "زيدٌ" فيهما مبتدأ وشبه الجملة خبر مقدم.

وواضح أنّ وضع هذا القسم يقوم على وجه إعرابي محتمل غير مقطوع به، ولهذا كان عدّها في نظرنا - ضمن الجملة الاسمية وهو الصواب، وقد زاد الزمخشري قسمًا رابعًا وهو الجملة الشرطية، والصَحيح أنّها مندرجة في الجملة الفعليّة[1].

ومن خلال هذا ندرك أنّ أساس التّقسيم ثنائي، وكان هذا الأساس معتمدًا على المسند والمسند إليه، فقد حدد سيبويه نظامًا للجملة الأساسي بالمسند والمسند إليه، وقد عرفهما بأنّهما "ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك" و "هذا أخوك" ومثل ذلك: "يذهب عبدالله"، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بد من الآخر في الابتداء"[2]

وعلى هذا الأساس نرى أنّه قد صنفت أنواع في العربيّة بناءً على فكرة الإسناد إلى نوعين رئيسيين: الجملة الاسمية والجملة الفعليّة، وأمكن بسهولة رد

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) سيبويه: "الكتاب" هارون، ١/٢٣

وانظر: ابن السيد البطليوسي "الحلل في شرح أبيات الجمل" دراسة وتحقيق د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص٤٠

كلّ النماذج الأخرى إلى هذين النوعين[1]، فإنّ صور الكلام الذى تنطق به العربيّة لا يكاد يحيط به الحصر، وإن كان الأمر كلّه يرجع إلى الجملتين الاسمية والفعليّة، فهما وحدة اللغة العربية، وهما موضوع دراسة النحو العربى، ومعهما ما يتعلق بها[2]، فالجملة نوعان لا ثالث لهما[3]

وهذا ما يراه عدد معظم النّحويين، إمّا ذكر التقسيم الثّنائى صراحة، وإمّا ذكرهما من خلال تقسيمهم للكتاب المؤلف[4].

وعليه نستنبط أنّ تقسيم القدماء للجملة إلى اسمية وفعلية لا خلاف عليه، لكنّا نلحظ أنّ الأساس النّحوى الذى ميّزوا به بين الاسمية والفعليّة أساس بنيوى شكلى لا يعبر عن المدلول التركيبى[5]

ومن هنا نجد مبررًا لمن ذكر أكثر من نوعين، لكن الأصل ثنائية التّقسيم للجملة؛ فقد ذهب معظم النّحاة إلى القول بأنّ الجملة فى العربيّة قسمان: اسمية وفعلية[1].

---

(١) د/ محمد حماسة عبد اللطيف "فى بناء الجملة العربية" ص ١٩

(٢) د/ محمد عيد "النحو المصفى" مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص١٨

(٣) د/ عبده الراجحى "فى التطبيق النحوى والصرفى" ص ٢٧

(٤) انظر أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج "إعراب القرآن (المنسوب إليه)" تحقيق إبراهيم الإبيارى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣، ١/١

الشيخ مصطفى الغلايينى "جامع الدروس العربية" ١٣/١

، د/ يوسف أحمد المطوع "الموسوعة النحوية الصرفية" ١٧/١ =

- د/ محمود سليمان ياقوت "النحو التعليمى والتطبيق على القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص ٨٥ إلى ١١٨، وما بعدها

د/ حمد كشك ، د/ أحمد عبد الدايم "من التحليل النحوى للكلمة والكلام" ١٤١/١

د/ إبراهيم بركات: "الجملة العربية" ص ٢٧

(٥) معصومة عبد الصاحب محمد حسن رسالة دكتوراه بعنوان "الجمل الفرعية فى اللّغة العربيّة - بين تحليل سيبويه والقواعد التحويلية" ص ١٨

وعندما نقف على الآراء السابقة والخاصة بتقسيم الجملة فنحن نميل إلى التقسيم الشائع الذى سار عليه جمهور النُّحاة، وهو القائل: إنّ الجملة فى لغة العرب قسمان اسمية وفعليّة[2]، وهذا هو التّقسيم المنطقى لطبيعة اللغة العربيّة من حيث النشأة والتّكوين[3].

** التّردد بين الاسمية والفعليّة:

وقفنا من خلال عرضنا للمسائل السابقة على ثنائية التّقسيم للجملة العربيّة وهما الاسمية والفعليّة، ولكلّ نوع منهما معايير معينة ومستقلة تحددها عن الأخرى، والتى ترجع فى المقام الأول إلى "المسند إليه"، وتحديده سواء أكان مذكورًا أم محذوفًا.

ومع ذلك فإنّنا نجد جملاً تعد جملاً اسمية أو جملاً فعليّة على اعتبارات معينة[4]، ترجع – فى معظمها – لاختلاف التقدير أو لاختلاف النّحويين[5]، ومن هنا فليس الأمر – كما يعتقد الكثيرون – من البساطة بحيث يمكن التّعرف على الجملة أهى اسمية أم فعلية؟ والتّمييز بينهما.

فالجميع يقر أنّ الجملة الاسمية هى ما ابتدأت باسم، وأنّ الفعليّة هى ما ابتدأت بفعل، لكن إن لم تبتدىء باسم ولا بفعل وإنّما ابتدأت بحرف، أو كان ما

(١) د/ فتحى عبد الفتاح الدجنى "الجملة النحوية نشأة وتطورًا وإعرابًا" ص ٨٠
(٢) د/ شوقى ضيف "تجديد النحو" دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، (د. ت)، ص ٢٤١
(٣) د/ فتحى عبد الفتاح الدجنى "الجملة النحوية – نشأة وتطورًا وإعرابًا" ص ٨١
(٤) د/ عبده الراجحى: "فى التّطبيق النحوى والصرفى" ص ٣١٣
(٥) ابن هشام: "مغنى اللبيب" محيى الدين عبد الحميد، ٢/٤٣٤.

تبتدىء به محذوفاً سواء أكان اسماً؛ نحو(١): (سورةٌ أنزلناها)، أم فعلاً؛ نحو(٢): (أبشراً منا واحداً نتبعه)، أو كان معمول الفعل قد تقدم عليه؛ نحو(٣): (ففريقاً كذبتم)، فكلُّ هذا وأكثر منه في حاجة إلى بيان.

كما نجد أنَّ الجملة – أحياناً – قد تبتدىء باسم وليس مسنداً إليه، فهي جملة فعليّة؛ نحو(٤): (وما يفعلوا من خيرٍ فلن يُكفروه).

وفوق هذا وذاك مسألة تقدير المحذوف واختلاف النحويين فيه؛ وخاصة عندما تكون الجملة مستهلة باسم يعرب مبتدأ، وهناك من يراه منصوباً لفعل محذوف، فتتحول الجملة إلى الاتجاه الآخر، وكل هذا له أثره في الدلالة؛ حيث إنَّ للجملة الاسمية دلالات تغاير دلالات الجملة الفعليّة كما سنرى.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ النحويين القدماء – لم يذكروا هذه الجمل في مصنفاتهم، ولم يفردوا لها بحثاً مستقلاً في كتبهم أو أبواباً أو فصولاً نحوية في مؤلفاتهم.

وربما كان أول من تحدث عن هذا الموضوع هو ابن هشام، حيث ذكر عشر جمل تتردد بين الاسمية والفعليّة، في كتابه "مغني اللبيب"(٥)، في حوالي ثلاث صفحات سنتحدث عنها في موضعها من البحث – بإذن الله – بالتفصيل.

وقد تابعه عدد من الدارسين المحدثين في شرح هذه الجمل والسير على منوالها؛ مثل الدكتور/ طاهر حمودة(١)، والدكتور/ قباوة(٢)، وكمال بسيوني(٣).

---

(١) ١/النور
(٢) ٢٤/القمر
(٣) ٨٧/البقرة
(٤) ١١٥/آل عمران
(٥) انظر ابن هشام: مغني اللبيب، محيي الدين عبد الحميد، ٢/٤٤٣ إلى ٤٣٧

** أساس فكرة احتمال الجملة للاسمية والفعلية:

من الجدير بالذكر أن نبحث عن أساس هذه الفكرة، أي ما الذي دفع اللغويين والنحويين والأصوليين أيضًا إلى القول بهذا الاحتمال إلى النوعين الأساسيين للجملة العربية، بالرغم أنَّ لكلٍّ منهما معايير خاصة تميزها عن الأخرى ؟ .

ومن خلال هذه المعايير نجد لكلٍّ جملة سماتها وخصائصها الدِّلالية التي لها دور في تحديد المعنى؛ لذا يجب علينا أن نشير إلى أساس هذا الاحتمال، وهو "الخلاف بين النحويين"، ونقول أأساس هذه الفكرة لغوي أساسه المعنى ؟ أم أساس نظري مرتبط بقواعد قياسية ثابتة ؟ أم أساس ديني قائم على فهم الآيات القرآنية ؟

ولا يظهر لنا هذا إلا من خلال عرض نصوص مختلفة اختلف فيها النحويون؛ ليتضح من خلالها أساس هذه الظاهرة، ويبدو أنَّ أول أساس للقول بالاحتمال هو الخلاف بين النُّحاة، وأنماط هذا الخلاف كثيرة بعضها مدرسي؛ أي بانتماء النَّحوي إلى مدرسة بعينها كالبصرة والكوفة، وبعضها اجتهادي؛ أي اجتهاد النحوي نفسه في فهم تركيب ما بغض النظر عن انتمائه المدرسي[4].

---

(١) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" من ٣٣ – ٣٥.

(٢) د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشباه الجمل" ص ٢٢ .

(٣) كمال بسيوني: "الجمل النحوية" من ٢٤ – ٢٨ .

(٤) د/ السيد رزق الطويل: "الخلاف بين النحويين – دراسة وتحليل وتقويم"، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص ٣١.

وتجدر الإشارة إلى أنّ من أهم البواعث الخلافية عند النُحاة الباعث الديني الـذي له ركن أساسي في وضع النّحو والخلافات النّحوية للحرص الشّديد على أداء النُصوص أداة فصيحًا[1].

وقد نشأ عن هذا الخلاف تعدد في أوجه الإعراب، حيث يختلف النُحاة فيما بيـنهم لتعيين الإعـراب الصّـحيح اعتمادًا على المعنى المحصل من السّياق والأحكـام اللفظية النّحوية ومعرفة أوجه المفارقة بين موضوعات المصطلحات الـنّحوية، علـى الرغم من ذلك نجد كثيرًا من أنماط الجمل العربيّة صالحًا فيها تقدير أكثر من وجه إعرابي بالنسبة للكلمة الواحدة[2].

ومـن الطّبـيعي أن يبحث النّحوي عن الأوجه الاحتمالية؛ حيث إنّ لهذه الاحتمالات الواردة مداخل وأسبابًا متنوعة تؤدي لهذا الخلاف، منها

1) الحـذف الـوارد في الجملة، وتقدير المحذوفات تبعًا لتصور المعنى وتحديده، وهذا ما سنلمسه في الفصول القادمة إن شاء الله.

2) انـتفاء الإعـراب؛ إما لكون الكلمة مبنية، أو لكونها معربة إعرابًا مقـدرًا، كمـا فـي الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم والأفعال المضارعة المنتهية بالألف.

3) وجود تداخل أو أوجه تفاق بين بعض المصطلحات النّحوية.

---

(1) د/ شوقي ضيف "المدارس النحوية" دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ص 17 – د/ طاهر حمودة "القياس في الدرس اللغوي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 172

(2) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته"، ص 88

٤) اختلاف النحويين في أصل تصنيف الكلمة إلى اسم أو فعل كالخلاف في إعراب "حبذا" أو "نعم" و "بئس" للمدح والذم[١]، أو إلى اسم أو حرف كالخلاف في إعراب "إذا" الفجائية وما بعدها.

٥) قد يرد الخلاف في اعتبار الكلمة بسيطة أو مركبة، وذلك في "ماذا" و "من ذا" أكل منهما كلمة واحدة تعامل معاملة الاسم الواحد أم كلمتان؟[٢].

٦) تعدد الاستعمالات وتنوعها واختلافها بالنسبة للكلمة الواحدة، ومنه جانب يعد لوناً من الاشتراك اللفظي كاستعمال "كان" ناقصة أو تامة أو زائدة، واستعمال "الواو" عاطفة أو استئنافية أو للمعية، واستعمال "الفاء" عاطفة أو للسببية وللاستئناف[٣]

٧) قد يبقى للفظ معنى واحد ويتعدد تصنيفه تبعاً لأثره الإعرابي، كما في "حتى" أهي جارة أم عاطفة أم ابتدائية؟[٤].

٨) مسألة "الوقف والوصل"[٥]، التي لها الصدارة في هذا الخلاف لما يترتب عليها من الحذف، واختلافهم في تقدير المحذوف، فقد يرد مع

---

(١) انظر الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ١/٩٧ وما بعدها

(٢) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص١٠٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٨ .

(٤) ابن هشام "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق/ رشيد عبد الرحمن العبيدي، ص١٠٠ ، ١٠٣

(٥) انظر الخليل بن أحمد "الجمل في النحو" تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٦١

د/ السيد أحمد علي من قضايا النحو (التوزيع) دار الثقافة العربية، ١٩٩٣م، ص٤٣

الوصــل وجــه أو أوجــه لا يمكن أن ترد في الوقف، كما يتعين مع الوقف - في بعض الأحيان - ما لا يكون واردًا في الوصل.

وعلــى هذا ندرك أنّ الكلمة قد ترد معربة إعرابًا ظاهرًا لكن أسس المعنى والصّـناعة النّحوية تجيز فيها تعدد الأوجه، إما على تقدير محذوف، وإما على عدم تقديره.

وقــد يجتمع أكثر من سبب من هذه الأسباب في الجملة الواحدة، وهو أمر وارد بكــثرة؛ فيؤدي إلى تعدد الاحتمالات الإعرابية، كما سنرى في الفصول القادمة بإذن الله.

الفرق بين التعبير بالجملة الاسمية والجملة الفعلية:

ونستهل حديثنا عن هذه المسألة بسؤال مهم يربط النحو بالدلالة، وهو **ما تأثير هذا الاحتمال على الدلالة ؟**

وللإجابة عن هذا السؤال فإننا سوف نتحدث عن أهم الفروق بين التعبيرين التعبير بالجملة الاسمية، والتعبير بالجملة الفعلية، حيث إن الكثيرين من اللغويين لا يذكرون هنا إلا الجانب الشكلي الكلمة المتقدمة دون الإشارة إلى ما وراء هذا الشكل من جوانب دلالية.

وهذه الفروق تعتمد على المسند إليه أاسم هو أم فعل ؟[1]، فإذا كان المسند إليه اسمًا فإن دلالته تختلف عن كونه فعلاً، والجملة تبنى عليه لأنه أساسها[2]، وبالتالي فإن دلالة الجملة كلها تتغير

وعلى هذا فإننا نبدأ بتعريف ركني الإسناد فيهما، وهما الاسم في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية.

معنى الاسم:

الاسم ما دل على معنى في نفسه[3]، وهو ذات غير مرتبطة بالزمن؛ لذا فإن له من القوة ما ليس لغيره[4].

معنى الفعل:

الفعل حدث مرتبط بزمن، ومن هنا انتهى النحاة إلى نتيجتين[ ]:

الأولى . أنه لابد لكل فعل من زمن تقع فيه

---

(١) د. علي أبو المكارم "الجملة الفعلية" دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، ص ٢٨

(٢) د. عبده الراجحي "دروس في المذاهب النحوية" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص٣٢

(٣) د. مصطفى جمال الدين "البحث النحوي عند الأصوليين" ص ٣٠

(٤) سيبويه. "الكتاب" هارون، ٤/٢٢٩

الأخرى: أنه لابدّ لكلّ زمان من صيغة فعليّة تعبر عنه.

ونقف من كلامهم على أنّ للفعل دلالات معينة حيث إنّه يدلُّ على الحدث بلفظه وعلى الزّمان بصيغته؛ أي كونه على شكل مخصوص، ولذلك تختلف الدّلالة على الزّمان باختلاف الصّيغ، ولا تختلف الدّلالة على الحدث باختلافهما[2]

وعندما نتحدث عن الفروق بين التّعبيرين فإنّ هناك فرقا بارزًا وأساسيًا، وهو دلالة الثُّبوت والاستمرارية للجملة الاسمية في مقابل دلالة التّجدد والتّغير للجملة الفعلية، لكنّنا نود أن نشير إلى أهم الفروق بين الجملتين؛ وهي:

١- الجملة الاسمية إذا تكونت من اسمين مرفوعين دلّت على الدّوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعليّة؛ فالاسمية تدلُّ على الثُّبوت وذلك إذا كانت اسمية محضة (أي خالية من فعل) .. فإن كانت غير محضة (وهي التي يكون فيها الخبر جملة فعليّة) فإنّها تفيد مع الثُّبوت التّجدد، وقد تفيد الاستمرار التّجددي[3].

فمثال الاسمية المحضة؛ قولنا: "زيدٌ مفكر" حيث دلّ ذلك على أنّ صفة التّفكير خاصة من خواصه تلازمه كلّ آن، لازمته في الماضي وتلازمه في الحاضر والمستقبل، فهي صفة ثابتة، والجملة كلُّها تدلُّ على الثُّبوت والدّوام.

---

(١) د/ علي أبو المكارم "تعريف الأفعال" (د. ط) ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص١٧

(٢) السّيوطي "الاقتراح في علم أصول النّحو" تحقيق د/ محمد محمّد قاسم، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، ص٣٨،٣٩

(٣) أ/ عباس حسن: "النحو الوافي" ٢/١٤٥

أمَّا الاسمية غير المحضة؛ فكقولنا: "زيدٌ يفكرُ" فإنَّ هذه الجملة بطبيعتها تدلُّ علـى الثُّبوت بالإضافة إلى التَّجدد؛ لأنَّ خبرها فعل يفيد تجدد هذا الشَّيء وهو التَّفكير.

أمَّا الجملـة الفعليَّة فإنَّها بخلاف هذا؛ حيث تدلُّ على التَّغير والتَّبدل في الأمـر، فإذا قلت "فكر زيد" كان معنى ذلك أنَّ تفكيره كان في الزَّمن الماضي، أمَّا إذا عبرت بالفعل المضارع فقلت: "يفكرُ زيدٌ" كان تفكيره منصبًا على الزَّمن الحاضر دون الزَّمن الماضي.

وإذا قلـت لشـخص: "فكـر" كـان معنى ذلك أنَّك تطلب منه التَّفكير في المسـتقبل، وبذلـك يختـلف زمن الوصف أو الحدث الذي تضيفه إلى شخص باختلاف الأفعال التي تصوره.

ومـن هـنا كانـت للجملة الفعليَّة دلالة التَّغير والتَّجدد، أمَّا الحكم الخالدة المستمرة فتصاغ دائمًا في الجمل الاسمية[1].

٢- إنَّ الـتقدم للاسم أو الفعل مرتبط بأهمية المتقدم بالنِّسبة للعناصر أو الأطـراف المشـاركة فـي الموقف اللُّغوي؛ فدلالة هذا التقدم ترتد إلى محاولة المتكلم تلبية احتياجات الظُّروف المؤثرة في الموقف اللُّغوي[2].

فمثلاً عندما تقول: "زيدٌ سافر" و "سافر زيدٌ"؛ ففي الأولى - الاسمية - فقد أردت أن تلفـت انتـباه السامع إلى زيد نفسه أولاً، وأنَّه سافر ثانيا، وكأنَّ السفر كان بعيد الوقوع منه لسبب من الأسباب، أو كان غير مظنون فتريد أن تقول إنَّه حـدث فعلاً؛ ولذلك تقدم الاسم المرفوع على الفعل وتجعله مبتدأ للكلام وأساسه

(١) د/ شوقي ضيف: تجديد النَّحو" ص٢٥٣

(٢) د/ علي أبو المكارم، الجملة الفعليَّة ص٤٠.

الـــذي يبـــنى علـــيه . أمّا إذا قلت: "سافر زيدٌ" فإنّك لم تُرِد أكثر من أن تذكر سفره[1].

٣- الجملة الاسمية أكثر لواحق؛ حيث إنّها قد تتركب من اسم وفعل، فكلّ ما يكون الفعل فى جملتها من لواحق تحمله معه، وبجانب هذه اللّواحق للخبر فى الجملـــة الاسمية توجد لواحق أحياناً للاسم الأوّل المرفوع فيها، وبذلك يتضح أنّ لواحـــق الجملـــة الاســـمية تتعدد تعدداً واسعاً[2]، ممّا يجعلها أكثر اتساعاً لحمل الكثير من المعاني.

٤- الاســـم أصـــل والفعل والحرف فرعان؛ لأنّ الكلام المفيد لا يخلو من الاســـم أصلاً، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدلّ ذلك على أصالة الاسم فى الكلام، فرعية الفعل والحرف فيه[3]

٥- التّعبـــير بالجملـــة الاسمية أكثر من التّعبير بالجملة الفعليّة؛ حيث إنّ الفعل أثقل من الاسم، وذلك لوجهين[4]:

الوجـــه الأوّل: أنّه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد.

الوجـــه الآخر: أنّ الاسم أكثر من الفعل؛ بدليل أنّ تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير الفعل، والكثرة مظنة الخفة، كما فى المعرفة والنّكرة.

---

(١) انظر: عبد القاهر الجرجاني "دلائل الإعجاز" تعليق/ محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م ص ١٨٣

(٢) د/ شوقي ضيف: "تجديد النّحو" ص٢٥٥،٢٥٤

(٣) السـيوطـي: "الأشـباه والنّظائر فى النّحو" دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م ٦٣/١

(٤) المرجع السّابق، ص٤٠

ونقف من خلال الفروق السابقة على أنَّ هناك فرقًا أساسيًا وهو الثبوت للاسمية، والتّجدد للفعلية، أمّا الفروق الأخرى فتحوم حول هذا الفرق، ففي جملة "الحقُ ضائعٌ" – وهي جملة اسمية – نجد حكمًا على الحق بالضياع، وهو حكم مطلق لا علاقة له بالزمان، بحيث يمكن أن يرقى إلى أن يكون أمرًا له صفة الثُبوت والدّوام والاستمرار[1].

أمّا في الجملتين: "ضاع الحقُ" أو "يضيعُ الحقُ"، فإنَّ كلَّ ما يمكن أن يستفاد من لفظيهما هو الدّلالة على ضياع الحق خلال فترة زمنية محددة لا تتجاوزها الدّلالة إلى غيرها[2].

ومن هنا كان التّعبير بالجملة الاسمية تعبيرًا يعبر عن الثُبوت والجمود والملازمة والاستمرار في مقابل الجملة الفعليّة التي تتسم بالتّجدد والدّلالة على التّغير والتّقلب تبعًا للزمن الذي حدث فيه الفعل.

وعلى هذا الأساس فعندما نقول: إنّ هذه الجملة تحتمل الوجهين فسوف ندرك أنّ لكلّ وجه منهما دلالة تغاير الوجه الآخر – كما سنرى في الفصول القادمة بإذن الله عند تحليلنا للأمثلة – لكن يجب أن يكون مستحضرًا في ذهننا أن أي مثال أقررنا باسميته فهو ذات دلالة ثابتة، وإذا ذكرنا فعليته فهو ذات دلالة متغيرة.

---

(١) د. علي أبو المكارم: "الجملة الفعلية" ص ٤٠

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠

الفصل الأوَّل

"جملة المدح والذم"

** التّعريف بالمدح والذّم وبيان أسلوبهما:

إنّ أسلوب المدح والذّم من التّراكيب النّحوية التي لها نمط خاص بها[1]، والتي لها الصّدارة في الجمل المحتملة للاسمية والفعليّة[2].

التّعريف بالمدح وألفاظه:

المدح: نقيض الهجاء، وهو حسن الثّناء[3]، وله ألفاظ معينة أساسها "نِعْمَ"، ومنها أيضاً "حبّ" و"حبّذا"، وغيرها من الألفاظ التي يأتي بها على صيغة "فَعُلَ" بشروط معينة[4].

أمّا "نِعْمَ" وهي الكلمة الأساسية في المدح فهي فعل يستعمل للمدح على سبيل المبالغة، وأصلها "نَعِمَ"، وهي أصل للمدح والصّلاح، ولا يكون منها فعل لغير هذا المعنى[5] .. أمّا "حبّ" و"حبّذا" فأصلهما واحد، فهما مأخوذان من "حَبُبَ"[6]، والاختلاف بينهما يرجع إلى اسم الإشارة "ذا" أهو فاعل أم لا ؟

و"حبّذا" تعمل عمل "نِعْمَ" وينطبق عليها أحكامها وصورة أسلوبها، فهي أسلوب للمدح[7]، فعندما نقول "حبّ الإنسانُ والشّيءُ حُبّاً" أي "صار محبوباً"[8].

التّعريف بالذّم وألفاظه:

---

(١) د/ محمود سليمان ياقوت "النّحو التّعليمي والتّطبيق على القرآن الكريم" ص ٢٩٩

(٢) د/ عبده الراجحي "في التّطبيق النّحوي والصّرفي" ص٣١٩

(٣) ابن منظور "لسان العرب" دار المعارف، القاهرة (د. ت)، ٤١٥٦/٦

(٤) السّيوطي: "همع الهوامع" ٨٧/٢.

(٥) سيبويه، "الكتاب" هارون، ٢/ ١٧٩

(٦) ابن مالك "شرح التّسهيل" تحقيق د/ عبد الرّحمن السّيد د/ محمّد المختون، ٢٢/٣

(٧) السّرقسطي "الأفعال" تحقيق د/ حسين محمّد شرف، ٣٢٢/١

(٨) انظر د/ محمّد عبدالحليم "المعجم الوسيط" مكتبة الصحوة، المنوفية، ص١٥٧

الـــذمّ نقــيض المـــدح[1]، وله ألفاظ معينة، أساسها "بئس"، ومنها أيضا: "لا حبّذا" و"ساء"، وغيرها من الألفاظ التي نأتي بها على صيغة "فعل".

أمّــا "بــئس" وهـــي الأصـــل في الذمّ[2]، فهي كلمة ذم[3]، ضد "نعم"[4]، وأصلها "بئس"، وهي أصل للرداءة ولا يكون منها فعل لغير هذا المعنى[5].

أمّــا "لا حــبّذا" فهـــي مأخوذة من "حبّذا" إلا أنّها تدخل على "لا" فتساوي "بئس" في العمل والمعنى[6].

أمّــا "ســاء" فإنّها تأتي للزجر وعليه فإنّها تستعمل للذم، وتجري مجرى "بئس"[7]، شكلاً ومعنى وعملاً، إلا أنّ "بئس" هي الأصل في الذمّ[8].

تبقى لنا ملاحظة، وهي أنّه توجد أفعال على صيغة "فعُل" وتأتي بشروط معيــنة، تضـــاهي شـــروط التّعجب، وتعمل عمل "نعم" و"بئس" أي تستخدم هذه الألفاظ في المدح والذم، وسنتعرض لها فيما بعد بإذن الله.

---

(1) أبو بكر الرازي "مختار الصحاح" المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، ص ١٧٣، وانظر ابن منظور "لسان العرب" ٣/١٥١٧، ١٥١٦

(2) د. علي محمد فاخر "شرح المقرب"، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، ١/٤٠٩

(3) المعجم الكبير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، حرف الباء، ٢/٣٦

(4) انظر: ابن منظور "لسان العرب" ١/٢٠١، المعجم الوسيط ص ٣٨

(5) سيبويه "الكتاب" هارون، ٢/١٧٩، وانظر ابن مالك "شرح التسهيل" ٣/٩

(6) السيوطي "همع الهوامع" ٢/٨٩

وانظر: د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النحوي والصرفي" ٣٢٤

(7) ابن مالك "شرح التسهيل" د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون ٣/٢١، ٢٠

(8) د/ عبده الراجحي. "في التطبيق النحوي والصرفي" ص ٣٢٤

وانظر د. محمود سليمان ياقوت "النحو التعليمي والتطبيق على القرآن الكريم" ص ٣١٠

ونخلص مما سبق إلى أنّ المدح حسن الثناء، وألفاظه الأساسية: "نعم"، يليها "حبذ" و"حبذا"، وأنّ الذم ضد المدح، وألفاظه الأساسية: "بئس"، يليها "لا حبذا" و"ساء".

صيغة أسلوب المدح والذم:

أمّا الحديث عن أسلوب المدح والذم فإننا نجد في اللغة ألفاظ وأساليب كثيرة تدلّ على المدح أو الذم بعضها يؤدي هذه الدلالة صريحة؛ لأنّه وضع لها من أول الأمر نصًا، حيث نظمت شكليًا من أجل هذه الغاية وحدها[1]، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة[2].

ويعنينا هنا النوع الأول من هذا الأسلوب، فهو موضوع الكتاب، والذي له أفعال معينة تدلّ عليه حيث نجد أنّ:

أفعال المدح؛ هي: "نعم" و"حبّ" و"حبّذا"

أفعال الذّم؛ هي: "بئس" و"ساء" و"لا حبّذا"

أمّا الصّيغة الأساسية لأسلوب المدح والذم فتكون على النّحو التالي (فعل المدح أو الذم + الفاعل + المخصوص بالمدح أو الذم).

وقد ذكرنا أفعال المدح والذم - فيما قبل - أمّا الفاعل فلابدّ أن يكون فيه الألف واللام، أو مضافًا لما فيه الألف واللام، أو ضميرًا مستترًا مفسرًا بتمييز بعده

(1) د. محمد كشك، د. محمد عبد الدايم، د/ محمد بسيوني "من التحليل النحوي للكلمة والكلام" ٢/ ١١

(2) أ/ عباس حسن "النحو الوافي" ٣/٣٦٧

أمّا المخصوص بالمدح أو الذّم فيأتي بعد الفعل والفاعل غالبًا - وهذا موضوع بحثنا؛ لأنّه موضع الاحتمالية لاختلاف النُحاة في إعرابه، والذي ينشأ عن هذا الخلاف اختلاف في الإعراب، وبالتّالي نوعية الجملة أاسمية هي أم فعليّة ؟

وقد يأتي المخصوص بالمدح أو الذّم قبل الفعل والفاعل، وتكون هنا الجملة اسمية لا غير[1]، وهذا الأمر لن نتطرق له.

ويقصد بالمخصوص الاسم المحدد الذي تمدحه الجملة أو تذمه، وسوف نتحدث عنه - بإذن الله - بالتّفصيل في غضون الكتاب لما يترتب عليه من الاحتمالية.

•• "نِعْمَ" و"بِئْسَ" بين الاسمية والفعليّة:

ذكرنا من قبل أنّ اختلاف النّحويين من أهم الأسس التي تبنى عليها فكرة الاحتمالية، وهذا ما نلمسه هنا في تحديد نوع كلمة "نِعْمَ" و"بِئْسَ"؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنّهما اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنّهما فعلان ماضيان لا

(١) انظر الشيخ/ مصطفى غلاييني "جامع الدروس العربية" ٧٤/١
: د/ محمد عيد "النحو المصفى" ص٤١٨

يتصرفان، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين، وقد استدل البصريون لمذهبهم بفعلية "نعمَ" و"بئسَ" بأمور[1]:

الأول: اتّصال الضمير بهما على حد اتّصاله بالفعل المتصرف، فإنّه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا "الزيدان نعما رجلين"، و"الزيدون نعموا رجالاً"، حكى ذلك الكسائي.

الثاني: أنّها يرفعان الاسم الظّاهر، في نحو "نعم الرجل" و"بئس الغلام"، والضّمير في نحو "نعم رجلا زيد" و"بئس غلاما عمرو"، وهما في ذلك كالأفعال، فهي ترفع الظّاهر والضّمير

الثّالث: اتّصالهما بتاء التأنيث السّاكنة، نحو "نعمت المرأة" و"بئست الجارية"؛ لأنّ هذه التّاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه، وهي تدلّ على تأنيث الفاعل بعدهما.

الرّابع: بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لكانا معربين لا موجب لبنائهما.

أمّا الكوفيون فقد استدلوا على اسميتهما بوجوه[2]

الأول: كونهما لا يتصرفان، ذلك لأنّ التّصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا دل على أنّهما اسمان.

---

(1) الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف" محيي الدين عبد الحميد، ٩٧/١
وانظر ابن عصفور "شرح جمل الزجاجي (الشّرح الكبير)" تحقيق د. صاحب أبو جناح، ٥٩٨/١
ابن الحاجب "الكافية في النّحو" شرح رضي الدين (استراباذي، ٣١٣/٢
(2) الأنباري "أسرار العربيّة" تحقيق محمّد بهجة البيطار، مطبعة التّرقي، دمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٧٥م، ص٩٦

الثاني: كونهما لا مصدر لهما، ولو كانا فعلين لكانا لهما مصدر.

الثالث: أنّه لا يحسن اقتران الزّمان بهما، فلا تقول: نعم الرُّجل أمس، والأفعال يقترن الزمان بها.

الرّابع: دخول حرف النداء عليهما في قولهم: "يا نعم المولى ونعم النُّصير".

الخامس: دخول لام الابتداء عليهما في خبر إن، ولا تدخل على الماضي، فأنت تقول: "إنّ محمّدًا لنعم الرجل"، ولا تقول: "إنّ محمّدًا لنجح".

السّادس: دخول حرف الجرّ المختص بالاسم عليهما، مثل قول بعض العرب: "نعم السير على بئس العير".

السّابع: إضافتهما إلى ما بعدهما، مثل قول الشّاعر[١]:

صبّحك الله بخيْرٍ باكرٍ   بنعْم طيْرٍ وشبابٍ فاخرِ

حيث أضيفت "نعم" إلى "خير" بالإضافة إلى دخول حرف الجرّ عليهما، وهما مختصان بالأسماء.

وقد أيّد الأنباري حجج البصريين ورجح فعليتهما[٢]، ومثله ابن عصفور[٣].

---

(١) انظر: ابن مالك: "شرح التسهيل" ٣/٥، السّيوطي: "همع الهوامع" ٢/٨٤، الأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" محيي الدين عبد الحميد، ٣/٢١

(٢) الأنباري: "أسرار العربية" تحقيق/ محمد البيطار، ص١٠١،١٠٠،٩٩

(٣) ابن عصفور: "شرح الجمل (الشّرح الكبير)" ١/٥٩٩

ومن خلال هذا العرض الموجز وقفنا على الرأي الأرجح، وهو أنهما فعلان ماضيان جامدان، إذ لو كانا اسمين لتغير مدار الجملة، إلا أننا نجد بعض النحويين يذكرون أنّ الخلاف إنّما هو بين الفريقين بعد إسناد "نعم" و"بئس" إلى الفاعل(١).

وهذه الطريقة التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة(٢)، وهذا إقرار بفعليتهما، وعليه فلا خلاف فيما تتصدر به، إنّما الخلاف الجوهري الذي ينشأ عنه القول بالاحتمالية يرجع إلى الاختلاف في إعراب المخصوص كما سنرى.

وتجدر الإشارة إلى استخدام كلمة "حبذا" - في هذا الأسلوب - حيث نرى اختلاف النحويين في ماهية هذه الكلمة أهي اسم أم فعل ؟، وهذا الاختلاف - بالطبع - يترتب عليه اختلاف في معنى الجملة كلّها.

يقول الجرجاني عن النحويين في هذه المسألة: "ذهب أكثرهم إلى أنّ المغلب عليه الاسمية؛ لأنّ الاسم أقوى من الفعل؛ لأنّ الفعل مشتق من الاسم، ولما ركب أحدهما على الآخر كان الغالب هو الأقوى .

وذهب آخرون إلى أنّ المغلب عليه الفعليّة؛ لتصدره بها، وذهب آخرون إلى أنّه لا يغلب عليه اسمية ولا فعليّة، ولا غلبة لأحدهما"(٣).

---

(١) أبو حيان الأندلسي "ارتشاف الضرب من لسان العرب" تحقيق وتعليق د/ مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ١٥/٣

(٢) الشيخ خالد الأزهري "شرح التصريح على التوضيح" دار إحياء الكتب العربية، ٩٤/٢

(٣) عبد القاهر الجرجاني "العوامل المائة النحوية" شرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق د/ البدراوي زهران، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م ص٢٩٧.

أمّا المذهب الأول، وهو اسمية "حبذا" فنجد من أبرز النّحويين الذين ذكروا هذا الاتجاه: الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم، يقول سيبويه[1]: "زعم الخليل أنّ (حبذا) بمنزلة (حبّ الشّيء)، ولكن (ذا) و(حبّ) بمنزلة كلمة واحدة، نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع".

ويؤكد ابن السّراج اسميتهما، قائلاً[2]: "أمّا (حبذا) فإنّما كانت في الأصل (حبذا الشّيء)؛ لأنّ (ذا) اسم مبهم يقع على كلّ شيء، فإنّما هو حب هذا، مثل قولك كرم هذا، ثم جعلت (حبّ) و(ذا) اسمًا واحدًا، فصار مبتدأ". ويؤيد ابن قتيبة الدينوري هذا الرأي قائلاً "(حبذا) اسمان جعلا اسمًا واحدًا[3]".

أمّا المذهب الثاني؛ وهو فعليّة (حبذا) فهو الأرجح عند معظم النّحويين، فهو رأي ابن مالك تبع فيه الفارسي وابن خروف وابن برهان، فـ (حبذا) مركبة من فعل وفاعل، فـ (حبّ) فعل ماض و(ذا) فاعله[4].

ونقف ممّا سبق على أنّ (حبّ) فعل، و(حبّذا) مركبة من فعل وفاعل، و(حبذا) لزم طريقة واحدة وهو لفظ الماضي، وفاعله (ذا)

** فكرة الاحتمالية وإعراب المخصوص:

أمّا الحديث عن المخصوص فهو في غاية الأهمية؛ حيث إنّه المحور الأساسي الذي تحوم حوله فكرة الاحتمالية، فبعد أنّ وقفنا على أنّ (نعم وبئس

---

(1) سيبويه: "الكتاب" هارون ٢/١٨٠
(2) ابن السراج: "الأصول في النّحو" تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، ١/١١٥
(3) ابن قتيبة الدينوري: "تلقين المتعلم من النّحو" تحقيق د/ جمال مخيمر، ٢٠٧
(4) د/علي محمد فاخر: "شرح المقرب" ١/٤٢٤

وحبذا) أفعال وليست أسماء، إذن فهذه الجملة تبدأ بفعل؛ وعليه يتجه الناظر لأول وهلة إلى أنّها جملة فعليّة.

فإذا أنعمنا النظر ونظرنا إلى المعنى وإلى تقدير المحذوف وجدنا هناك عدة إعرابات[1]، ناشئة عن إعراب المخصوص أشهرها إعرابان[2]:

أحدهما تكون فيه الجملة اسمية.

والآخر تكون فيه فعليّة؛ ومن هنا كانت جملة المدح والذم تحتمل الوجهين[3].

ولننظر في هذا المثال: "نعم القائد خالدٌ" في هذه الجملة إعرابان:

الإعراب الأول، هو:

نعم: فعل ماض جامد مبني على الفتح.

القائد: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

خالد: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

والجملة من الفعل والفاعل "نعم القائد" في محل رفع خبر مقدم، وهي على هذا الإعراب جملة اسمية؛ لأنّ المخصوص بالمدح وقع مبتدأ مؤخرًا، والجملة الفعليّة قبله وقعت خبرًا مقدمًا، وتقدير الكلام: خالدٌ نعم القائد.

---

(١) السيوطي، "همع الهوامع" ٨٧/٢.

(٢) انظر: ابن جماعة، "شرح الكافية" تحقيق د/ محمد عبد النبي عبد المجيد، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ص٤٣٦

، يوسف محمد الشرمري، "اللؤلؤة في علم العربيّة" تحقيق د/ أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص١٩١.

كمال أبو مصلح "الوحيد في النحو والإعراب" المكتبة الحديثة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، ص١٦٨

(٣) د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النحوي والصرفي" ص ٣١٩ .

ويكـــون الكـــلام هـــنا جملـــة واحـــدة[1]، فـ "نعم الرجلُ" له موضع من الإعـــراب، وهو الرّفع لأنّه خبر عن (خالد)، وهنا جملة اسمية على هذا النّحو: خبر مقدم (فعل + فاعل) + مبتدأ مؤخر[2].

أمّا الإعراب الآخر، فهو:

نعم: فعل ماضٍ جامد مبني على الفتح.

القائد: فاعل مرفوع بالضّمة الظّاهرة.

خالد: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

والجملـــة علـــى هذا الإعراب جملة فعليّة؛ لأنّ المخصوص بالمدح وقع خبرًا لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام. نعم القائد هو خالد[3].

ويكون الكلام هنا مكونًا من جملتين الأولى جملة فعليّة، والأخرى: جملة اسمية مستأنفة بيانية جواب لسؤال مقدر[4]؛ لأنّه إذا قيل: "نعم القائد" فكأن السائل سأل. من هو ؟ فقيل في جوابه: هو خالد.

ونـــدرك ممّـــا سبق أنّ إعراب المخصوص يتوقف عليه أمر الاحتمالية للوجهين، لكن مع ملاحظة أن يكون هذا المخصوص مؤخرًا عن "نعم" و"بئس"، وليس المقدم عليهما؛ إذ لو تقدم لأصبحت الجملة اسمية لا غير

ونصور ما سبق على هذا النّحو:

١- فعل وفاعل + المخصوص بالمدح أو الذّم.

---

(١) عـــبد القاهـــر الجـــرجاني "العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربيّة تحقيق د/ البدراوي زهران، ص٢٩٥

(٢) ابن يعيش، "شرح المفصل" ١٣٥/٧

(٣) د/ عبده الراجحي. "في التطبيق النّحوي والصرفي" ص٣١٩

(٤) عبد القاهر الجرجاني: "العوامل المائة النحوية" ص٢٩٦

خبر مقدم	+	مبتدأ مؤخر		= جملة اسمية.
٢- فعل + فاعل	+	∅ + خبر		
جملة فعليّة	+	جملة اسمية		= جملة فعليّة.

وهذان الإعرابان هما أكثر الإعرابات شيوعًا لهذا الأسلوب عند معظم النّحويين[1]؛ لأنّنا نجد بعض النّحويين يعرب المخصوص مبتدأ حذف خبره، تقديره (الممدوح) - في المدح أو (المذموم) - في الذّم - وتكون الجملة هنا معيّنة[2]، كما نجد بعض النّحويين - أيضًا - يعربون المخصوص بدلاً من فاعل "نعم" و"بئس"، وتكون الجملة فعليّة لا غير[3].

إلا أنّ المبرد يبطل هذا الرّأي قائلاً "فإن زعم زاعم أنّ قولك (نعم الرجل زيد) إنما (زيد) بدل من (الرجل) فمرتفع بما ارتفع به، كقولك: (مررت بأخيك زيد) و(جاءني الرجل عبدالله)، قيل له: إنّ قولك: (جاءني الرجل عبدالله) إنّما تقديره - إذا طرحت (الرجل) - جاءني عبد الله، فقل (نعم زيد)؛ لأنّك تزعم أنّه مرتفع بنعم، وهذا محال لأنّ الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه

كما تقول (جاءني الرجل)؛ أي جاءني الرجل الذي تعرف، وإنّما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس ويؤول (نعم الرجل) في

---

(١) انظر: ابن يعيش "شرح المفصل" ١٣٥/٧

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٦٧/٣، ابن عصفور "شرح جمل الزّجاجي (الشّرح الكبير)" تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ٦٠٥/١

(٣) انظر: "حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" ٣٧/٣

التقدير إلى أنك تريد معنى محمودًا في الرّجال، ثمّ تعرف المخاطب من هذا المحمود؟"[١].

ونخلص ممّا سبق إلى أنّ المخصوص بالمدح والذم المشهور له إعرابان الإعراب الأوّل: أن يكون مبتدأ مؤخرًا، والجملة الفعليّة قبله خبر عنه، وتكون الجملة هنا اسمية ذات دلالة ثابتة محددة . الإعراب الآخر: اعتباره خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره "هو" أو "هي" أو غيرهما، ممّا يناسب المعنى ويقتضيه السّياق، وتكون الجملة هنا فعليّة ذات دلالة متغيرة، تتسم بالتّجدد والتّقلب.

وتجدر الإشارة إلى أنّنا نجد نفس هذا الإعراب في "حبذا" المستعملة في المدح، وبالطّبع "لا حبذا" المستعملة في الذّم، ومثلهما "ساء"، فهذه الكلمات ينطبق عليها أحكام "نعم" و"بئس" من حيث الوجوه الإعرابية، إلا أنّ مخصوص "حبّذا" لا يصح تقدمه على الفاعل وحده دون الفعل، ولا على الفعل والفاعل معًا[٢].

وقد ذكر في إعراب المخصوص – في حبّذا – في مثل قولنا: "حبّذا زيد" عدة وجوه[٣]:

الوجه الأوّل: أن تجعل "حبذا" مبتدأ، و"زيد" خبره.

الوجه الثّاني: أن تجعل "ذا" مرفوعًا بـ "حبّ" ارتفاع الفاعل بفعله، وتجعل زيدًا بدلاً منه.

الوجه الثّالث: أن تجعل زيدًا خبرًا لمبتدأ محذوف، كأنّه لما قيل: من هو ؟ قيل: زيدٌ، أي: هو زيدٌ.

---

(١) المبرد "المقتضب" تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، ١٤٣/٢

(٢) أ/ عباس حسن: "النّحو الوافي" ٣٨١/٣.

(٣) الأنباري "أسرار العربيّة" تحقيق / محمد بهجة البيطار، ص ١

وانظر عبد القاهر الجرجاني "العوامل المائة النّحوية" تحقيق د/ البدراوي زهران، ص٢٩٩

الوجه الرابع: أن تجعل زيدًا مبتدأ، و"حبذا" خبره.

الوجه الخامس: أن تجعل "ذا" زائدة فيرتفع "زيدٌ" بـ "حبّ"؛ لأنّه فاعل، وهو أضعف الوجوه.

ونخلص من هذه الوجوه الخمسة إلى أنّ هذا الأسلوب يحتمل أن يكون جملة فعليّة، كما يحتمل أن يكون جملة اسمية، يقول ابن الحاجب عن "حبذا"[1]: "حبذا: بمعنى حب الشّيء، وعند المبرد وابن السراج أنّ تركيب "حبّ" مع "ذا" أزال فعليّة "حب"؛ لأنّ الاسم أقوى، فـ "حبذا" مبتدأ، والمخصوص خبره؛ أي: المحبوب زيدٌ.

وقال بعضهم: بل التّركيب أزال اسمية "ذا"؛ لأنّ الفعل هو المقدم، فالغلبة له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فـ "حبّذا" فعل والمخصوص فاعله، وإذا دخل "لا" على "حبذا" وافق "بئس" معنى.

والأولى أن يقال في إعراب المخصوص بـ "حبذا" أنّه كإعراب مخصوص "نعم"، إمّا مبتدأ أو خبر مبتدأ"، ومن هنا يتضح لنا جليًا أنّ فكرة الاحتمالية في جملة المدح والذّم تبنى في المقام الأول على اختلاف النّحويين في إعراب المخصوص.

** تردد أسلوب المدح والذّم بين الاسمية والفعليّة، وأثره في الدّلالة:

من خلال عرضنا السّابق وقفنا على أنّ أسلوب المدح والذّم يحتمل الوجهين: الاسمية حين نعرب المخصوص مبتدأ مؤخرًا والفعل والفاعل – قبله – خبرًا مقدمًا، كما يحتمل الفعليّة حين نعرب المخصوص خبرًا لمبتدأ

---

(1) ابن الحاجب "الكافية في النّحو شرح رضي الدين الاستراباذي، 2/318

محـــذوف، والجملة قبله فعلية تتكون من فعل وفاعل، فتصبح الجملة كلُّها فعليّة تتسم بالتّجدد بخلاف الاسمية المتسمة بالثُّبوت.

وقد لمسنا أنّ الألفاظ المستخدمة لتحقيق هذا الغرض مثل: "نعم"، و"بئس"، و"حـــبذا"، و"لا حـــبذا"، و"ساء" ألفاظ ملائمة لطبيعة هذا الغرض[1]، حتى صيغة "فعُل" - التي تأتي على ضرب التّوسع - لها دلالتها أيضًا؛ حيث يشترط فيها أن يكون ما يبنى على هذه الصّيغة صالحًا لأن يبنى منه فعل التّعجب[2]، وهنا ربط بيـــن المـــدح والتّعجـــب، كأن تقول في المدح "حسُن"، وهنا إيحاء بالتّعجب مع المدح، أو تقول في الذم "خبُث"، وهنا إيحاء بالتّعجب ممّن تذمه أو تعيبه.

ولجمـــود "نعم" و"بئس" دلالة؛ وهي أنّ العرب عندما اعتزموا الدّلالة على خـــروج هذين الفعلين إلى المبالغة أخرجوهما عن بابهما، وأزالوا عنهما ما عليه الفعل العادي، ومنعوا تصرفهما[3].

وتجـــدر الإشـــارة إلـــى ذكر الفرق بين "حبذا - لا حبذا" و "نعم - بئس"؛ فـــ "حبذا - لا حبذا" يفترقان عنهما أنّهما يشعران الممدوح بأنّه محبوب وقريب من النّفس، إن مدح بـــ "حبذا"[4]، أو بعد المذموم من القلب إن ذم بـــ "لا حبذا"، وليس في "نعم - بئس" تعرض لشيء من ذلك[5].

---

(١) أبـــو القاسم الزجاجي "الجمل في النّحو" تحقيق/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، دار الأمل، الطّبعة الثانية، ١٤٠٥هـــ/١٩٨٥م، ص١٠٨
وانظر ابن يعيش "شرح المفصل" ٧/١٢٨
الشّيخ مصطفى غلاييني: "جامع الدّروس العربيّة" ١/٧٧

(٢) د/ علي محمد فاخر: "شرح المقرب" ١/٤٠٩

(٣) ابن جني "اللمع في العربيّة" تحقيق د/ حسين محمد شرف، ص٢٣٣

(٤) حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك، ٣/٤٠

(٥) السّيوطي "الأشباه والنّظائر في النّحو" ٢/٢٥٦

وقـد تحدثـنا – بإيجاز – عن دلالة استخدام ألفاظ معينة للمدح أو للذم، يتبعه سـؤال موجـز عن فاعل هذه الأفعال، ثمّ نتحدث عن لب الخلاف وهو المخصـوص، أمّا السُؤال الخاص بالفاعل فهو: ما نوع "ال" في الفاعل أهي "ال" العهدية أم الجنسية ؟

الأرجـح أنّهـا للجنس على سبيل الاستغراق حقيقة، فهي مفيدة للإحاطة والشُمول حقـيقة لا مجـازاً(١)، فـيكون الجـنس كلّـه ممدوحًا أو مذمومًا، والمخصوص مندرج تحت الجنس فيشمله المدح أو الذم.

والغـرض من جعلها للاستغراق والشُمول على سبيل الحقيقة هو المبالغة فـي إثـبات المدح للممدوح والذم للمذموم بجعلك المدح والذّم للجنس الذي هو المخصـوص فرد منه، ثمّ يأتي المخصوص مبيناً المراد من الإجمالي في مدح الجنس على سبيل الحقيقة(٢).

فـإذا قلـت "نعم الرجل زهير"؛ فالمدح قد وقع أوّلاً على جنس الرّجل كلّه علـى سـبيل الشـمول حقـيقة، ثمّ على سبيل المخصوص بالمدح وهو زهير، فـيكون المخصـوص قد مدح مرتين: مرة مع غيره؛ لدخوله في عموم الجنس؛ لأنّـه فـرد مـن أفراد ذلك الجنس، ومرة على سبيل التّخصيص؛ لأنّه قد خصّ بالذّكر؛ ولذلك يسمى المخصوص(٣).

---

(١) انظر سيبويه "الكتاب" هارون، ٢/١٧٨، ١٧٧
ابن يعيش، "شرح المفصل" ٧/١٣٠
خالد الأزهري، "شرح التّصريح على التّوضيح" ٢/٩٥

(٢) المبرد "المقتضب" تحقيق د/ محمد عبدالخالق عضيمة، ٢/١٤٢

(٣) محمـد عـبد العزيز النّجار "التّوضيح والتّكميل لشرح ابن عقيل" مكتبة المتنبي، القاهرة، الطّبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٢/١١٣

وحين نتحدث عن المخصوص فإنّه تجدر الإشارة إلى أنّ حق المخصوص أن يكون من جنس فاعله؛ لأنّه إذا لم يكن من جنسه لم يكن به تعلق.

والمخصوص إمّا أن يكون مبتدأ وما قبله الخبر، فيلزم أن يكون من جنسه؛ ليدل عليه بعمومه، ويكون دخوله تحته بمنزلة الذكر الراجع إليه، وإمّا أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، فيكون كالتّفسير للفاعل، وإذا لم يكن من جنسه لم يصح أن يكون تفسيرًا له، مع أنّ المراد بـ "نعم الرجل زيد" أنّه محمود في جنسه، وإذا قلت: "بئس الرجل خالد" كان المراد أنّه مذموم في جنسه[1].

ومن الأمور المهمة - أيضًا - في هذا الأسلوب أن يكون المخصوص أخص من الفاعل؛ حيث يجعل النُحاة الفاعل في المدح والذّم دالًا على الجنس، فهو لفظ عام فيه معنى العموم، حيث تكون جملة المدح وجملة الذم، ثم يخصص أحد أفراد هذا الاسم العام أو الدّال على الجنس، فيكون المخصوص بالمدح أو الذّم[2].

ويبدر إلى ذهنا سؤال خاص بـ "المخصوص"، وهو: لِمَ أخر المخصوص وحقه التقديم ؟

نقول: إنّ ذلك لأمرين:

(١) ابن يعيش: "شرح المفصل" ٧/١٣٧

(٢) د/ إبراهيم بركات "الإبهام والمبهمات في النّحو العربي" دار الوفاء، المنصورة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ص ١٣٣

وانظر: الشيخ مصطفى حمزة "نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النّحو" تحقيق/ إبراهيم عمر سليمان زبيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٩٢م، ص١٧٩

أحدهما أنه لما تضمن المدح العام أو الذم جرى، مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد، فكما أنّ حروف الاستفهام متقدمة، فكذلك ما أشبهها

الأمر الآخر: أنه كلام يجرى مجرى المثل والأمثال لا تغير الجمل، وتحمل إلى ألفاظها وإن قاربت اللحن[1]

ونأخذ مثالاً نوضح من خلاله الجانب الدلالي عندما تحتمل هذه الجملة الوجهين؛ فعندما نقول: "نعم الرجل عبد الله" في حالة إعراب هذه الجملة إعرابًا اسميًا (خبر مقدم + مبتدأ مؤخر)، فإنّها تتسم بالثّبات والدّوام والاستمرار، فإنّ عبدالله ممدوح دائما، ويتسم بصفات حميدة يتحلى بها الرّجال دائما، ولم تكن وليدة لحظة أو موقف مفاجيء.

كما أنّ هناك أمرا آخر، وهو أنّ محور الكلام مركز على عبدالله أوّلاً، ثمّ النّظر إلى المدح له ثانيًا؛ ومن هنا تكون الجملة أقوى دلالة لأنّها تعبر عن صفة ثابتة ملازمة لـ "عبدالله".

أمّا في حالة كون الجملة فعليّة فتكون من فعل وفاعل وخبر لمبتدأ محذوف، فإنّها تتسم بالتّغير والتّجدد والتّقلب وأحداث وقتية مرتبطة بزمن معين، حيث في هذا المثال - إنّ موقفًا معينًا حدث وتطلب موقفًا رجوليًا، فكان له عبد الله، ومن هنا لصق به المدح من بين الرّجال.

فهنا نحس بالطّفرة؛ أي حدث مفاجيء ترتب عليه وصف جديد لم يكن له وجود من قبل هذا بالقياس بالجملة الاسمية فهنا تغيير وتجدد، وهنا - في

(1) ابن يعيش "شرح المفصل" ٧/١٣٥

الجملــة الفعليّة - يتجه الذهن أولاً إلى الحدث نفسه وهو المدح، ثم يأتي الممدوح بعــد ذلــك ويــتحدد بــ "عبدالله"، إذن لن تكون له قوة الدلالة الثابتة في الجملة الاسمية.

وهــذا المــثال الموجــز يعبر عن الحالة الاسمية الثابتة، والحالة الفعليّة المتجددة مع هذه الأفعال، وعندما تحتمل هذه الجملة الوجهين.

وهذا ما نجده في المخصوص بــ "ساء" و"حبّذا" و"لا حبّذا"، والأفعال التي تأتي على صيغة "فعل".

** تطبيقات من القرآن الكريم:

عندما نجري حصرًا لعدد من الآيات التي وردت بصيغة المدح أو الذم في القــرآن الكــريم نجدها كثيرة، إلا أننا هنا نحصر الآيات القياسية فقط - كما هو في موضوع الكتاب - حيث كان عدد الآيات التي وردت بلفظ "نعم" ست عشرة آيــة، أمّــا لفظ "نعمّا" فوجد في آيتين[١]، وبالنسبة للذم بلفظ "بئس" فقط ورد في القرآن الكريم في سبع وثلاثين آية، ولفظ "بئسما" ورد في ثلاث آيات فقط[٢].

---

(١) محمد فؤاد عبد الباقي "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم" دار الحديث، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٧٠٩

(٢) المرجع السابق، ص١١٣، ١١٤

وبالنســبة لاستخدام "ساء" في الذم أيضا فقد وردت في القرآن الكريم في ثماني عشرة آية، والمؤنث منها أي "ساءت" وردت في خمس آيات من القرآن الكريم[1].

وتجدر الإشارة إلى أنْ "نعم" و"بئس" – وهما الأساسيان في المدح والذم – قد استخدما في القرآن لهذا الأسلوب صراحة، وقد تلت "بئس" – في الذم "ساء" في الترتيب، ويلاحظ أنْ "حبذا" و"لا حبذا" ومصدرهما "حب" لم يردوا في القرآن الكريم استخدامًا لهذا الأسلوب.

أمّــا الصّــيغة الأخيرة التي تستعمل للمدح والذم، فهي ما تأتي على وزن "فعُــل"، والتي يشترط فيها أنْ يصح التّعجب منها بشروط التّعجب، فإنّنا نجد في القرآن الكريم – كما ذكر النُّحاة – آيتين استعملتا على سبيل المدح.

الأولـــى قولــه تعـــالى[2]: (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا)، والأخرى قوله تعالى[3]: (نِعْمَ الـثَّوَابُ وَحَسُـنَتْ مُـرْتَفَقًا) .. وآية استعملت على سبيل الذم؛ هي قوله تعالى[4]: (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ).

ويلاحــظ فـــي الآيـــات الثلاث السّابقة أنْ المخصوص بالمدح أو الذم لم يذكر[1].

---

(1) المرجع السّابق، ص٣٦٨،٣٦٧

(2) الآية "٦٩" من سورة النساء، وانظر في هذه الآية:

ابن السراج، "الأصول في النحو" تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ١/١١٢.

الأخفش الأوسط "معاني القرآن" تحقيق د/ فائز فارس، دار البشير / دار الأمل، الطّبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م ١/٢٤٢.

(3) ٣١/الكهف

(4) ٥/الكهف.

ونستهل حديثنا بالحديث عن المدح وعن كلمته الأساسية "نعم"، وقبل أن نذكر الآيات علينا نلاحظ أنّ معظم الآيات قد حذف المخصوص فيها، يقول شارح المفصل "الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان، إلا أنّه قد يجوز إسقاطه وحذفه، وإذا تقدم ذكره أو كان في اللفظ ما يدلّ عليه، وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفًا.

قال الله تعالى[٢]: (نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)؛ والمراد أيوب عليه السّلام، ولم يذكره لتقدم قصته، وقال تعالى[٣] (وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ)؛ أي: فنعم الماهدون نحن، وقال تعالى[٤] (فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ)؛ أي نحن، وقال تعالى[٥]: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)؛ أي: دارهم، وقال تعالى[٦] (فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ).

وقد جاء مذكورًا، في قوله تعالى[٧]: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا)، فـ (أن يكفروا) في موضع رفع بأنه مخصوص بالذم؛ أي: كفرهم، وفي جواز حذفه دلالة على قوة من اعتقد أنّه مرفوع بالابتداء، وما تقدم الخبر؛ لأنّ المبتدأ قد يحذف كثيرًا إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه"[٨].

---

(١) د. محمد الصناقي "المدخل إلى دراسة الجملة العربية والجملة الاسمية المجردة" دار الحضارة طنطا، ١٩٩٦م، ص ١٠٦.

(٢) ٣٠/ص

(٣) ٤٨/الذاريات

(٤) ٢٣/المرسلات

(٥) ٣٠/النحل

(٦) ٢٤/الرعد

(٧) ٩٠/البقرة

(٨) ابن يعيش "شرح المفصل" ٧/١٣٦،١٣٥

وعليه فإننا عندما نتتبع "نعم وبئس" في القرآن الكريم، فإننا نجد المخصوص موجوداً أحياناً وغير موجود أحياناً أخرى[1]، لكن الأكثر في القرآن حذف المخصوص.

** أما الآيات التي وردت للمدح بـ "نعم" في القرآن الكريم؛ فهي على الترتيب، قوله تعالى

- (وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (آل عمران:١٣٦)
- (فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) (آل عمران ١٧٣)
- (وَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ) (الأنفال ٤٠).
- (سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ) (الرعد:٢٤).
- (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) (النحل:٣٠).
- (نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً) (الكهف ٣١).
- (وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ) (الحج:٧٨).
- (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (العنكبوت:٥٨).
- (وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ) (الصافات:٧٥).
- (وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (ص:٣٠)
- (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (ص:٤٤).
- (نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (الزمر:٧٤).

---

(١) د. احمد الصفاني "المدخل إلى دراسة الجملة العربية والجملة الاسمية المجردة" ص١٨٩

- ﴿والأرض فرشناها فنعم الماهدون﴾ (الذريات:٤٨)
- ﴿فقدرنا فنعم القادرون﴾ (المرسلات:٢٣).

•• أمّا "نعمّا" فقد وردت في آيتين فقط؛ هما قوله تعالى:

- ﴿إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي﴾ (البقرة ٢٧١).
- ﴿إنّ الله نعمّا يعظكم به إنّ الله كان سميعاً بصيراً﴾ (النساء:٥٨).

وقبل أن نحلل بعضاً من الآيات السابقة فإنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الحذف للمخصوص - سائد في المدح؛ فالمخصوص محذوف في كلّ الآيات السابقة - سواء بـ "نعم" أو "نعمّا"، على الرّغم أنّه موجود في بعض آيات الذم - كما سنرى - وهذا له دلالته؛ فقد ذكر في بعض آيات الذم للتأكيد وعدم اللبس.

أمّا سيادة حذف المخصوص في المدح فربما كان للإيجاز أو للاختصار، لكن دلالته هنا التعميم أولاً، بالإضافة إلى أنّ مدح الإنسان لا يزكي على الله سبحانه وتعالى؛ لذا فالأحرى حذفه، بخلاف الذّم الذي يأتي لبيانه وتحديده أحياناً.

ونستشهد بآيتين لـ "نعم"؛ الأولى قوله تعالى[1] ﴿ونعم أجرُ العاملين﴾، المخصوص بالمدح محذوف تقديره: "ونعم أجر العاملين ذلك"؛ أي المغفرة والجنة[2]

---

(١) ١٣٦/آل عمران

(٢) أبو حيان الأندلسي "تفسير البحر المحيط" دار الفكر، بيروت، الطّبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ٣/٦١،
وانظر د/ محمد السيد الطنطاوي "التفسير الوسيط للقرآن الكريم" مطبعة السعادة، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، ٢/٣٥٢

وقد حذف المخصوص للتعظيم، والجملة هنا تحتمل الوجهين: الاسمية؛ وتكون الجملة هنا بها دلالة الثبوت، فلكلٍ عامل أجر عظيم وهو الجنة ولا مراء ولا تغيير في هذا، وقد تكون فعلية مرتبطة بالعمل والحدث، وإن كانت الآية مع وصفها بالآيات السابقة واللاحقة لها تلائم التعبير بالجملة الاسمية، حيث تكون أكثر إفادة للمعنى.

ومثلها في تلك الآية الأخرى، وهي[1]: (حسبنا الله ونعم الوكيل)، والمخصوص بالمدح محذوف لفهم المعنى، والتقدير: "ونعم الوكيل الله"[2].

وقد حذف لأنّ سياق الآية يدلّ عليه بالإضافة إلى معرفة أنّ الوكيل هو الله، وهنا دلالة الثبوت واضحة؛ لذا فالأرجح اسميتها، وإن كانت تقبل الفعليّة، لكن وجود الآية مع الآية السابقة فإنّها تعطي دلالة الاستمرارية والخلود، وهذا ما نلاحظه أيضًا في آيتي "نعما"، حيث حذف فيهما المخصوص، وبهذا يكون المخصوص محذوفًا دائمًا في المدح

ففي قوله تعالى[3]: (إنْ تُبدوا الصدقات فنعمّا هي)؛ (ما) - هنا - بمعنى شيء، وهي نكرة في موضع نصب على التمييز، وقوله (هي) تفسر للفاعل

---

(١) ١٧٣/آل عمران

(٢) أبو حيان الأندلسي "البحر المحيط" ٣/١١٩
والفخر الزمخشري "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" دار الكتاب العربي، بيروت، رتبه/ مصطفى حسين أحمد، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ١/٤٤٢، د/ محمد السيد الطنطاوي "التفسير الوسيط للقرآن الكريم" ٣/١٥٠

(٣) ٢٧١/البقرة

المضمر قبل الذكر، والتقدير "نعم شيئًا إبداؤها"؛ فالإبداء هو المخصوص بالمدح[1].

والجملة هنا تحتمل الوجهين أيضًا، إلا أنها تميل للجملة الفعليّة، حيث يكون هناك مدح وثناء عند إبداء الصدقة، وإن كان الأفضل أن تكون مختفية، فهنا المدح مرتبط بحدث متغير، وهذا ما تعبر عنه الجملة الفعليّة[2].

ومثله قوله تعالى[3] ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾؛ فـ (ما) في موضع نصب تمييز للمضمر، و(يعظكم به) صفة للمخصوص بالمدح، وهو محذوف، والتقدير: "نعم الشيء شيئا يعظكم به"؛ أي. "نعم الوعظ وعظًا يعظكم به"[4].

والجملة هنا تحتمل الوجهين، إلا أنها تميل للاسمية؛ لأنّ المدح لوعظ الله دائم مستمر منذ بدأت الأرض حتى تقوم القيامة، فهنا حكم خالد ومستمر وهو مدح الشيء الذي يعظنا الله به، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة الجملة الاسمية.

أما الحديث عن "بئس" فإنها وردت في القرآن الكريم أكثر من "نعم"، ولم يأت "بئس" في القرآن إلا مكسور الفاء ساكن العين[5].

•• أما الآيات التي وردت فيها "بئس" في القرآن الكريم؛ فهي على الترتيب، قوله تعالى:

---

(1) ابن عطية: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" تحقيق وتعليق أ/ أحمد صادق الملاح، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٢/٢٥٧،٢٥٦

(2) انظر الفارسي "الحجة في علل القراءات السبع" تحقيق/ علي النجدي ناصف، وعبدالفتاح شلبي، ٢/٢٩٦، والنسفي، "تفسير النسفي" دار إحياء الكتب العربية، ٢/١٠٤

(3) ٥٨/النساء

(4) انظر الأخفش "معاني القرآن" حققه د/ فائز فارس، ١/٣٧،٣٨، "الكشاف" ١/٥٢٣

(5) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الاستراباذي ٢/٣١٢

- (ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون) (البقرة:١٠٢)
- (ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير) (البقرة:١٢٦)
- (أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد) (البقرة:٢٠٦).
- (ستغلبون وتحشرون إلى جهنم وبئس المهاد) (آل عمران:١٢).
- (ومأواهم النار وبئس مثوى الظالمين) (آل عمران:١٥١).
- (أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله ومأواه جهنم وبئس المصير) (آل عمران:١٦٢).
- (واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون) (آل عمران ١٨٧)
- (متاع قليل ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد) (آل عمران ١٩٧).
- (لبئس ما كانوا يعملون) (المائدة:٦٢).
- (لبئس ما كانوا يصنعون) (المائدة:٦٣)
- (كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون) (المائدة:٧٩).
- (لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم) (المائدة:٨٠).
- (فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير) (الأنفال:١٦).
- (واغلظ عليهم ومأواهم جهنم وبئس المصير) (التوبة ٧٣).
- (يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود) (هود:٩٨).
- (وأتبعوا في هذه لعنة ويوم القيامة بئس الرفد المرفود) (هود:٩٩).

- (أولئك لهمْ سُوءُ الْحِسابِ ومأواهمْ جهنّمُ وبئسَ الْمِهادُ) (الرعد:١٨).
- (جهنّم يصلوْنها وبئس الْقرارُ) (ابراهيم.٢٩).
- (فادْخلوا أبْواب جهنّم خالِدين فيها فلبئس مثْوى الْمتكبّرين) (النحل:٢٩).
- (يشْوي الْوجوه بئس الشّرابُ وساءتْ مُرْتفقاً) (الكهف:٢٩).
- (وهمْ لكمْ عدوٌّ بئس لِلظّالِمين بدلاً) (الكهف ٠٥٠).
- (يدْعو لمنْ ضرُّهُ أقْربُ منْ نفْعِه لبِئْسَ الْمولى ولبِئْس الْعشيرُ) (الحج:١٣).
- (النّارُ وعدها اللّهُ الّذين كفرُوا وبئْس الْمصيرُ) (الحج:٧٢).
- (ومأواهم النّارُ ولبِئْس الْمصيرُ) (النور ٥٧).
- (جهنّم يصلوْنها وبئْس الْقرارُ) (ابراهيم.٢٩).
- (جهنّم يصلوْنها فبِئس الْمِهادُ) (ص ٥٦).
- (قالوا بلْ أنْتمْ لا مرْحباً بِكمْ أنْتمْ قدّمْتمُوهُ لنا فبِئْس الْقرارُ) (ص:٦٠)
- (فادْخلوا أبْواب جهنّم خالِدين فيها فلبِئْس مثْوى الْمتكبّرين) (النحل:٢٩).
- (قِيل ادْخلُوا أبْواب جهنّم خالِدين فِيها فبِئْس مثْوى الْمُتكبّرِين) (الزمر:٧٢).
- (ادْخلوا أبْواب جهنّم خالدين فيها فبِئْس مثْوى الْمتكبّرين) (غافر:٧٦).
- (قال يا ليْت بيْني وبيْنك بُعْد الْمشْرِقيْن فبِئْس الْقرينُ) (الزخرف:٣٨)
- (ولا تنابزُوا بِالْألْقابِ بِئْس الاسْمُ الْفُسُوقُ بعْد الْإيمانِ) (الحجرات:١١)
- (مأْواكمُ النّارُ هِي موْلاكمْ وبِئْس الْمصيرُ) (الحديد:١٥).

- (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (المجادلة ٨).
- (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ) (الجمعة ٥).
- (أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (التغابن:١٠).
- (وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (التحريم:٩)
- (وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (الملك:٦).

** أما لفظ "بِئْسَما" فلم يرد في القرآن إلا في ثلاث آيات فقط وهي قوله تعالى:

- (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (البقرة:٩٠).
- (قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (البقرة ٩٣).
- (قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) (الأعراف ١٥٠).

ويلاحظ في الآيات السابقة - الخاصة بالذم - أنه لم يذكر المخصوص بالذم بعد "بِئْسَ" في القرآن الكريم إلا في ثلاثة مواضع[1]؛ في قوله تعالى:

- (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (البقرة:٩٠)
- (وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ) (الحجرات ١١).
- (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ) (الجمعة:٥).

وفي الآيات التي حذف فيها المخصوص فإنه يفهم من السياق، وعليه فلا داعي إلى تقدير مخصوص في الجملة التي لم يذكر فيها هذا

---

(١) حمد الصثاني "المدخل إلى دراسة الجملة العربية والجملة الاسمية المجردة" ص١٩٠

المخصوص، وقد قدّره النُّحاة مبتدأ خبره الجملة السابقة عليه، وقالوا لا يصح جعله خبرًا لمبتدأ محذوف؛ لأنّ الجملة بأسرها تكون قد حذفت، والقول نفسه في جعله مبتدأ خبره محذوف.

وعلى هذا تكون الجملة – في هذه الحالة – جملة اسمية أكثر منها فعلية، لكنّها على كلّ حال تحتمل الوجهين على أساس أنّها بدأت بفعل وفاعل مستقلين.

ونتناول بعض الآيات بالشرح؛ ففي أول آية في القرآن وردت فيها "بئس" قوله تعالى[1] (وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ)، "وهو ثم ما باعوا به أنفسهم، والضمير في (به) عائد على السّحر أو الكفر، والمخصوص بالذم محذوف تقديره على أحسن الوجوه التي تقدمت في بئسما السحر أو الكفر، والضمير في (شروا) و(يعلمون) باتفاق لليهود"[2].

أمّا قوله تعالى[3]: (ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)؛ "فالمخصوص بالذم محذوف لفهم المعنى؛ أي: وبئس المصير النار، إن كان المصير اسم مكان، وإن كان مصدرًا على رأي من أجاز ذلك، فالتقدير: وبئست الصيرورة صيرورته إلى العذاب"[4].

---

(١) ١٠٢/البقرة.

(٢) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٣٤٤/١

(٣) ١٢٦/البقرة.

(٤) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٣٨٧/١

وانظر: د/ محمد السيد طنطاوي: "التفسير الوسيط للقرآن الكريم" ٣٤٨

وهنا "بئس" فعل يستعمل لذم المرفوع بعده، وهو ما يسميه النُحاة المخصوص بالذم. ووردت هنا لذم الدار المقررة في الجملة؛ والمعنى: بئس المصير النار؛ أي أنّها مصير سيئ(1).

وفي الآيتين السابقتين نجدهما يحتملان الاسمية والفعلية، إلا أنّ الآية (وهي تميل للفعليّة عن الاسمية، حيث نرى تحدد الذم والتوبيخ لمن يحدث السحر أو الكفر، فأي حدث منهما في أي وقت مرتبط بالذم والاستنكار.

أما الآية الأخرى فتحتمل الاسمية على أسس أنّه خالد في النار، لكن المخصوص محذوف وتحتاج الآية إلى تأويل، أمّا الوجه الفعلي فلا يحتاج إلى تقدير، حيث يوجد الفعل وفاعله، وهما مرتبطان بحدث وزمان – عذاب النار يوم القيامة – لكن الموقف في النهاية يستدعي الاسمية على أساس أنّ كلمة (المصير) تعبر عن الثبات والدوام والاستمرارية.

وهكذا نجد الآيات السابقة تحتمل الوجهين، وقد حذف المخصوص فيها لفهم المعنى؛ لذا لا داعي لذكره.

إلا أنّ هناك ثلاث آيات ذكر فيها المخصوص؛ أولها قوله تعالى(2) (بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله)؛ فـ (ما) نكرة منصوبة مفسرة لفاعل (بئس) بمعنى: بئس الشيء شيئًا اشتروا به أنفسهم، والمخصوص بالذم (أن يكفروا)(3).

---

(1) د. محمد السيد طنطاوي "التفسير الوسيط للقرآن الكريم" 1/248

(2) 90/البقرة.

(3) فخر الرازي "التفسير الكبير" دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 3/81

وبــه قال الفارسي في أحد قوليه، واختاره الزمخشري، ويحتمل على هذا الوجــه أن يكــون المخصوص بالذم محذوفاً، واشتروا صفة له، والتقدير: بئس شيئاً شــيء اشتروا به أنفسهم، و(أَنْ يَكْفُرُوا) بدل من ذلك المحذوف، فهو في موضع رفع، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أَنْ يَكْفُرُوا[1].

والجملــة هنا تحتمل الوجهين، لكن ذكر المخصوص – في هذا السِّياق – رجــح كفة الاسمية حيث نجد هنا ذمًا وتوبيخاً دائمين في الدُّنيا والآخرة واللعين مــن الله عليهم بســبب كفــرهم بما أنزل؛ لذا فالجملة هنا تتسم بطابع الثبات والاستمرارية مما يرجح اسميتها.

أمّــا الآيــة الثانــية فهــي قوله تعالى[2]: (وَلا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُــوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ)؛ فــ (الاسم) هنا فاعل لــ (بئس)، والمخصوص بالذّم هنا (الفســوق)، والمعنى هنا بئس اسم تسميته بعصيانكم بينكم بالألقاب، فتكونون فســاقًا بالمعصــية بعــد إيمــانكم، أو بئس ما يقوله الرجل لأخيه يا فاسق بعد إيمانه[3].

والجملــة هنا أيضا تحتمل الوجهين، إلا أنَّها تميل للاسمية أكثر، حيث يذم الله تعالى الإنسان الذي يفسق بعد إيمانه ويعده ذنبًا كبيرًا، وهو تعبير عن غضب ثابت ومستمر حتى يوم القيامة، من هنا كانت الجملة الاسمية تتواءم معه

---

(1) أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط" 1/305،306

ومحمد مكي أبو طالب "مشكل إعراب القرآن" تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1407هـ/1987م 1/104

(2) 11/الحجرات

(3) أبو حيان الأندلسي "البحر المحيط" 8/113.

أما الآية الثالثة فهي قوله تعالى[1]: (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ)، والظاهر أنّ (مَثَلُ الْقَوْمِ) فاعل (بئس)، و(الَّذِينَ كَذَّبُوا) هو المخصوص بالذمّ على حذف مضاف؛ أي مثل الذين كذبوا بآيات الله، وهم اليهود، أو يكون (الَّذِينَ كَذَّبُوا) صفة للقوم، والمخصوص بالذم محذوف، ويكون التقدير بئس مثل القوم المكذبين مثلهم؛ أي مثل هؤلاء الذين حملوا التّوراة[2].

والجملة هنا تحتمل الوجهين بحسب إعراب المخصوص، كما عرفنا، لكن الأرجح هنا تبعًا لسياق الآية، ومعناها أنّها اسمية حيث ذكر المخصوص (الَّذِينَ كَذَّبُوا) وكان التّركيز عليه، هذا أمر، وأمر آخر أنّ معنى الآية يعطينا إيحاء بالذم والتوبيخ الدائمين في الدنيا والآخرة على الذين كذبوا بآيات الله.

أمّا "بئسما" فقد وردت في القرآن الكريم في ثلاث آيات، الأولى منها ذكر فيها المخصوص، وقد تحدثنا عنها، أمّا الآيتان التّاليتان، فهما قوله تعالى[3]: (قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ).

وهنا المخصوص بالذم محذوف بعد (ما)، فإن كانت منصوبة فالتّقدير: بئس شيئًا يأمركم به إيمانكم قتل الأنبياء والعصيان وعبادة العجل، فيكون (يأمركم) صفة للتمييز، أو يكون التّقدير. بئس شيئًا شيء يأمركم به إيمانكم، فيكون (يأمركم) صفة للمخصوص بالذّم المحذوف.

أو يكون التّقدير: بئس شيئًا ما يأمركم، أي الذي يأمركم، فيكون: يأمركم به إيمانكم، والمخصوص مقدّر بعد ذلك، أي قتل الأنبياء، وكذا وكذا،

(١) ٥/الجمعة.

(٢) أبو حيان الأندلسي "البحر المحيط" ٨/٢٦٧، ابن مكي "مشكل إعراب القرآن" ٢/٧٣٣

(٣) ٩٣/البقرة.

فـيكون (مـا) موصولة، أو يكون التقدير. بئس الشيء شيء يأمركم به إيمانكم، فـتكون (مـا) تامة، وهذا كلُّه تفريع على قول من جعل لما وحدها موضعًا من الإعراب[1].

والآية تحتمل الوجهين لكنّها تميل للفعليّة؛ حيث نجد في نهاية الآية شرطاً يـدل على الفعليّة، فإن المخصوص وهو "قتل الأنبياء" محذوف، فإن وجد القتل فلا إيمان، وإن انعدم فالعكس، فنحن هنا بصدد شروط وارتباطات بأمور معينة، وهذا ما يتلاءم مع التّعبير بالجملة الفعليّة.

أمّـا الآيــة الأخـرى فهي قوله تعالى[2]: (قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْـتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ)، والمخصوص بالذم محذوف تقديره: بئس خلافة خلفتمونيها من بعدي خلافتكم.

والآيــة هــنا تميل سعليّة، حيث الارتباط بالحدث والزمن في سياق الآية أكثر.

وأمّـا الحديث عن "ساء" وهي من كلمات الذم بعد "بئس" فآياتها في القرآن على النحو التّالي:

- (إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً وَسَاءَ سَبِيلاً) (النساء:٢٢).
- (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِيناً فَسَاءَ قَرِيناً) (النساء:٣٨)
- (مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ) (المائدة:٦٦).
- (وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلا سَاءَ مَا يَزِرُونَ) (الأنعام:٣١).

---

(١) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٣٠٩/١

(٢) ١٥٠/الاعراف

- (وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما يحكمون) (الأنعام ١٣٦).
- (ساء مثلاً القومُ الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون) (الأعراف:١٧٧).
- (فصدوا عن سبيله إنهم ساء ما كانوا يعملون) (التوبة:٩).
- (ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ألا ساء ما يزرون) (النحل:٢٥).
- (أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون) (النحل:٥٩).
- (ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً) (الاسراء ٣٢)
- (خالدين فيه وساء لهم يوم القيامة حملاً) (طـــه:١٠١).
- (وأمطرنا عليهم مطراً فساء مطر المنذرين) (الشعراء:١٧٣).
- (وأمطرنا عليهم مطراً فساء مطر المنذرين) (النمل:٥٨).
- (أم حســب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا ساء ما يحكمون) (العنكبوت:٤).
- (فإذا نزل بساحتهم فساء صباح المنذرين) (الصافات:١٧٧).
- (سواءً محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون) (الجاثــية ٢١).
- (أعد الله لهم عذاباً شديداً إنهم ساء ما كانوا يعملون) (المجادلة:١٥).
- (فصدوا عن سبيل الله إنهم ساء ما كانوا يعملون) (المنافقون:٢).

وقد وردت "ساءت" في القرآن في خمس آيات؛ هي قوله تعالى:

- ﴿فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا﴾ (النساء:٩٧).
- ﴿نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا﴾ (النساء ١١٥).
- ﴿بئس الشراب وساءت مرتفقا﴾ (الكهف:٢٩).
- ﴿إنها ساءت مستقرا ومقاما﴾ (الفرقان:٦٦).
- ﴿وغضب الله عليهم ولعنهم وأعد لهم جهنم وساءت مصيرا﴾ (الفتح:٦).

ونلاحظ في الآيات السابقة حذف المخصوص – وهو الغالب في القرآن الكريم – لفهمه من المعنى.

ونستدل مما سبق بآية على سبيل المثال لا الحصر، والباقي بصاحبها في الشرح النحوي والعمل الدلالي، من حيث استخدام "ساء" كـ "بئس" في الدلالة على الذم والتوبيخ بقول الله تعالى[1]: ﴿ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون﴾.

قال النحويون: تقديره "ساء مثلا مثل القوم" انتصب "مثلا" على التمييز؛ لأنك إذا قلت: (ساء) جاز أن تذكر شيئا آخر سوى (مثلا)، فلما ذكرت نوعا، فقد ميزته من سائر الأنواع، وقولك. (القوم) ارتفاعه من وجهين[2]:

---

(١) ١٧٧/الأعراف
(٢) انظر الرازي: "التفسير الكبير" ١٥/٨٥،٢٥
وانظر: أبا حيان الأندلسي "البحر المحيط" ٤٢٥/٤
ابن مكي: "مشكل اعراب القرآن" ٣٠٦/١

الوجه الأول: أن يكون مبتدأ، ويكون قولك (ساء مثلاً) خبره، وهنا تكون الجملة اسمية، وهذا أنسب لسياق الآية، حيث تعبر عن الاستنكار الدائم والمستمر لهؤلاء القوم الذين كذبوا بآيات الله.

الوجه الآخر: أنك لما قلت (ساء مثلاً) قيل لك: من هو؟ فيكون رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، وتكون الجملة هنا فعليّة، تليها جملة اسمية تابعة لها. وهذا فصل يترتب عليه ضعف في الدّلالة، وعليه فالتّعبير بالاسمية هنا أقوى من الفعليّة.

وواحد من الآيات الخمس لـ "ساءت" آية واحدة للاستدلال بها؛ وهي قوله تعالى[1]: (إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا).

المخصوص بالذّم محذوف، وفي "ساءت" ضمير مبهم، ويتعين أن يكون (مستقرا ومقاما) تمييز، والتّقدير: ساءت مستقرًا ومقامًا هي[2].

وهي تضاهي الآية السابقة، وبالرّغم من حذف المخصوص إلا أنّها تميل لكونها جملة اسمية – مع احتمالها للوجه الآخر – حيث إنّ شدة النّار مستمرة وليست منقطعة، وقد دلّ على هذا الثّبات والاستقرار التّمييز المذكور (مستقرًا)، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة الجملة الاسمية.

وبهذا نكون قد ذكرنا الآيات التي وردت في القرآن الكريم للمدح بـ "نعم" و"نعمّا"، وللذم بـ "بئس" و"بئسما" و"ساء"، ولم يأت في القرآن "حبّ" أو "حبذا" أو "لا حبّذا".

---

(١) ٦٦/الفرقان.

(٢) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٦/٥١٣.

أمّـا بالنسـبة لصـيغة "فعُل" فقد ورد آيتان للمدح، وهما قوله تعالى[١]: (وحسُـن أولئك رفيقا)، وقوله تعالى[٢]: (نِعْمَ الثَّوابُ وحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً)، وآية للذم وهي قوله تعالى[٣]: (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ).

والأبيات الثلاث تحتمل الاسمية والفعليّة، إلا أن جانب الفعليّة هو الغالب عليها، حيث إنّ صـيغة "فعُل" مرتبطة بشروط التّعجب، فهنا ربط بين المدح والتّعجب، أو الذّم والتّعجب، والتّعجب دهشة تثير النّفس، فهو وليد لحظة، إذن فهو متغير، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة الجملة الفعليّة.

** تطبيقات من صحيح البخاري:

عـندما نجري حصراً لعدد الأحاديث التي وردت بصيغة المدح "نعم" في صـحيح البخاري نجدها تنحصـر فـي ستة أحاديث؛ منها اثنان مكرران، أمّا لفـظ "نعمـا" فقـد ورد في حديث واحد، ولم ترد "نعمت" في أي حديث، أمّا لفظ "حبذا" فقد ورد في حديث واحد أيضاً، ولم ترد "حب"

---

(١) ٦٩/النساء

(٢) ٣١/الكهف

(٣) ٥/الكهف

هـذا بالنسـبة للمـدح، أمّـا الذّم فقد ورد لفظ "بئس" في أربعة أحاديث، منها حديث ذكر ثلاث مرات في مواطن مختلفة، ولم يأت لفظ "بئسما"، بل جاءت "بئست" في حديث واحد.

وقـد اسـتخدم فـي الذّم لفظ "ساء" في حديث واحد كرر أربع مرات في مواضـن مختلفة، ونترجم كلامنا هذا بذكر موضع الشاهد في الحديث، مع شرح وتحليل بعض منها.

* أوّلاً المدح:

المدح بـ "نعم" ورد في صحيح البخاري على النّحو التّالي

(١) فـي كتاب التّهجد[١]: فقصت حفصة على النبي، صلى الله عليه وسلم، إحدى رؤيـاي، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: "نعم الرجل عبدالله، لو كان يصلي من الليل، فكان عبد الله، رضي الله عنه، يصلي من الليل"

(٢) حديـث ذكـر مرتيـن الأولى في كتاب الهبة[٢]، الأخرى في كتاب الأشـربة[٣]. عـن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال "نعم المنيحة (نعم الصّدقة) اللقحة الصفي منحة، والشّاة الصفي تغدو بإناء وتروح بإناء".

---

(١) الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني "فتح الباري شرح صحيح البخاري" قرأ أصله تصحيحا وتحقيقا/ عبد العزيـز بن عبد الله بن باز، رقم أبوابه وأحاديثه/ محمد فؤاد عبدالباقي، أشرف على طبعه/ محب الدين الخطيب، دار الفكر، مكة المكرمة ٣/٤٠.

انظـر الإمـام الزبيدي، "مختصر صحيح البخاري" المسمى "التّجريد الصّحيح" مكتبة الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ص١٤٣

(٢) بن حجر العسقلاني "فتح الباري شرح صحيح البخاري" تحقيق عبدالعزيز بن باز، ٥

(٣) المرجع السّابق، ١٠/٧٠.

(٣) فـــي كتاب الجهاد[١]: .. عن عائشة أم المؤمنين، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، سأله نساؤه عن الجهاد، فقال: "نعم الجهاد الحج".

(٤) حديـــث ذكـــر مرتين: الأولى في كتاب "بدء الخلق"[٢]، والأخرى في كتاب "مناقب الأنصار"[٣]: ".. ولنعم المجيء جاء".

(٥) في كتاب "فضائل القرآن"[٤]: .. عن عبد الله بن عمرو، قال: "أنكحني أبـــي امرأة ذات حسب، فكان يتعاهد كنته، فيسألها عن بعلها، فتقول: نعم الرجل من رجل.. ".

(٦) في كتاب الرقاق[٥]: ".. فنعم المعونة هو ".

أما "نعما" فقد وردت في حديث واحد، في كتاب العتق[٦]، وهو: ".. عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال النبي، صلى الله عليه وسلم: "نعما لأحدهم يحسن عبادة ربه وينصح لسيده".

أمـــا "حـــبذا" فقد وردت في حديث واحد في كتاب "المغازي"[٧]، وهو: ".. حبذا يوم الزمار".

ونحلـــل الحديث الثاني الذي أتى مرتين في كتاب الهبة، وكتاب الأشربة، وهـــو[١]: " عـــن أبـــي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه

---

(١) المرجع السابق، ٧٦/٦
(٢) المرجع السابق ٣٠٢/٦
(٣) المرجع السابق، ٢٠٢/٧
(٤) المرجع السابق، ٩٤/٩
(٥) المرجع السابق، ٢٤٤/١١
(٦) المرجع السابق، ١٧٥/٥
(٧) المرجع السابق، ٦/٨

وسلم، قال: "نعم المنيحة اللقحة الصفي منحة، والشاة الصفي تغدو بإناء وتروح بإناء"

وهناك من رواه بلفظ: "نعم الصدقة اللقحة الصفي منحة"، وهذا هو المشهور عن مالك، وكذا رواه شعيب عن أبي الزناد، كما سيأتي في الأشربة، قال ابن التين: من روى "نعم الصدقة"، روى أحدهما بالمعنى لأنّ المنحة العطية، والصدقة أيضًا عطية، ولا تلازم بينهما، فكلُّ صدقة عطية، وليس كلُّ عطية صدقة، وإطلاق الصدقة على المنحة مجاز، ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبي، صلى الله عليه وسلم، بل هي من جنس الهبة والهدية

وقوله "منحة" منصوب على التمييز، قال ابن مالك: فيه وقوع التمييز بين فاعل "نعم" ظاهرًا[٢].

والجملة هنا تحتمل الاسمية والفعلية على حسب إعراب المخصوص، فإن كان المخصوص مبتدأ مؤخرًا، وكانت الجملة الفعلية قبله خبرًا مقدمًا، فإنّ الجملة تفيد الثبوت والاستمرارية؛ فصفة المدح ثابتة لمن يتصدق أو يمنح "اللقحة الصفي".

ويجوز أن يكون المخصوص خبرًا لمبتدأ محذوف، وتكون الجملة فعليّة، وتصبح الدّلالة هنا تفيد التّغير، وذكر التّصدق أو المنح بـ "اللقحة" على سبيل المثال، حيث إنّ من لا يملك هذه اللقحة فيتصدق بغيرها، وهنا تغير وتبدل مع تغير طبيعة الجملة الفعلية، وهذا هو الأرجح بدليل التّمييز الذي أتى بلفظ "منحة".

المرجع السابق، ٥/٢٤٢، ١٠/٧٠.

(٢) المرجع السابق، ٥/٢٤٤.

ونحلل حديثًا آخر في المدح، ولكن الحديث الذي ورد في كتاب "الجهاد"، وهـو[1]: "... عـن عائشــة أم المؤمنين، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، سأله نساؤه عن الجهاد فقال: "نعم الجهاد الحج".

والجملة هنا تحتمل الوجهين بحسب إعراب المخصوص - كما ذكرنا في الحديث السابق - وإن كانت الملابسات والأحاديث المختلفة تؤكد أن الحج، وهو حـدث في وقت (شهر) معين من السنة لا يكون لزامًا إلا على فئة معينة، وهي الفئة القادرة.

كمــا أن الحجة الواحدة تكفي، ولا يكون هناك إلزام بتكراره، ومن خلال هــذه الملاحظات تترجح الجملة الفعلية التي لا تدل على الاستمرارية ولا الدوام، بل تدل على التقطع والتغير.

• ثانيًا الذم:

أما الأحاديث الدالة على الذم بلفظ "بئس" فهي:

(١) في كتاب الحج[2]: "... بئس ما قلت".

(٢) حديــث ذكــر في ثلاثة مواضع في كتاب "الشهادات"[3]، وفي كتاب "المغازي"[4]، وفي كتاب "التفسير"[5]، وهو: "... بئس ما قلت".

(٣) في كتاب "الجهاد"[6]: "... بئس ما عودتم أقرانكم".

---

(١) المرجع السابق، ٦/٣٠.

(٢) المرجع السابق، ٣/٤٩٧.

(٣) المرجع السابق، ٥/٢٧٠.

(٤) المرجع السابق، ٧/٣٢٣.

(٥) المرجع السابق، ٨/٤٥٢.

(٤) فـــي بـــاب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب[٢] ". بئس أخو العشيرة، ابن العشيرة".

أمّا "بئســت" فقــد وردت فـــي حديث واحد في كتاب "الاعتصام بالكتاب والسنّة"، وهو[٣]: ".. بئست صفاين".

ويلاحـــظ فـــي الأحاديث السّابقة حذف المخصوص بالذم نفورًا منه – في الغالـــب – وهـــنا لا يكون مستحب ذكره؛ لأنّه شيء مكروه، وقد ذكرت الجملة الفعليّة فقط.

وذكـــر التّمييـــز فـــي أكـــثر الأحاديث - السّابقة - مما رجح فعليتها على اســـميتها؛ لملاءمـــة المعـــنى الذي يذم أمرًا لم يكن متوقعًا، بل جاء نتيجة حدث معين، فهنا تغير وتقلب في الأمور نشأ عنه الذّم

أمّـــا الـــذّم بلفـــظ "ساء" فقد ورد حديث واحد في أربعة مواضع متفرقة: فـــي كـــتاب الصّـــلاة[٤]، وكتاب الأذان[٥]، وكتاب الحروب[٦]، وكتاب الجهاد[٧]؛ وهو " إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين"

ورجحان الجملة للفعليّة أكثر؛ حيث إنّ الذّم مرتبط هنا بشرط معين، مرتبط بحدث محدد في زمان محدد، ممّا يتلاءم مع واقع الجملة الفعليّة.

---

(١) المرجع السّابق، ٦/٥١

(٢) المرجع السّابق، ١٠/٤٧١

(٣) المرجع السّابق، ١٣/٢٨٢

(٤) المرجع السّابق، الحديث رقم "٣٧١"

(٥) المرجع السّابق، ٢/ ٩

(٦) المرجع السّابق، ٢/٤٣٨

(٧) المرجع السّابق، ٦/١١١

الفصل الثانى

"جملة القسم"

الفصل الثانى

"جملة القسم"

** ماهية القسم:

وللحديث عن ماهية القسم، فإننا سوف نتطرق بإيجاز إلى ثلاث مسائل؛ وهي: تعريفه، بيان ألفاظه، صورته.

أما تعريف القسم فهو:

جملة ملفوظة؛ كـ : "أقسمت بالله"، أو مقدرة؛ كـ "بالله"، إنشائية؛ كما ذكر، أو خبرية؛ كـ : "أشهد لعمرو خارج"، و"علمت لبكر داخل"، اسمية كـ "أنا حالف بالله"، أو فعليّة؛ كما ذكر، جئ بها لتوكيد جملة خبرية أخرى تالية؛ غير تعجبية، اسمية أو فعليّة، ترتبط إحداها بالأخرى[1].

ألفاظ القسم

للقسم حروف خاصة به، كما أنّ له أفعالاً، وأيضًا له أسماء تختص به، والشّائع له هو الحروف، حيث تضيف الحلف إلى المحلوف به؛ وهي خمسة[2]. الباء، الواو، التّاء، اللام، من.

ويلاحظ أنّ هذه الحروف من حروف الجرّ؛ لذلك فإنّها من علامات الاسم، وأكثر هذه الحروف استخدامًا الثّلاثة الأولى؛ حيث يقول سيبويه[3] "وللقسم والمقسم به أدوات في حرف الجرّ، وأكثرها الواو، ثمّ الباء

---

(١) الإمام عبد الله الفاكهي "الحدود في النحو" تحقيق د/ المتولي الدميري، ٢٩٧

(٢) محمد أبو القاسم عون "أسلوب القسم واجتماعه مع الشّرط في رحاب القرآن الكريم" منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٢م، ٤٠

(٣) سيبويه "الكتاب" هارون ٣/٤٩٦.

وانظر أبو البقاء الكفوي "الكليات" معجم في المصطلحات والفروق اللُغوية تحقيق د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرّسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ٧٢٥، يوسف محمد الشّومري: "اللؤلؤة في علم العربيّة" ١٢٧.

يدخلان على كلّ محلوف به، ثمّ التّاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك والله لأفعلن، وبالله لأفعلن، (وتاللهِ لأكيدنّ أصنامكُم)(١).

ونتعرف على هذه الحروف بإيجاز، وأولها الباء التي لها عدة معانٍ؛ أشهرها خمسة عشر معنى(٢)، ومن أكثر استخدامها القسم، حيث إنّها أصل حروفه(٣) دون الحروف الأخرى، وتشاركها في جواز حذفها مع بقاء الاسم المجرور على حاله بشرط أن يكون هذا الاسم هو لفظ الجلالة (الله)، ولكنّها تخالف تلك الحروف في ثلاثة أمور تنفرد بها، وهي:

١- جواز إثبات فعل القسم وفاعله مع الباء أو حذفها نحو: "أقسم بالله لأعاونن الضعيف"، أو "بالله لأعاونن الضعيف"؛ أما مع غير الباء فيجب حذف فعل القسم وفاعله.

٢- جواز أن يكون المقسم بالباء اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا بارزًا؛ نحو "برب الكون لأعملن على نشر السلام"، "بك لأنزلن عند رغبتك الكريمة"؛ أما مع غير الباء فلا يجر إلا الظاهر(٤).

٣- جواز أن يكون القسم بالباء استعطافيًا؛ وهو الذي يكون جوابه إنشائيًا، نحو "بالله، هل ترحم الطائر الضعيف، والحيوان الأعجم؟"(٥).

---

(١) ٥٧/الأنبياء

(٢) أ/ عباس حسن: "النحو الوافي" ٢ / ٤٩٠

(٣) د/ محمد عبد الخالق عضيمة. "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" دار الحديث، القاهرة، (د-ت) القسم الأول/٢/ ٥٣

(٤) انظر. عبد القاهر الجرجاني "العوامل المائة النحوية" تحقيق د/ البدراوي زهران، ١٩٥
د/ محمود سليمان ياقوت "النحو التعليمي والتطبيق على القرآن الكريم ٣٣٥

(٥) أ/ عباس حسن، "النحو الوافي" ٢/ ٤٩٧

أمّا بالنّسبة لواو القسم، فهي أقرب الحروف للباء[1]، وتأتي لعدة معانٍ منها القسم [1]، وتكون عند حذف الفعل الذي يكون للقسم فلا يقال "أقسمت والله"؛ وذلك لكثرة استعمال واو القسم، فتدلُّ على فعل القسم، فهي أكثر استعمالاً من الباء[3]، وهي تفارقها في أنها لا تدخل في القسم الاستعطافي[4].

أمّا حرف التاء للقسم فهي مختصة بلفظ الله تعالى نحو "تالله لأفعلن" وقد تدخل على "رب"، وقد حكي قولهم "رب الكعبة" ولابد أن تكون كلمة "رب" مضافٌ إلى "الكعبة"[5]؛ وهي تكون للقسم غير الاستعطافي[6].

وبالنسبة للحرف الرابع – من حروف القسم – وهو اللام، فله عدة معانٍ أحصاها ابن هشام في اثنين وعشرون معنى[7].

ومن أشهرها القسم والتّعجب؛ لذا فهي تجمع بين هذين المعنيين هنا، فقد اتّفق النُحاة على ملازمة التّعجب للقسم باللام[8]، ويمكن تلخيص ماجاء حول اللام في الآتي: (١) تجمع بين القسم والتعجب.

(٢) تحذف فعل القسم معها.

(٣) مختصة بلفظ الجلالة "الله".

---

(١) انظر ابن يعيش "شرح المفصل" ٩٩/٩

ابن جني "سر صناعة الإعراب" تحقيق مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م، ١٥٩/١

(٢) ابن هشام "مغني اللبيب" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢ / ٤٠٨

(٣) عبد القاهر الجرجاني "العوامل المائة النحوية" تحقيق د/ البدراوي زهران، ١٩٤

(٤)علي أبو القاسم عون "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم" ٤٦

(٥) د/ محمود سليمان ياقوت "النحو التعليمي والتطبيق على القرآن الكريم" ٣٣٤

(٦) المرجع السابق، ص ٥٠

(٧) ابن هشام، "مغني اللبيب" ٢٣٣/١.

(٨) سيبويه "الكتاب هارون، ٣/ ٤٩٧، المبرد "المقتضب" ٣٢٤/٢

(٤) من الجائز أن تحذف هذه اللام ويبقى المقسم به على حالة من الجر بشرط أن يكون لفظ الجلالة.

أمّا الحرف الخامس وهو "مُنْ"؛ فإننا نجد معظم النّحويين قد أغفلوا ذكر هذا الحرف ولم يعدوه من حروف القسم وعلى رأسهم ابن هشام حيث ذكر خمسة عشر معنى لها ولم يذكر أنّها للقسم[1].

إلا أنّ هناك من النحويين من ذكر أنها للقسم وفي مقدمتهم سيبويه، حيث قال: "واعلم أنّ من العرب من يقول: مُنْ ربي لأفعلن ذلك، ومُنْ ربك إنك لأشر، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله: والله لأفعل، ولا يدخلونها في غير ربي، ولا تدخل الضمة في "من" إلا ها هنا"[2].

ويقرر ابن يعيش هذا الرأي قائلاً: إنها أدخلت في القسم موصلة لمعنى الفعل على حد إدخال الباء تكثيرا للحرف لكثرة القسم، واختصت بربي اختصاص التاء باسم الله، فلا يقولون: من الله لأفعلن"[3].

ونستخلص عدة أحكام لـ "مُنْ"، وهي[4]:

(١) استعمال (من) في القسم بقلة.

(٢) تستعمل مكسورة الميم ومضمومتها.

(٣) لا تضم الميم إلا في القسم.

(٤) لا تستعمل في القسم إلا مع "ربي".

(٥) أصلها الجارة

---

(١) انظر ابن هشام "مغني اللبيب" ٣١٩/١

(٢) سيبويه "الكتاب" جـ ٣/ ٤٩٩

(٣) ابن يعيش "شرح المفصل" ٩/ ٩٩

(٤) علي أبو القاسم عون "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم" ص٥٣ - ٥٤

ويذكر الدكتور زين كامل الخويسكي حرفاً سادساً لحروف القسم، وهو: "ها"[1]، إلا أننا نجد النحويين يذكرون هذا الحرف ضمن حروف التعويض.

يقول المبرد: "واعلم أنّ للقسم تعويضات[2] من أدواته تحل محلها فيكون فيه ما يكون في أدوات القسم وتعتبر ذلك بأنك لاتجمع بينها وبين ماهي عوض منه فمن هذه الحروف (الهاء) التي تكون للتنبيه وتقول "لا ها الله ذا"، وإن شئت قلت: "لا هالله ذا"، فتكون في موضع الواو إذا قلت "لا والله"

فأما قولك: "ذا" فهو الشيء الذي نقسم به، فالتقدير: "لا والله هذا ما أقسم به، فحذفت الخبر لعلم السامع به"[3].

ونلاحظ أننا إذا أتينا بـ "هاء التنبيه" فإنه لابد من أن تجيء بلفظ "ذا" بعد المقسم به نحو "لا هالله ذا" و "إي ها الله ذا"[4].

وقد تحدثنا هنا عن حرف "الهاء" الذي في أصله للتعويض ويجرنا إلى الحديث عن بقية حروف التعويض - بإيجاز - حيث إنّ لها دوراً مهمًا في الإعراب، وخاصة عندما يحذف الحرف ولا يعوض عنه، كما سنرى فيما بعد عند إعراب القسم.

ومن هذه الحروف "ألف الاستفهام" إذا وقعت على لفظ "الله" وحدها؛ لأنّ الاسم الواقع على الذات وسائر أسماء الله - عز وجل - إنما تجرى في

---

(1) د. زين كامل الخويسكي "اللام الموطئة للقسم في القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص٢٤

(2) انظر، سيبويه: "الكتاب" هارون ٣ / ٤٩٩.

(3) المبرد: "المقتضب" د/عضيمة ٢ / ٣٢١، ٣٢٢

(4) علي أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص٦٢

العربية مجرى النعوت وذلك قولك "الله لتفعلن" وكذلك ألف أيم إذا لحقتها ألف الاستفهام لم تحذف وتثبت كما تثبت مع الألف واللام اللتين للتعريف في قولك" آلرجل قال ذاك؟[1]

ومن حروف التعويض أيضا قطع همزة الوصل من لفظ الله[2]، يقول سيبويه: "وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام و"ها" فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ماهو مثله للمعاقبة[3].

هذا بالنسبة لحروف القسم، كما أنَّ هناك أفعالا للقسم مثل "علم، شهد، عاهد، وعد، كتب، قضى، تمت كلمة ربك، تأذن" لكن لا داعي لذكرها هنا؛ حيث إنَّها فعليَّة لا غير.

أمَّا القسم الذي يبدأ باسم فهو موضع الخلاف والاحتمالة؛ حيث إنَّ هذا الاسم يترجح رفعه بالابتداء، إلا أنَّ هناك احتمالا بتقدير فعل محذوف يترتب عليه نصب هذا الاسم، من هنا تحتمل الجملة الاسمية والفعليَّة، وتتغير دلالتها.

ونتحدث عن بعض هذه الأسماء - بإيجاز - وهي

١ - "لعمرك" وهو قسم ودعاء، وهو "العمر" أي قسم بالبقاء، ولها عدة معان، وهي البقاء والعيش والحياة، وهي مترادفات، والعبادة وتعمير مساجد الله والدين وهي متقاربة، ولعلَّ أقرب معنى وأرجحه "لحياتك"، وهو المجمع عليه[4]

(١) المبرد: "المقتضب" د/عضيمة ٢ / ٣٢٤/٣٢٣
(٢) علي أبو القاسم عون: أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط ص٩٤
(٣) سيبويه: "الكتاب" هارون ٣ /٥٠٠
(٤) أبو القاسم الزجاجي "حروف المعاني" تحقيق د/ علي توفيق الحمد ص ٦٧

٢- "قعيدك الله" و"قعدك الله" قال الجوهري فيها "يمين للعرب"، والمعنى بصاحبك الله الذي هو صاحب كل نجوى كما يقال "نشدتك الله"، فما مصدران فيهما بمعنى المراقبة أو الرقيب أو الحفيظ[١]

٣- "أمانة الله" والمراد بها ما فرض الله على الخلق من طاعته، كأنها أمنة له تعالى عندهم يجب عليهم أن يؤدوها إليه تعالى سالمة[٢].

٤- ومثلها "عهد الله" فالعهد، الأمان واليمين والموثق والذمة والحفاظ، قال المبرد، وإذا قلت "على عهد الله" فقد أعطيته عهدك بما ضمنته له[٣]

٥- كذلك "الميثاق" و"الموثق" يكونان بمعنى العهد، وهناك أيضا "الألية" "ولاجرم أن"، وكلها أسماء للتعظيم بالمقسم به

صورة أسلوب القسم:

علمنا من خلال عرضنا لمفهوم القسم أنه جملة يجاء بها لتوكيد جملة ترتبط إحداهما بالأخرى ارتباط جملتي الشرط والجزاء، وكلتاهما اسمية وفعلية، والمؤكد هي الأولى، والمؤكدة هي الثانية وهي المسماة جوابا[٤]؛ وعليه فهو يتكون من: جملة القسم (الجملة المؤكدة) + جواب القسم (المقسم عليه).

وتجدر الإشارة إلى أن الجملة المؤكدة - وهي جملة القسم - هي موضع البحث؛ حيث إنها موضع احتمال الاسمية والفعلية بحسب تقدير المحذوف،

---

(١) انظر ابن مالك "شرح الكافية الشافية" تحقيق د/ عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ ٢/ ٨٣١

(٢) ابن الحاجب "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإستراباذي ٢/٣٣٦

(٣) المبرد "المقتضب" د/عضيمة ٢ / ٣٢٦ ، وانظر المرجع السابق، نفس الصفحة

(٤) ابن مالك "شرح الكافية الشافية" تحقيق د/عبد المنعم احمد هريدي ٢/٨٣٤

أمّا الجملة المؤكدة (جملة الجواب) فلا حاجة لنا بها، هنا، وعلى هذا فما تتصدر به جملة القسم وما يرتبط به تقدير المحذوف هو موضع الاحتمالية.

** الحذف والذكر في القسم:

وقفنا ممّا سبق على أنّ القسم ينقسم على ضربين: ضرب منه يكون بأداة، وضرب منه يكون بغير أداة.

فالذي يكون بغير أداة ضربان:

الضرب الأول: مبتدأ أو خبر ظاهران، مثل: "عليه عهد الله"، و"ماله في سبيل الله"، وما أشبهه لا يجوز فيه إلا الرفع.

والضرب الآخر: مبتدأ ظاهر وخبره محذوف، مثل: "يمين الله وأمانته"، و"عهد الله وميثاقه" والمعنى يمين الله لازمه له أو أمانة الله وعهد الله وميثاقه عليه"، فهذا وما شبهه يجوز فيه وجهان:

الرفع كما مثلنا، والنصب على تقدير فعل محذوف كأنه يقول: ألزم نفسي يمين الله وأمانته[1].

وعلى هذا فمسألة الحذف مسألة مهمة فقد ترد الكلمة معربة إعرابا ظاهرا، لكنّ أسس المعنى والصناعة النّحوية تجيز فيها تعدد الأوجه، إمّا على تقدير محذوف، وإمّا على عدم تقديره[2].

ففي جملة القسم المستهلة باسم نحو "يمين الله" و"أيمن الله" لا يوجد ما يقطع بكون المذكور مبتدأ أو خبرا، فيجوز تقدير أحد الوجهين وتقدير المحذوف

(١) علي بن سليمان الحيدرة: كشف المشكل في النحو تحقيق د/ هادي عطية مطر، ٥٧٥/١

(٢) د/ طاهر حمودة: أسس الإعراب ومشكلاته، ص٨٩

تسمعا لذلك بالتالي، وإذا قدر المذكور مبتدأ فالمحذوف الخبر، والعكس صحيح؛ وأن التقدير: "يمين الله قسمي"، أو "قسمي يمين الله".

وقد تتحول صفة الجملة للاتجاه الآخر فتكون معمولاً به لفعل محذوف تقديره "ألزم نفسي يمين الله"، وبتقدير هذا المحذوف تصبح الجملة فعلية.

أما إذا تعين كون المذكور مبتدأ بأن دخلت عليه لام الابتداء، نحو: "لعمر الله" أو "لعمرك"، فالمقطوع به أنّ المحذوف هو الخبر[1]، والجملة اسمية (عمير، حيث تتكون الجملة هنا من مبتدأ وهو "عمرك"، والخبر محذوف وجوبا، تقديره. "قسمي" أو "ما أقسم به"، واللام في (عمرك) لام ابتداء.

وهناك من يوجب رفع "العمر" إذا اقترن بها اللام، ويوجب النصب عند نزعها[2]، وفي ذلك يقول ابن مالك[3]:

ودونها انصبْ وأضفه أبدًا　　　كذا المناسبان لفظا (قعد)

واستشهد لوجوب النصب بقول أبي شهاب الهذلي[4]:

فإنك عمر الله إن تسألينهم　　　بأحسابنا إذا تجل الكبائـــر
يبنوك أنا نفرج الهم كله　　　بحق وأنا في الحروب مساعر

المرجع السابق ص ١٣٠

انظر ابن قتيبة: "تلقين المتعلم من النحو" تحقيق د/ جمال مخيمر، ص ٢١٤.

ابن مالك "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون، ٣/ ٢٠١

الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف" محمد محيي الدين عبد الحميد، ١ / ٣٩٩

[2] علي أبو القاسم عون. "أسلوب القسم واجتماعه مع الشّرط" ص ١٩٧

[3] ابن مالك "شرح الكافية الشافية" تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، ٢/ ٨٩٨ .

المرجع السابق، ص ٨٧٥

حيث نصب (عمرك) وهو واجب النصب لعدم الإقران باللام، وقد نصب (عمر) على المصدر.

يقول سيبويه[1] "باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنها مصادر وضعت موضعًا واحدًا لا تتصرف في الكلام، وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام؛ وذلك قولك "سبحان الله"، و"عمرك الله لا فعلت" و "قعدك الله لا فعلت"، وكأنه حين قال "عمرك الله" و"قعدك الله" قال "عمرتك الله" ، بمنزلة "نشدتك الله نشدًا"، ولكنهم حذفوا الفعل لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ به"، "فالمصادر وما يجرى مجراها إنما تقع في القسم منصوبة بأفعالها"[2]

ومما سبق نجد أن جملة القسم التي تبدأ باسم قد يكون هذا الاسم مبتدأ، وقد يكون مفعولاً به لفعل محذوف، وكلُّ هذا يرجع للاختلاف في تقدير المحذوف.

ليس هذا فقط ففي استخدام الحروف أيضًا نجد ظاهرة الحذف وجوبًا وجوازًا، ويترتب على هذا الحذف القول بالاحتمالية للاسمية إن كان المحذوف المقدر اسمًا، أو للفعلية إن كان المحذوف المقدر فعلاً. وإن كان الغالب هو حذف الفعل لدلالة الجملة على هذا - كما سنرى - إلا أنه أحيانًا عندما يحذف الفعل والحرف نجد اسمًا يحتمل الوجهين وخاصة إذا لم يأت بعوض عن الحرف، وتترجم كلامنا هذا بشئ من الإيجاز - بالتطرق الى الحروف.

---

(١) سيبويه: "الكتاب" هارون ١ / ٣٢٢

وانظر ابن قتيبة "تلقين المتعلم من النحو" تحقيق د/ جمال مخيمر، ص ٢١٧

(٢) المبرد: "المقتضب" د/عضيمة، ٢/ ٣٢٦.

بعد علمنا أن القسم إما ظاهر وإما مضمر(١)؛ لذلك كانت له أدوات توصل الحلف إلى المقسم به؛ لأن الحلف مضمر مطرح لعلم السامع به، وذلك كقولك: "أحلف بالله لأفعلن"، وإن شئت قلت: "بالله لأفعلن"(٢).

وأكثر الحذف مع حروف القسم؛ هي الحرف الأصلي للقسم وهو "الباء" نجد حذف الفعل معه كثيراً جداً، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم(٣)، وعلى هذا فإن باء القسم يجوز ذكر الفعل وحذفه بخلاف بقية الحروف التي يجب فيها حذف الفعل(٤)، وقد كثر حذف فعل القسم للعلم به والاستغناء عنه ، ومن ذلك قولهم بالله لأفعلن " والمراد "أحلف بالله" (٥) وقد يكون المحذوف اسما وهو "حلفي أو قسمي بالله" لكن هذا ضعيف - لملاءمة الجملة للفعلية حيث يقول الأستاذ عباس حسن معلقا على هذه الجملة. "كلُّ حرف من أحرف القسم هو ومجروره يتعلقان معا بالعامل "أحلف" أو "أقسم" أو نحوهما من كل فعل يستعمل في القسم، ومن فعل القسم وفاعله تتكون الجملة الفعليّة الإنشائية التي هي "جملة القسم"، ولا بدّ أن تكون فعليّة سواء أذكر الفعل أم حذف(٦).

---

(١) السيوطي "الإتقان في علوم القرآن" تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المشهد الحسيني، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ هـ / ١٩٦٧ م، ٤ / ٤٨

(٢) المبرد: "المقتضب" ٢/٣١٨

(٣) ابن هشام "مغني اللبيب" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢ / ٧٤٣

وانظر د. زين كامل الخويسكي "اللام الموطئة للقسم في القرآن الكريم" ص ٥٧

(٤) أ/ عباس حسن، "النحو الوافي" ٢ / ٤٩٧،

(٥) د/ زين كامل الخويسكي "اللام الموطئة للقسم في القرآن الكريم" ص ٥٧

وانظر: ابن يعيش "شرح المفصل" ٩ / ٩٤

(٦) أ/ عباس حسن، "النحو الوافي" ٢/٤٩٨

وعلى هذا فالمقطوع به - في الأغلب - عند وجود حرف القسم أن يكون المحذوف فعلاً عنه اسمًا لكن الاحتمالية تظهر أكثر عندما يحذف الحرف أيضًا.

فإذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته[1]، لأن الفعل يصل فيعمل فتقول "الله لأفعلن" لأنك أردت "أحلف الله لأفعلن" وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده[2].

وهذا لأنّ حرف القسم المحذوف لم يعوض عنه ويختص لفظ "الله" بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض[3].

وعلى هذا فإذا حذف حرف الجر والفعل فإنه يجوز نصب المقسم به ورفعه ويأتي القول باحتمالية الجملة للاسمية والفعلية يقول ابن عصفور[4]: "إن لم يعوض جاز في الاسم وجهان؛ الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار فعل، والاختيار النصب على إضمار فعل؛ لأنّ القسم إذ ذاك يكون جملة فعلية، كما كان قبل الحذف".

فمن الرفع - مع جواز النصب - قوله[5]:

---

(١) سيبويه: "الكتاب" هارون ٣ / ٤٩٧

(٢) المبرد، "المقتضب" د/ عضيمة ٢ / ٣٢١

(٣) ابن الحاجب "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإستراباذي ٢ / ٣٣٥

وانظر ابن جني "اللمع في العربية" تحقيق د/ حسين محمد شرف، ص ٢٥٧

الخطيب التبريزي "شرح اللمع في النحو" تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد، ص٢٨٨

(٤) ابن عصفور "شرح الجمل (الشرح الكبير) تحقيق د/ صاحب أبو جناح ١ / ٥٣٢

(٥) انظر: سيبويه: "الكتاب" هارون ٣ / ٤٩٨.

ابن يعيش، "شرح المفصل" ٩ / ٩٢

ابن السراج "الأصول في النحو" تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، ١ / ٤٣٣

إذا ما الخبز تأدمه بلحم   فذاك أمانة الله الثريد

برفع "أمانة"، الأصل فيه "وأمانة الله" فلما حذف رفع، فأمانة مرتفعة بالابتداء، والخبر محذوف، ويجوز نصبه على تقدير حذف حرف الجر[١].

ومن النصب – مع جواز الرفع – قوله[٢]:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا   ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

فإنه روي برفع يمين ونصبه؛ فرفعه على تقدير: "قسمي يمين الله"، ونصبه على تقدير: "ألزم نفسي يمين الله"[٣].

** تردد القسم بين الاسمية والفعلية، وأثره في الدلالة:

علمنا - مما سبق – أن جملة القسم جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية، ومن شأن الجملتين أن تتنزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء[٤]، وهذا ما اتفق عليه النحاة حيث يقول ابن مالك[٥]:

جملة اسمية أو فعلية   للقسم اجعل قاصدا ألية

نحو "علي عهده" و"أقسم   به" وجملة الجواب تحتم

ولما كان القسم خبرًا جاء على ما تجيء عليه الأخبار[٦]، حيث عقدت العرب جملة القسم من المبتدأ و الخبر، كما عقدتها من الفعل والفاعل[٧].

---

(١) ابن يعيش "شرح المفصل" ٩ / ٩٢

(٢) انظر ابن مالك "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وغيره ٣/ ٢٠٠

(٣) ابن عصفور "شرح الجمل (الشرح الكبير)" ١ / ٥٢٢ ، ٥٢٣

(٤) انظر أبو حيان الأندلسي "ارتشاف الضرب" تحقيق د/ مصطفى النماس ٢ / ٤٧٧

(٥) ابن يعيش "شرح المفصل" ٩ / ٩٠ .

(٦) ابن مالك "شرح الكافية الشافية" تحقيق د/ عبد المنعم هريدي ٢ / ٨٣١

وعلماً أن القسم صريح وغير صريح وكلاهما جملة فعلية أو اسمية[3].

فالصريح ما كان بالألفاظ الموضوعة له، وهي إمّا أحرف: كالباء والتاء والواو واللام ومن، وإمّا أفعال: كحلف وأقسم، وإمّا أسماء: كـ "يمين الله" و"عمرك"، "وأيمن" وغيرها[4].

أمّا غير الصريح فليس مجال بحثنا؛ لذا لن نتطرق إليه[5].

وعندما نأخذ دلالة الألفاظ – إن كانت الجملة اسمية – وذلك حين إعرابها مبتدأ أو خبراً لمبتدأ محذوف، فإنّ الجملة سوف تتسم بطابع الثبات والاستقرار والدلالة على الدوام والاستمرار.

فعندما نأخذ لفظ "عمرك"، فهي تدلّ على البقاء والدعاء بالاستمرار والدوام في الحياة[6]، وكذلك لفظ "قعيدك الله"، و"قعدك الله"؛ فالمعنى فيها: يصاحبك الله؛ أي دلالة الملازمة والتّلاصق[7]، ومثلها: "عهد الله"؛ فالعهد الحفاظ والبقاء[8]، وكذلك: "الميثاق"، و"الموثق".

---

(١) الخطيب التبريزي "شرح اللمع في النحو" تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد، ص ٢٨٧

(٢) ابن جني "اللمع في العربية" تحقيق د/ حسين محمد شرف، ص ٢٥٩

(٣) ابن مالك "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، وغيره ٣ / ١٩٥

(٤) علي أبو القاسم عون "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص١٢٣ ، ١٢٤

(٥) ابن مالك "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ص ١٥٠

(٦) انظر: مختار الصحاح، ص ٣٣٦ ، المعجم الوسيط ص ٦٥٠

(٧) علي أبو القاسم عون "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص١٣٧

(٨) انظر ابن الحاجب "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإستراباذي، ٢/٣٣٦

وعلى هذا فإننا نلاحظ أن جميع أسماء القسم تدلُّ على ألفاظ ثابتة جامدة مستمرة، ومعظمة لدى المقسم دائماً، وليست وليدة فترة معينة، وذلك عندما تكون جملة اسمية.

ونتطرق لسؤال مهم، وهو: لم حذف فعل القسم ؟

وفي الإجابة عن هذا السؤال يقول الزمخشري: "ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه وتوخوا ضروباً من التخفيف، من ذلك حذف الفعل في "بالله" والخبر في "لعمرك"[1].

ويعلق ابن يعيش على كلام الزمخشري، قائلاً "قد حذفوا فعل القسم كثيراً للعلم به والاستغناء عنه، فقالوا: "بالله لأقومن"؛ والمراد "أحلف بالله"[2].

** وأول الحروف المستخدمة في جملة القسم الفعلية "الباء" فما معنى الباء ؟ ولم اختصت بالقسم ؟ ولم كانت الأصل فيه ؟

أمّا معنى الباء فهي من حروف الجر، ولها أربعة عشر معنى؛ منها: الإلصاق والتعدية والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبدل والقسم والتوكيد[3]، أمّا عن سبب اختصاصهما بالقسم، فالأمرين:

---

(1) ابن يعيش "شرح المفصل" ٩٣/٩

(2) المرجع السابق، ص ٩٤

(1) ابن هشام "مغني اللبيب" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢ / ١٠٨

(2) ١٠٧/المائدة

(3) على أبو القاسم عون "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٤٠

"أحدهمـــا: أنها الأصل في التعدية، فلما كان فعل القسم غير متعد وصلوه بالـــباء المعديـــة، فصـــار اللفـــظ "أحلـــف بـــالله"، أو "أقسم بالله"، قال تعالى[1]: (فيُقسِمانِ باللّهِ لَشهادتُنا أحقُّ مِنْ شهادتِهما)

والآخــر أنّ معـــنى الباء الذي لايفارقهما الإلصاق، والمراد هنا إلصاق معـــنى القسم بالمقسم به وإيصاله إليه، مثل إلصاقها معنى المرور بالمروربه في قوله: "مررت بزيد"، فعندما تقسم بالله تلصق معنى القسم بلفظ الجلالة"[2].

وكانت الباء هي الأصل في القسم دون غيرها؛ لأنّ فعل القسم المحذوف معـــه لازم، ألا تـــرى أنّ التقدير في قولك "بالله لأفعلن" أقسم بالله ،أو: أحلف بـــالله"، والحـــرف المعدى من هذه الحروف هو "الباء"؛ لأنّ "الباء" هو الحرف الـــذي يقتضـــيه الفعـــل، وإنمـــا كان "الباء" دون غيرها من الحروف المعدية؛ لأنّ الباء معناها الإلصـــاق، فكانت أولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مـــع تعديته، والذي يدلُّ على أنّها هي الأصل أنها تدخل على المضمر والمظهر و"الـــواو" تدخل على المظهر دون المضمر، والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر، واختصت الواو بالمظهر، والتاء باسم الله تعالى دل على أن الباء هي الأصل"[3]

•• أمّـــا بالنســـبة للحرف الثاني للقسم وهو الواو، فما معناها؟ ولم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء ؟

---

(٣) الأنباري، أسرار العربية تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦
وانظر : محمد عضيمة "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول ٢ / ٩٩

وللإجابة عن السؤال الأول نقول إن الواو تأتي لعدة معان؛ منها العطف والاستئناف والحال والمعية والقسم والتأكيد[1]

وتجدر الملاحظة إلى أن الواو أكثر استخداما، وإن كانت الباء هي الأصل، وهذان الحرفان متقاربان، فواو القسم أقرب الحروف للباء؛ لذلك جعلت بدلا منها، وهذا لأمرين:

"أحدهما: أنّ الواو تقتضي الجمع، كما أن الباء تقتضي الإلصاق، فلما تقاربا في المعنى أقيمت مقامها.

والآخر: أنّ الواو مخرجها من الشفتين، كما أن الباء مخرجها من الشفتين، فلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها"[2]

وما دام يوجد هذا التشابه الكبير بين الواو والباء، فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر؟

"قيل لأنها كانت فرعًا على الباء، والباء تدخل على المظهر والمضمر انحطت عن درجة الباء التي هي الأصل، واختصت بالمظهر دون المضمر؛ لأن الفرع أبداً ينحط عن درجة الأصل"[3].

** وبالنسبة للحرف الثالث، وهو "التاء" فيرد سؤالان وهما: لم أبدلت التاء من الواو ؟ ولم اختصت بلفظ "الله" ؟ وتبدل التاء من الواو كثيرا، نحو

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب، محيي الدين عبد الحميد، ٢ / ٨ ، ٤

(٢) الأنباري: "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ٢٧٢

وانظر: المبرد "المقتضب" د. عضيمة، ٢ / ٣٢، ابن جني "سر صناعة الإعراب" ١٥٩، ابن يعيش: شرح المفصل ٩٩/٩

(٣) الأنباري: أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ٢٧٣

قولهم. تراث وتجاه وتخمة وتهمة وتيقور، والأصل فيه: وراث ووجاه ووخمة ووهمة وويقور؛ لأنّه مأخوذ من الوقار[1]

وقد حدث هذا الإبدال لشبههما في اتساع المخرج[2]، والتّاء من الحروف المهموسة، فناسب همسها لين حروف اللين[3]

أمّا عن سبب إختصاصها باسم واحد، وهو اسم "الله"؛ فلأنّها لما كانت فرعا للواو التي هي فرع للباء والواو تدخل على المظهر دون المضمر؛ لأنّها فرع إنحطت عن درجة الواو؛ لأنّها فرع الفرع، فاختصت باسم واحد، وهو اسم الله تعالى[4].

وقد عملت في المقسم به؛ لأنّها مختصة بالاسم، وعملت الجر لأنّها أوصلت القسم إلى المقسم به كما يوصل حرف الجرّ الأفعال إلى الأسماء، ولأنّها بدل من عامل فعملت كما كان ما هي بدل منه عاملاً[5]

وتجدر الإشارة إلى أنّه يوجد من النّحويين من يذكر أنّ التّاء فيها زيادة معنى وهو التّعجب[6]، فعندما علق أبو حيان الأندلسي على قوله تعالى[7]: (وتاللّه لأكيدنّ أصنامكم)، ذكر أن أحمد بن حنبل قرأها: (بالله)، ثم ينقل رأي

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٢) علي أبو القاسم عون "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٤٩

(٣) المبرد "المقتضب" د/ عضيمة ٢ / ٣٢٠ .

وانظر، ابن يعيش "شرح المفصل" ٨ / ٣٤

(٤) الأنباري "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ٢٧٧

(٥) أبو الحسن الرماني "معاني الحروف" تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة ١٩٨١م، ص ٤١ ، ٤٢

(٦) د. محمد عبد الخالق عضيمة "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول ٢ / ٩٩

(٧) الأنبياء، ٥٧.

الزمخشري[1]، وهو أنَّ التاء هنا للتعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه؛ لأن ملك كان أمرًا مقنوطًا منه لصعوبته وتعذره»[2]

** أمّا الحرف الرابع، وهو اللام فيرد سؤالان، وهما ما معنى اللام ؟ وما دلالتها في القسم ؟

أمّا معناها فقد أحصى ابن هشام للام الجارة اثنين وعشرين معنى؛ منها الاستحقاق والاختصاص والملك والتعليل وبمعنى عند وبمعنى بعد والقسم والتعجب[3]، وبالنسبة لدلالتها فهي تختص بملازمة التعجب للقسم[4].

يقول المبرد[5] "ومن حروف القسم – إلا أنها تقع على معنى التعجب – اللام"

وقد أدركنا من خلال هذا العرض أنَّ هذه الحروف يحذف الفعل معها وجوبًا ماعدا الباء فإنه يحذف جوازًا، وقد يكون المحذوف اسمًا وهذا نادر

وعلى هذا يترجح هنا حذف الفعل، وعليه فالجملة فعليّة أكثر منها اسمية، وعلى هذا تكون دلالتها تميل للتغير والتذبذب وتقلب الأحوال، فالقسم هنا وقتي مرتبط بحدث معين في وقت محدد؛ لذا فالدلالة هنا متغيرة وليست ثابتة أو مستقرة، فهي تتجدد بتجدد الحدث الذي يستدعي القسم

---

(1) الزمخشري، "الكشاف" ٣ / ١٢٢

(2) أبو حيان الأندلسي "البحر المحيط" ٦ / ٣٢١ ، ٣٢٢

(3) ابن هشام، "مغني اللبيب" محمد محيي الدين عبد الحميد، ١ / ٢٣٣

(4) سيبويه "الكتاب" هارون، ٣ / ٤٩٦، وانظر ابن هشام "مغني اللبيب" محمد محيي الدين عبد الحميد، ١/ ٢٤٠، ابن يعيش "شرح المفصل" ٩/٩٨

(5) المبرد: "المقتضب" د/عضيمة، ٢ / ٣٢٤

•• تطبيقات من القرآن الكريم:

وعندما نأتى للجزء التطبيقى فيما نطبق - أولاً - من القرآن الكريم، إلا أننا نجد القسم فى القرآن معظمه قسم بالجملة الفعلية المستخدم فيه الحروف، يليه القسم بالجملة الاسمية.

ومعظم الآيات المستخدم فيها الحروف الظاهر فيها جليا أنها فعلية، أمّا الأخرى فتبدو اسميته، والتى أصلها - فى القسم - الجملة الفعلية[1]

وعلى هذا فإننا سوف نتحدث عن حروف القسم فى القرآن الكريم من حيث عددها وبيان دلالته، ولم عبر بها دون غيرها، وما دلالة هذه الجملة إن كانت فعلية أو اسمية، وما الذى رجح فعليته على اسميته

ثم نتحدث عن الصيغ الاسمية، وبيان حالتها الإعرابية، وترجع الاسمية فى آيات قليلة من القرآن الكريم، مع ذكر الدلالة من هذا

---

(1) على أبو القاسم عون: أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط ص ١٣٣

أولاً حروف القسم في القرآن الكريم:

ولا أريد هنا أن أقول الجملة الفعلية في القرآن الكريم، وإن كان هذا هو الأرجح، لكننا نود أن نستشف هذا من خلال تحليلنا للآيات الواردة بحروف القسم في القرآن.

ونتحدث عن أصل حروف القسم، وهو "الباء"؛ وقد وردت في القرآن الكريم للدلالة على القسم في ست وعشرين آية؛ منها اثنتان وعشرون آية ظهر فيها فعل القسم معها، وأربع آيات حذف فيها فعل القسم، وهي التي تهمنا هنا.

أمَّا الآيات التي ظهر فيها فعل القسم فقد تقرر فعليتها بلا شك، والآيات الأربعة التي لم يذكر فيها فعل القسم، هي قوله تعالى[1]:

(١) (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) (الأعراف:١٦)

(٢) (قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (الحجر: ٣٩).

(٣) (فَأَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ) (الشعراء: ٤٤).

(٤) (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (ص:٨٢).

وتجدر الإشارة إلى أنني قد ذكرت الآية كلها ولم أذكر موضع الشاهد فقط، وهذا للأهمية البالغة، ولو استطعت أن أذكر الآيات التي حولها، بل والسورة كلها لفعلت؛ لما لهذا من دور كبير في فهم المعنى وتحديد المراد

---

[1] المرجع السابق، ص ٤٢

الحقيقي من هذه الألفاظ وبيان مدى الإعجاز القرآني اللغوي في التعبير بالقسم أولاً، ثم بالقسم بتقدير محذوف ثانيًا.

وسنترجم كلامنا هذا بشرح آيتين من كل مجموعة على سبيل المثال؛ أما بالنسبة للآيتين اللتين نذكرهما للاستشهاد على حذف فعل القسم مع الباء، فهما قوله تعالى[1]: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

وهذا حديث الشيطان أس الإغواء والضلال، والذي يزين الباطل فيجعله حقًا، ويجعل الحق باطلاً، وعليه فإنّ الإغواء أتى من تغير الحال وتبدله من شأن إلى شأن آخر، وهذا ما يتمشى وواقع الجملة الفعلية التي عبّر بها هنا، مع حذف فعل القسم لكثرة استخدامه.

يقول القرطبي عن قوله (فبما أغويتني): "الإغواء إيقاع الغي في القلب؛ أي فيما أوقعت في قلبي من الغي والعناد والاستكبار، وهذا لأنّ كفر إبليس ليس كفر جهل، بل هو كفر عناد واستكبار"[2].

ويقول الزجاج "في قوله (أغويتني) قولان: قال بعضهم: فبما أضللتني، وقال بعضهم: فيما دعوتني إلى شيء غويت به أي غويت من أجل آدم"[3]

والظاهر أن الباء للقسم وما مصدرية؛ ولذلك تلقيت الآية بقوله (لأقعدن)[1].

---

(١) ١٦/٧/الأعراف.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، (د.ت)، ٤/ ٢٦١٠

وانظر الأنباري "البيان في غريب إعراب القرآن" تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، ١ / ٣٥٦

(٣) الزجاج "معاني القرآن وإعرابه" شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢ / ٣٢٤

والباء تعلقت بفعل القسم المحذوف، وتقديره: "فبما أغويتني أقسم بالله لأقعدن"؛ أي بسبب إغوائك أقسم، ويجوز أن تكون الباء للقسم، أي فأقسم بغوائك لأقعدن، وإنما أقسم بالإغواء لأنه كان تكليفا، والتكليف من أحسن أفعال الله لكونه تعريضا لسعادة الأبد، فكان جديرا بأن يقسم به[2]

وبالنسبة للآية الأخرى، فهي قوله تعالى[3]: (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)؛ وتفسير هذه الآية على درب الآية السابقة، حيث يقسم إبليس بعزة الله أن يغير حال العباد من الصلاح إلى الضلال؛ وذلك بإغوائهم وتزيين طريق الضلال لهم.

فلما طرده "الله" بسبب آدم حلف بعزة الله أنه يضل بني آدم بتزيين الشهوات وإدخال الشبه عليهم؛ فمعنى (لَأُغْوِيَنَّهُمْ) لأستدعينهم إلى المعاصي، وقد علم أنه لا يصل إلا إلى الوسوسة، ولا يفسد إلا من كان لا يصلح لو لم يوسوسه[4].

وعليه فإن قول إبليس (فبعزتك) إقسام بعزة الله تعالى[5]، وهي سلطانه وقهره[6].

•• أما بالنسبة للحديث عن "الواو" فقد وقفنا على أن الفعل يحذف معها وجوبًا، وهذا لكثرة استعمالها في القسم؛ فأكثر الأقسام المحذوفة الفعل في

(1) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" 4 / 274

(2) الزمخشري، "الكشاف" 2 / 92

(3) 82ص

(4) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن" 8 / 5723

(5) أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط" 7 / 410

(6) الزمخشري "الكشاف" 4/ 108

القــرآن الكريم جاءت بالواو، وقد بلغ عدد الآيات الواردة بواو القسم في القرآن الكريم أربعًا وثلاثين آية[1]، وهي على الترتيب:

(١) ﴿فَــلا وربِّــك لا يُؤْمِــنُون حتَّى يُحكِّمُوك فِيما شجر بيْنهُمْ ثُمَّ لا يجِدُوا فِي أنْفُسِهِمْ حرجاً مِمَّا قضيْت ويُسلِّمُوا تسْلِيماً﴾ (النساء:٦٥).

(٢) ﴿ثُمَّ لمْ تكُنْ فِتْنتُهُمْ إِلَّا أنْ قالُوا واللَّهِ ربِّنا ما كُنَّا مُشْرِكِين﴾ (الأنعام:٢٣).

(٣) ﴿ولــوْ تــرى إِذْ وُقِفُوا على ربِّهِمْ قال أليْس هذا بِالْحقِّ قالُوا بلى وربِّنا قال فذُوقُوا الْعذاب بِما كُنْتُمْ تكْفُرُون﴾ (الأنعام:٣٠).

(٤) ﴿ويسْــتنْبِئُونك أحقٌّ هُو قُلْ إِي وربِّي إِنَّهُ لحقٌّ وما أنْتُمْ بِمُعْجِزِين﴾ (يونس: ٥٣).

(٥) ﴿فوربِّك لنسْألنَّهُمْ أجْمعِين﴾ (الحجر:٩٢).

(٦) ﴿فوربِّك لنحْشُرنَّهُمْ والشَّياطِين ثُمَّ لنُحْضِرنَّهُمْ حوْل جهنَّم جِثِيّاً﴾ (مريم:٦٨).

(٧) ﴿وقــال الَّذِيــن كفرُوا لا تأْتِينا السَّاعةُ قُلْ بلى وربِّي لتأْتِينَّكُمْ عالِمِ الْغيْبِ لا يعْزُبُ عنْهُ مِثْقالُ ذرَّةٍ فِي السَّماواتِ ولا فِي الْأرْضِ ولا أصْغرُ مِنْ ذلِك ولا أكْبرُ إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ﴾ (ســبأ:٣).

(٨) ﴿والْقُرْآنِ الْحكِيمِ﴾ (يــس:٢).

(٩) ﴿والصَّافَّاتِ صفّاً﴾ (الصافات:١).

(١٠) ﴿ص والْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ (ص:١).

---

(١) علي أبو القاسم عون "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٤٧

(١١) (والكتاب المبين) (الزخرف.٢)

(١٢) (والكتاب المبين) (الدخان:٢).

(١٣) (ويوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا قال فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون) (الاحقاف ٣٤).

(١٤) (ق والقرآن المجيد) (ق ١)

(١٥) (والذاريات ذروا) (الذريات ١).

(١٦) (والسماء ذات الحبك) (الذريات ٧).

(١٧) (فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) (الذريات:٢٣).

(١٨) (والطور) (الطور:١).

(١٩) (والنجم إذا هوى) (النجم ١).

(٢٠) (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن ثم لتنبؤن بما عملتم وذلك على الله يسير) (التغابن ٧).

(٢١) (ن والقلم وما يسطرون) (القلم:١).

(٢٢) (كلا والقمر) (المدثر ٣٢).

(٢٣) (والمرسلات عرفاً) (المرسلات:١)

(٢٤) (والنازعات غرقاً) (النازعات:١).

(٢٥) (والسماء ذات البروج) (البروج:١)

(٢٦) (والسَّماء والطَّارق) (الطارق:١)

(٢٧) (والسَّماء ذَاتِ الرَّجْعِ) (الطارق ١١).

(٢٨) (والفَجْرِ) (الفجر:١).

(٢٩) (والشَّمْسِ وضُحاها) (الشمس ١).

(٣٠) (واللَّيلِ إذا يغشَى) (الليل ١)

(٣١) (والضُّحَى) (الضحى:١).

(٣٢) (والتِّينِ والزَّيتُونِ) (التين١).

(٣٣) (والعَاديات ضبحاً) (العاديات١).

(٣٤) (والعَصْرِ) (العصر:١).

وسأحد من هذه الأيات آيتين، الأولى منهما قوله تعالى[١]: (فلا وربك لا يؤمنون حتَّى يُحكِّموك فيما شجر بينهم ثُمَّ لا يجدُوا في أنفسهم حرجاً ممَّا قضيت ويُسلِّمُوا تسليماً).

وقوله: (فلا) أي فليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك[٢]، وهنا نقول "يزعمون"، والزعم كلام متغير مخالف للأصل في الغالب، وهذا ما يتلاءم مع التعبير بالجملة الفعلية، وقد حذف فعل القسم لكثرة استخدامه ولفهمه من السياق، "حيث يعني به المنافقين"[٣].

---

(١) ٦٥/النساء

(٢) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٣ / ١٨٣٦

(٣) الزجاج "معاني القرآن وعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، ٢ ٧٠

وقوله (فلا وربك) أي - فوربك - و(لا) مزيدة لتأكيد النفي في جوابه؛ أعني قوله تعالى: (لا يؤمنون)؛ لأنها تزاد في الإثبات أيضا كقوله تعالى[1]: (فلا أقسم بمواقع النجوم)، وهذا ما اختاره الزمخشري[2]، ومتابعوه[3] في (لا) التي تذكر قبل القسم[4].

وقد أقسم بإضافة الرب إلى كاف الخطاب تعظيماً للنبي صلى الله عليه وسلم وهو التفات راجع إلى قوله جاءوك[5].

والآية الأخرى التي ذكر فيها واو القسم مع حذف فعلها هي قوله تعالى[6]: (فوربك لنحشرنهم والشياطين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثيا)، وهنا نجد استخدام أفعال المضارعة، و المضارع من ضارع أي شابه، حيث نجد هنا تشابه من جهتين؛ إحداهما خروج الكافرين والمؤمنين من القبر، والأخرى تشابه الكافرين والشياطين وإلقائهم في جهنم، وهذا التشابه يقتضي استخدام الفعل المضارع.

يقول القرطبي عن قوله تعالى: (فوربك لنحشرنهم) "أقسم بنفسه بعد إقامة الحجة بأنه يحشرهم من قبورهم إلى المعاد كما يحشر المؤمنين،

---

(١) ٧٥/الواقعة.

(٢) الزمخشري: "الكشاف" ١ / ٥٢٨ ، ٥٢٩ .

(٣) انظر الأنباري "البيان في غريب اعرب القرآن" تحقيق د/ طه عبد الحميد، ١/ ٢٥٨

(٤) الألوسي "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م ٥ /٧٠

(٥) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٣/ ٢٨٤ .

(٦) ٦٨/مريم.

وقوله (الشياطين) أي ولنحشرن الشياطين قرناء لهم، قيل: يحشر كلّ كافر مع شيطان في سلسلة[1].

فلما أقام تعالى الحجة الدامغة على حقيقة البعث، أقسم على ذلك باسمه مضافاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تفخيماً لشأن رسول الله ورفعاً منه، فقال "وربك لنبعثنهم ولنحشرنهم مع الشياطين الذين أغووهم"[2]

** أما بالنسبة لتاء القسم فقد علمنا أن الفعل يحذف معها وجوبا، وقد بلغ عدد الآيات التي جاء فيها حرف القسم "التاء" في القرآن الكريم تسع آيات، وهي على الترتيب قوله تعالى:

(١) (قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ) (يوسف: ٧٣).

(٢) (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ) (يوسف:٨٥).

(٣) (قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ) (يوسف:٩١).

(٤) (قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ) (يوسف.٩٥).

(٥) (وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيباً مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ) (النحل:٥٦).

---

(١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن" ٦/١٧١؛

(٢) انظر، الزمخشري "الكشاف" ٢ / ٣٢

الأنباري "البيان في غريب إعراب القرآن تحقيق د/ طه عبد الحميد، ٢/٢٠٠

(٦) (تاللـه لقـد أرسلنا إلى أممٍ من قبلك فزيّن لهم الشيطان أعمالهم فهو وليّهم اليوم ولهم عذابٌ أليمٌ) (النحل ٦٣).

(٧) (وتاللهِ لأكيدنّ أصنامكم بعد أن تولّوا مدبرين) (الانبياء ٥٧).

(٨) (تاللهِ إن كنّا لفي ضلالٍ مبين) (الشعراء:٩٧).

(٩) (قال تاللهِ إن كدتَ لتردين) (الصافات:٥٦)

وسنستشـهد مـن الآيـات التسـع السـابقة بآيتين؛ أولهما قوله تعالى[١] (قـالوا تاللهِ لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض وما كنّا سارقين)؛ وهنا (تاللهِ) قسم فيه معنى التعجب مما أضيف إليهم[٢]، حيث يتعجب أخوة يوسف من هذا الكلام، حيث إنهم قد أتوا لأمر معين وإذا هم متهمون بالسرقة.

وهـنا حدث تغير في حالهم وتعجب منهم، فقد روي أنهم كانوا لا ينزلون على أحد ظلما ولا يرعون زرع أحد، وأنهم جمعوا على أفواه إبلهم الأكمة لئلا تعيث فـي زروع الناس، ثم قال: (وما كنّا سارقين) يروى أنهم ردوا البضاعة التي كانت في رحالهم، أي فمن ردما وجد فكيف يكون سارقا؟!

أمـا الآية الأخرى لتاء القسم فهي قوله تعالى[٣]: (وتاللهِ لأكيدنّ أصنامكم بعد أن تولّوا مدبرين)؛ والكـيد هـنا حدث مرتبط بزمن، فهو يدل على الحال والاستقبال؛ لذلـك فقد ذكر الله سبحانه وتعالى هذا اللفظ في صيغة المضارع،

---

(١) ٧٣/يوسف

(٢) الزمخشري، "الكشاف" ٢/٤٩٠

(٣) ٥٧/الأنبياء

فإن سيدنا إبراهيم لم يكتف بالمحاجة باللسان، بل كسر أصنامهم فعل واثق بالله تعالى موطن نفسه على مقاساة المكروه في الذب عن الدين(١)

والتاء فيها زيادة معنى وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه؛ لأنّ ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذره(٢).

ومن خلال هذا المعنى نجد الجملة تتلاءم وطبيعة التعبير بالجملة الفعلية التي تدل على التغير والحيرة في الأمر ثم تبدله وتقلب سننه

** أما بالنسبة لـ"لام القسم" فهي لم ترد للقسم في القرآن الكريم(٣)، ومثلها أيضا "من" التي لم ترد قسمية في القرآن(٤)

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك أفعالاً – غير صريحة – وردت للقسم في القرآن الكريم، ويمكن حصرها في ثمانية أفعال هي: "علم، شهد، عهد، وعد، كتب، قضى، تمت كلمة ربك، تأذن"، إلا أنها مقطوع بفعليتها؛ لذا فلا حاجة لبحثنا في ذكرها.

---

(١) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٣٣٧/٢؛
وانظر الفراء: "معاني القرآن" ٢٠٦/٢.
الزجاج "معاني القرآن وإعرابه" ٣٩٥/٣
(٢) الزمخشري "الكشاف" ١٢٢/٣
وانظر: أبا حيان الأندلسي "البحر المحيط" ٣٢١/٦ ، ٣٢٢
(٣) علي أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص٥٣
(٤) المرجع السابق، ص٥٥

ثانيًا أسماء القسم في القرآن الكريم:

ونقصـــد بها – في الغالب – جملة القسم الاسمية في القرآن الكريم وهي قليلة حيث وردت في ثلاثة مواضع فقط[1]، هي قوله تعالى:

(١) (لعمْرُكَ إنَّهُمْ لفي سكْرَتِهِمْ يعْمَهُون) (الحجر ٧٢).

(٢) (قَـــال فـــالْحقُّ والْحقَّ أقُولُ * لأمْلأنَّ جهنَّم منك وممَّنْ تبعك منْهُمْ أجمعين) (ص: ٨٤،٨٥)

(٣) (أمْ لكُمْ أيْمانٌ عليْنا بالغةٌ الى يوْم القيمة إنَّ لكُمْ لما تحْكُمُون) (القلم ٣٩)

والآيـــات الـــثلاث الســـابقة مقطـــوع بسميتها، إما لدخول لام الابتداء، وإمـــا لوجـــود الخـــبر المقدم بالإضافة إلى سياق الآية الذي يبرز ثباتها وعدم تغيرها

أمـــا بالنسبة للآية الأولى وهي قوله تعالى[2]: (لعمْرُكَ إنَّهُمْ لَفي سكْرَتِهِمْ يعْمَهُـــون)، فـــيقول عـــنها القرطـــبي[3]: قـــال القاضـــي أبو بكر بن العربي: قـــال المفســـرون بأجمعهم: أقسم الله تعالى ها هنا بحياة محمد، صلى الله عليه وســـلم، تشـــريفا له، أنَّ قومـــه مـــن قريش في سكرتهم يعمهون، وفي حيرتهم يترددون.

(١) المرجع السابق، ص١٦٢

(٢) ٧٢/الحجر

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٣٦٥٥/٦

وانظر، أبا حيان الأندلسي: البحر المحيط ٤٦٢/٥

قلـــت: وهكذا قال القاضي عياض "أجمع أهل التفسير في هذا أنه قسم من الله - جل جلاله - بمدة حياة محمد - صلى الله عليه وسلم - وأصله ضم العين مـــن العمـــر، ولكنها فتحت لكثرة الاستعمال، ومعناه وبقائك يا محمد، وقيل: وحياتك، وهذا نهاية التعظيم وغاية البر والتشريف، قال أبو الجوزاء: "ما أقسم الله بحياة أحد غير محمد - صلى الله عليه وسلم - لأنه أكرم البرية عنده".

وهناك من المفسرين من يوجه الخطاب إلى لوط - عليه السلام - وليس محمـــد، حيث يقول الزمخشري معلقًا على هذه الآية: "(لعمرك) تدل على إرادة القـــول، أي قالـــت الملائكـــة للـــوط عليه السلام. (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ)، أي غوايـــتهم الـــتي أذهبـــت عقولهم وتمييزهم بين الخطأ الذي هم عليه، وبين الصـــواب الـــذي تشـــير بـــه علـــيهم مـــن ترك البنين إلى البنات، (يَعْمَهُونَ)، يتحيرون"[1].

وهـــنا كـــان الإقســـام بالجملة الاسمية، حيث تعبر عن حالة ثابتة دائمة، لا تتغـــير، فقد حتم على قلب المشركين وأصبحوا في ضلال دائم لا ولن يتغير، فهم في غواية مستمرة.

"وقـــال الـــنحويون ارتفـــع لعمـــرك بالابتداء والخبر محذوف؛ المعنى: "لعمـــرك قســـمي"، و"لعمـــرك ما أقسم به"، وحذف الخبر لأنَّ في الكلام دليلاً عليه؛ المعنى: أقسم أنهم لفي سكرتهم يعمهون"[2].

والخـــبر هـــنا حـــذف وجوبًا، واللام في "لعمرك" لام ابتداء، ويجب رفع العمر إذا اقترن بها ويجب النصب عند نزعها[1].

---

(١) الزمخشري، "الكشاف" ٢/٥٨٥.

(٢) الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، ٣ / ١٨٤.

أما الآية الثانية، وهي قوله تعالى[2] (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ)، فهي تدخل في نطاق الجملة القسمية الاسمية على قراءة الرفع فقط، وعليه يكون الحق الأول مبتدأ وخبره محذوفاً تقديره قسمي، والثاني مبتدأ وخبره أقول[3].

فمن رفع (الحق) رفعه بالابتداء، أي فأنا الحق أو الحق مني، ويجوز أن يكون التقدير هذا الحق، وقول ثالث على مذهب سيبويه والفراء؛ أن معنى فالحق لأملأن جهنم، بمعنى فالحق أن أملأ جهنم[4].

وذكر عن ابن عباس أنه قال: فأنا الحق وأقول الحق[5]، وقد يكون رفعه بتأويل جوابه[6]. وأما الحق الثاني فنصبه بأقول، ويقرأ بالرفع على تقدير تكرير المرفوع قبله أو على إضمار مبتدأ أي قولي الحق، ويكون أقول على هذا مستأنفاً موصولاً بما بعده؛ أي أقول لأملأن، وقيل يكون أقول خبراً عنه والهاء محذوفة. أي أقوله وفيه بعد[7].

ومن خلال سياق الآية فإننا نرجح قراءة (فالحقُّ والحقَّ أقول) برفع الأولى ونصب الثانية، وبهذا تكون هذه الجملة اسمية للقسم، وهذا ما يتلاءم

---

(١) ابن مالك: شرح الكافية الشافية تحقيق د. عبد المنعم هريدي، ٨٧٥/٢
(٢) ص ٨٤،٨٣
(٣) علي أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص١٩٩.
(٤) القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" ٨ / ٥٦٧٤.
(٥) الفراء: "معاني القرآن" تحقيق أ/ محمد علي النجار، ٢ / ٤١٢.
وانظر ابن علي الفارسي "المسائل البصريات" تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ٩١٨/١.
(٦) الزمخشري، "الكشاف" ١٠٨/٤.
وانظر الزجاج "معاني القرآن وإعرابه" تحقيق د. عبد الجليل شلبي، ٣٤٢/٤.
(٧) العكبري، "التبيان في إعراب القرآن"، المكتبة التوفيقية، ٢١٣/٢.

وطبيعة المعنى؛ فكلام الله ثابت واحد حيث أقسم بالحق أن يملأ جهنم من إبليس وأعوانـــه، وهذا لا مراء ولاتغير فيه، فهذا أمر حقيقي مسلم به؛ لذا كان التعبير بالجملة الاسمية لرجع لطبيعة المعنى.

أمـــا الآية الثالثة والأخيرة، وهي قوله تعالى[1]. (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَـــى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ)، فقد ذكر طرفاها، فالمبتدأ "أيمان" والخبر مقـدم وهو "لكم" شبه جملة، وهذا الموضع مما يجوز فيه حذف الخبر في غير القرآن لعدم صراحة المبتدأ في القسم[2].

ومعنى: (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ) أي عهود ومواثيق، كما يعنى "أم أقسمنا لكم"[3]، وقولـــه (عَلَيْـــنَا بَالِغَةٌ) مؤكدة، والبالغة المؤكدة بالله تعالى[4]، أى أم لكم عهود على الله تعالى استوثقتم بها في أن يدخلكم الجنة[5].

ومـــن الواضح في ألفاظ الآية الإيحاء بالدوام والاستمرارية والدلالة على الثـبوت والملازمـــة، وهذا ماالمسناه في إستخدام "الأيمان" التي بمعنى المواثيق والعهـــود، يقـــول الـــزجاج[6]: (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ) معناه مؤكدة (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ)، أي حلف على ماتدعون في حكمكم

---

(١) ٣٩/القلم

(٢) علي أبو القاسم عون "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص١١٨

(٣) الزمخشري: "الكشاف" ٢ / ٥٩٣

(٤) الفراء، "معاني القرآن" النجار، ٣/١٧٦

(٥) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن" ١٧٢٦/١٠

(٦) الزجاج: "معاني القرآن وإعرابه" عبد الجليل شلبي ٥ / ٢٠٩

لـذا كـان التعبير هنا بالجملة الاسمية التي تلاءم قوله (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)، فـ (إلى) هنا حرف غاية؛ لذا أقسم بالقسم الاسمي الذي يتلاءم مع هذا المعنى وهو الاستمرارية.

ومن الآيات الثلاث السابقة وقفنا على أن هناك أسماء تستخدم للقسم وفي الأغلب هي مبتدأ لخبر محذوف أو مبتدأ لخبر مقدم؛ لذا قطع باسميتها وإن كانت هناك بعض المواضع – وإن لم تذكر في الآيات القرآنية – نجدها تحتمل النصب على تقدير فعل محذوف.

والأسماء التي وردت هنا هي "عمر"، و"يمين الله" التي جاءت بصيغة الجمع (أيمان) والحق.

وكما أن للأفعال ألفاظاً غير صريحة للقسم، فكذا الحال هنا نجد أسماء غير صريحة للقسم ويمكن حصرها في القرآن في أربعة أسماء هي[1]: "الميثاق الموثق – الألية – لاجرم"، وهذه الأسماء توحي بالقسم، وتعرب حسب الجملة الواقعة فيها فهي مقطوع باسميتها؛ لذا لا داعي للتطرق إلى بحثها.

ونستنبط من الآيات السابقة دلالتها على الثبوت والدوام وعدم التغير أو التقلب أو التذبذب مما يتلاءم مع طبيعة الجملة الاسمية؛ لذا كانت هناك ألفاظ اسمية تدل على هذا المعنى.

وهذا ما نجده يختلف عما كنا نراه في الجملة الفعلية، فعندما كنا نقدر فعلاً محذوفاً كانت الجملة تتسم بالتغير والتجدد والتقلب؛ لأنها كانت مرتبطة

---

(١) علي أبو القاسم عون "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٣٠ إلى ١٥٧، حيث ذكر الأسماء غير الصريحة في القسم بصفة عامة، واستخرجت منها هذا الحصر في القرآن الكريم

بحـــدث محدد بفترة زمنية مما ينشأ عنه التعبير والتقلب، ومن هنا كانت للجملة الفعلية دلالة مغايرة للجملة الاسمية.

**** تطبيقات من صحيح البخارى:**

مما لا شك فيه أن أساليب القسم فى أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - كثيرة، حيث إنها مؤكدات لكلامه، وعندما نحرى حصرًا للقسم الاسمى الذى يحتمل أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف أو مبتدأ لخبر محذوف وتكون الجملة اسمية.

أو قد يكون مفعولا به لفعل محذوف فتكون الجملة فعلية، فنجد لفظ "الله" أو "فوالله" قد ورد كثيرًا حيث قد بلغ إحصائه ثلاثمائة وأربعة وثمانين حديثًا؛ منها أحاديث مكررة، والذى نستطيع ذكره هو الألفاظ الأخرى، حيث وردت أسماء أخرى للدلالة على القسم؛ وهى: "أيم الله"، و"لعمر الله"، و"ورب الكعبة"، و"عليكما عهد الله وميثاقه"، و"وعزتك"، و"لا ها الله"

أما لفظ "أيم الله" فقد ورد فى عشرة أحاديث؛ منها أربعة مكررة، أى وردت فى أربعة عشر موضوعًا، ونذكر موضع الشاهد فقط فى هذه الأحاديث؛ وهى:

(١) فى كتاب الهبة[١]، وكرر فى كتاب النفقة[٢] ". وايم الله ما من الثلاثين ومائة إلا قد حز له حزة من سواد بطنها ..".

(٢) فى باب "إذا أسلم قوم فى دار الحرب ولهم مال وأرضون فهى لهم[٣]". "، وايم الله إنهم ليرون أنى قد ظلمتهم".

---

(١) ابن حجر العسقلانى " فتح البارى شرح صحيح البخارى" ٥ / ٢٣٠
(٢) المرجع السابق، ٩ / ٥٢٧
(٣) المرجع السابق، ٦ / ١٧٥

(٣) الحديث رقم: "٣١١٠"[1]: ".. وايم الله لئن أعطيتنيه لا يخلص إليهم أبداحتى تبلغ نفسي ".

(٤) الحديث رقم. "٣٤٧٥"[2]، وكرر في الحديث رقم: "٦٧٨٨"[3]، وهو: ".. وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها"

(٥) الحديث رقم. "٣٦٣٤"[4]: " . ليم الله ماحسبته إلا إياه ".

(٦) الحديث رقم: "٣٦٨٥"[5]: ". وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك .."

(٧) الحديث رقم: "٣٧٣٠"[6]، وكرر في الحديث رقم "٦٦٢٧"[7]، وكرر في الحديث رقم: "٧١٨٧"[8]، وهو: ". وأيم الله إن كان لخليقا للإمارة ..".

(٨) الحديث رقم: "٤٢٣٠"[9]: " . وأيم الله لا أطعم طعاما ولا أشرب شرابا .."

(٩) الحديث رقم: "٤٥٥٣"[10]. ".. ولَيم الله لولا أن يؤثرو ..".

---

(١) المرجع السابق، ٦ / ٢١٢ .
(٢) المرجع السابق، ٦/٥١٣ .
(٣) المرجع السابق، ١٢ /٨٧ .
(٤) المرجع السابق،٦ / ٦٢٩.
(٥) المرجع السابق، ٧/ ٤١ .
(٦) المرجع السابق، ٧ / ٨٦
(٧) المرجع السابق، ١١ / ٥٢١ .
(٨) المرجع السابق، ١٣ / ١٧٩ .
(٩) المرجع السابق، ٧ / ٤٨٥
(١٠) المرجع السابق، ٨ / ٢١٤ .

(١) الحديث رقم "٧٤١٨"(١): "... وايم الله لوددت أنها قد دهمت ولم أقم".

أما "لعمر الله"(٢) فقد ذكرت في ثلاثة أحاديث، وكررت مرتين، لكنها في جميع الأحاديث مبتدأ قطع باسميتها لدخول لام الابتداء عليها؛ لذا قل ذكرها.

أما "رب" فقد ذكر في حديث واحد رقم "٢٣٢٣"(٣): ". إي ورب هذا المسجد".

و"رب الكعبة" ذكر مرتين الأول حديث رقم: "٤٠٩٢"(٤): ".. فزت ورب الكعبة"، والآخر حديث رقم: "٦٦٣٨"(٥)، حديث ذكر مرتين ".. هم الأخسرون ورب الكعبة، هم الأخسرون ورب الكعبة ..".

أما "عهد الله وميثاقه" فقد ذكر في حديث واحد رقم: "٥٣٥٨"(٦): " على أن عليكما عهد الله وميثاقه لتعملان فيها ".

أما لفظ "وعزتك" فقد ذكر مرتين في حديث واحد، وقد كرر هذا الحديث مرتين الحديث؛ رقم: "٦٤٣١"(٧)، والحديث رقم: "٧٤٣٧"(٨): ". لا وعزتك لا أسألك غيره .. لا وعزتك لا أسألك غيره ..".

---

(١) المرجع السابق، ١٣ / ٤٠٣ .

(٢) المرجع السابق، ٥ / ٢٧١ ، ٧ / ٤٣٣ ، ٨ / ٤٥٤ ، ١١ / ٥٤٧ .

(٣) المرجع السابق، ٥ / ٥

(٤) المرجع السابق، ٧ / ٣٨٦

(٥) المرجع السابق، ١١ / ٥٢٤

(٦) المرجع السابق، ٩ / ٥٠٢

(٧) المرجع السابق، ١١ / ٤٤٥

(٨) المرجع السابق ، ١٣ / ٤٢

وقـد اسـتخدم حرف التعويض "ها" في: "لا هاالله" في حديث واحد كرر مرتين؛ الأول رقم "٣١٤٢"[١]، والآخر رقم "٤٣٢٠"[٢]، وهو: " فقال أبوبكر: لا هالله ..".

ويلاحـظ في الألفاظ السابقة – ماعدا "لعمر" – تحتمل الاسمية والفعلية على أساس تقدير المحذوف، فلو كان المحذوف "قسمي" كانت الجملة اسمية تدل على الثبوت، ولو كان المحذوف "أقسم" أو "أحلف" كانت الجملة فعلية.

والغالب فيما سبق رجحان الاسمية حيث إن القسم صادر – في الأغلب – من رسول الله – صلى الله عليه وسلم وعليه – فهو يتسم بالثبوت والاستقرار، فهو غير قابل للتغير أو التبدل مما يتلاءم مع طبيعة الجملة الاسمية.

وربمـا كـان استخدام "عهـد الله" في حديث: "عليكما عهد الله وميثاقه لتفعلان فيها. "[٣] يترجح فيه الفعلية عن الاسمية؛ حيث إن القسم هنا على أمر سوف يحدث في زمن مستقبل ولم يكن معهودا من قبل، فحدث هنا تغير وتقلب في الحال؛ لذا جاءت "عهد الله وميثاقه" بالنصب على أنهما مفعولان.

وتجـدر الإشـارة إلى أن هناك أحاديث وردت بصيغة "أشهد" لكنها قطع بفعليتها؛ لذا لاداعي لذكرها.

---

(١) المرجع السابق، ٦ / ٢٤٢

(٢) المرجع السابق، ٨ / ٣٥

(٣) المرجع السابق، ٩/ ٥٠٢

الفصل الثَّالث

"من الأساليب النَّحوية"

(من أسلوب الشرط)

"إذا" و "إن"

** الحديث عن "إذا":

"إذا" لفظ مشترك[1]، يكون اسمًا – كما سنرى – وحرفًا – إن كانت فجائية – فإذا كانت اسمًا فلها أربعة أقسام، يهمنا الأول منها، وهو أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، ولذلك تجاب بما تجاب به أدوات الشرط، نحو: "إذا جاء زيد فقم إليه"، وكثر مجيء الماضي بعدها مرادًا به الاستقبال.

ومذهب سيبويه أنّ "إذا" لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر[2]، فالظاهر نحو[3] ﴿إذا جاء نصرُ الله والفتح﴾، والمقدر نحو[4] ﴿إذا السَّماءُ انشقَّت﴾، ولا يجيز غير ذلك.

هذا هو المشهور في النقل عن سيبويه، ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز الابتداء بعد "إذا" الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً[5].

وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد "إذا" قال ابن مالك[6] وبقوله أقول لأن

---

(١) المرادي، "الجنى الداني" تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٣٦٧.

(٢) سيبويه، "الكتاب" هارون ١/١٠٦

وانظر د. عبده الراجحي، "في التطبيق النحوي والصرفي" ص٦٩

(٣) ١/النصر

(٤) ١/الانشقاق.

(٥) المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني" د/ قباوة، أ/ النديم ص ٣٦٨

(٦) ابن مالك "شرح التسهيل" د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون، ٢/٢١٣

طلب "إذا" للفعل ليس كطلب "إن"، ومن ذلك قول الشاعر

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع

وأول بعضهم البيت على أن التقدير: "استقرت تحته حنظلية"؛ فحنظلية فاعل، وباهلي مرفوع بفعل يفسره العامل في "تحته".

ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر:

فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي يد في لجة الماء غامر

فأول "إذا أن" الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل.

ومذهب الجمهور أن "إذا" مضافة للجملة التي بعدها والعامل فيها الجواب، وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة بل هي معمولة للفعل الذي بعدها لا لفعل الجواب.

ويفسر أبو حيان مذهب الجمهور[1]، والجواب أن الجمهور إنما يقولون إن العامل فيها جوابها إذا كان صالحًا للعمل، فإن منع من عمله فيها مانع كـ "إذا" الفجائية، و"إن"، ونحوهما، فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب[2].

أما الأقسام الثلاثة الأخرى لـ "إذا" إذا كانت اسمًا فهي باختصار[3]. (١

) أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط

(١) انظر أبو حيان الأندلسي "ارتشاف الضرب" د/ مصطفى النماس، ٢٣٨/٢

(٢) المرادي: "الجنى الداني" د/ قباوة ، أ/ نديم ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

وانظر د/ مصطفى إبراهيم "الأسس النحوية لدراسة النص القرآني" (د ط) (د ت) ٩٨

(٣) انظر ابن مالك "شرح التسهيل" د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون ٢١٢/٢

؛ المرادي "الجنى الداني" د/ قباوة ، أ/ نديم ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٢) أن تكون ظرفًا لما مضى من الزمان واقعة موقع "إذ"

(٣) أن تخرج عن الظرفية فتكون اسمًا مجرورة بـ "حتى"

لكن هذه الأقسام ليست مجالاً للبحث هنا، وتجدر الإشارة إلى "إذا الفجائية" التي تختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء (أول الكلام)[١]، ومعناها الحال لا الاستقبال[٢].

إلا أن هناك من يدخلها على الجملة الفعلية أيضًا المقرونة بقد؛ لأن "قد" تقرب زمن الفعل من الحال، نحو "اشتدت الرياح فإذا قد لجأت السفن إلى الموانئ"، "يضطرب البحر فإذا قد يتألم ركاب البواخر"، كما يجب في كل حالاتها أن يسبقها كلام تقع عليه المفاجأة.

إلا أن سيبويه يجزم بأن إذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها، وهذا ما لمسناه من خلال المناظرة التي جرت بينه وبين الكسائي، والتي سميت بـ "المسألة الزنبورية"[٣].

والمفاجأة معناها حضور الشيء معك في وصف من أوصافك الفعلية[٤]، تقول: "خرجت فإذا الأسد بالباب"؛ فمعناه حضور الأسد معك في زمن وصفك بالخروج، أو في مكان خروجك[٥]، وحضوره معك في مكان خروجك ألصق بك من حضوره في خروجك؛ لأن ذلك المكان يخصك دون ذلك الزمان، وكلما كان

---

(١) د. شرف الدين علي الراجحي "شبه الجملة في النحو العربي والقرآن الكريم" عالم الفكر، الإسكندرية، ١٩٨١م، ص ٣٤

(٢) ابن هشام "مغني اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ١/١٠٢ .

(٣) انظر الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف" محيي الدين عبد الحميد ٢/٧٠٢ وما بعدها

(٤) انظر ابن الحاجب "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإسترابادي، ٣/١١٢

(٥) السيوطي "المطالع السعيدة" تحقيق د/ طاهر حمودة ص ٣٢٦

الصدق كانت المفاجأة فيه أقوى[1].

ونقــف هنا على أن إذا الفجائية مختصة بالجملة الاسمية في الأغلب وقد تدخــل علــى الفعلــية، ولــيس هذا محل خلاف، وإنما الخلاف يدور حول إذا الشرطية التي ذكر النحاة أنه لا بدّ وأن يليها فعل، فإن وليها اسم فما إعراب هذا الاسم ؟.

نجــد معظــم النحويــين يعربون هذا الاسم مرفوعًا على تقدير فعل قبله؛ لأنــه لا يقــع بعدهــا المبتدأ والخبر لما تضمنته من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء مختصان بالأفعال[2].

وهناك من يثور على هذه القاعدة التي تقتضي وجوب إضافة إذا الشرطية إلــى الجملــة الفعلية فقط ؛حيث يذكر الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري أنه يجوز إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية كثيرًا، والاسمية قليلاً[3].

ويذكــر الآيــات التي وردت في القرآن الكريم بهذه الصورة، والتي ذكر الــنحاة أنهــا فعلــية على تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد الاسم، مع العلم أننا باستطاعتنا أن نذكر أنها اسمية من مبتدأ وخبر.

وهذه الآيات هي قوله تعالى:

- ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ﴾ (المرسلات:٨).
- ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ فُرِجَتْ﴾ (المرسلات:٩)

---

(١) السيوطي "الإتقان في علوم القرآن" تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢/١٤٨

(٢) ابن يعيش "شرح المفصل" ٤/٩٦، وانظر السيوطي "همع الهوامع" ١/٢٠٧

(٣) د. أحمد مكي الأنصاري، "نظرية النحو القرآني" دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ص٤٠

- (وإذا الجبالُ نُسفتْ) (المرسلات ١٠).
- (وإذا الرُسُلُ أُقّتتْ) (المرسلات ١١).
- (إذا الشمْسُ كوِّرتْ) (التكوير:١).
- (وإذا النُجُومُ انكدرتْ) (التكوير:٢).
- (وإذا الجبالُ سُيّرتْ) (التكوير:٣)
- (وإذا العشارُ عُطِّلتْ) (التكوير:٤)
- (وإذا الوُحُوشُ حُشِرتْ) (التكوير ٥)
- (وإذا البحارُ سُجّرتْ) (التكوير:٦).
- (وإذا النفوسُ زُوِّجتْ) (التكوير:٧).
- (وإذا الموْؤُودةُ سُئِلتْ) (التكوير ٨).
- (وإذا الصُحُفُ نُشِرتْ) (التكوير١٠).
- (وإذا السماءُ كُشِطتْ) (التكوير:١١).
- (وإذا الجحيمُ سُعِّرتْ) (التكوير:١٢).
- (وإذا الجنةُ أُزلِفتْ) (التكوير ١٣).
- (إذا السماءُ انفطرتْ) (الانفطار ١).
- (وإذا الكواكبُ انتثرتْ) (الانفطار ٢).
- (وإذا البحارُ فُجِّرتْ) (الانفطار:٣).

- (وإذا القبورُ بُعثرتْ) (الانفطار: ٤).
- (إذا السَّماءُ انشقَّتْ) (الانشقاق ١).
- (وإذا الأرْضُ مُدَّتْ) (الانشقاق.٣)

والآيات السابقة(١)، محل الخلاف، فهل الاسم الواقع بعد إذا مرفوع بتقدير فعل محذوف كما ذكر معظم النحاة، أو هو مبتدأ وما بعده خبر، كما ذكر الأخفش(٢)، وأيده - هنا الدكتور/ أحمد الأنصاري.

ونذكر الناحية الدلالية هنا إذا كانت هذه الجملة محتملة للاسمية والفعلية، ونأخذ على سبيل المثال قول الله تعالى(٣): (إذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ * وأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ * وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ).

الإعراب الفطرى الذى يتبادر إلى الذهن لأول وهلة هو أن تعرب كلمة (السماء) مبتدأ وخبره جملة (انشقت)، وكذلك الحال فى الآية الأخرى، فالأرض مبتدأ والجملة التى بعده وهى جملة (مدت) خبر له، وبهذا الإعراب قال الأخفش والفراء والكوفيون.

غير أن جمهور النحويين رفضوا هذا الإعراب الفطرى السليم وتأولوا الآيات تأويلاً يخرجها عن سلامتها، فقالوا التقدير: "إذا انشقت السماء انشقت"، و"إذا مدت الأرض مدت"، وأعربوا (السماء) فاعلاً لفعل محذوف تقديره: "انشقت"، وأعربوا (الأرض) نائب فاعل لفعل محذوف تقديره: "مدت"(٤).

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٤ ، ٦٥

(٢) انظر: السيوطى: "همع الهوامع" ٢٠٧/١ .

(٣) الآيات "١ ، ٢ ، ٣" من سورة "الانشقاق"

(٤) حمد الصالتى "الأبنية الصرفية للوظائف النحوية فى الجملة النحوية" ١٩٩٦م (د.ط) ص ١٣٢

والأرجح هنا كون الجملة الاسمية – في هذه الآية – حيث إن الأصل في استعمال "إذا" أن تدخل على المتيقن وقوعه[1].

ففي الآية يقرر الله انشقاق السماء وهي حالة لا بدّ منها، فكان التعبير بالاسمية هنا أولى، فالأصل في الجملة الاسمية – كما هو مقرر ومقطوع به – أنها تدل في الأغلب على الثبوت إذا كانت اسمية محضة (أي خالية من الفعل)، وقد تفيد مع الثبوت الدوام بقرينة.

أما إن كانت غير محضة (وهي التي يكون فيها الخبر جملة فعلية) مثل الآية التي نحن بصددها، فإنها تفيد مع الثبوت التجدد، وقد تفيد الاستمرار التجددي[2].

وعندما نقدر فعلاً محذوفاً فسوف يسير المعنى، لكن بدرجة أقل قوة في التعبير؛ حيث يكون هنا تقلب وتغير، وهو لا يتعارض مع المعنى، لكن هذه الحالة بالذات تريد التعبير بالقطع؛ لذا كانت الاسمية أولى هنا لقطع علام الغيوب بالأمور المتوقعة[3].

وتجدر الإشارة إلى عامل إذا حيث يكون له دور كبير في هذا الخلاف، فحين نقول: "إذا قام زيد فأنا أكرمه" فالخلاف هنا يرجع إلى عامل إذا، فإن قلنا جوابه فصدر الكلام جملة اسمية وإذا مقدمة من تأخير وما بعد إذا متمم لها؛ لأنه مضاف إليه، وإن قلنا العامل في إذا فعل الشرط وإذا غير مضافة، فصدر

---

(1) محمد عبد الخالق عضيمة "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول، ١٧٣/٢.

(2) عباس حسن، "النحو الوافي" ١٤٥/٢.

(3) ابن الحاجب، "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإستراباذي، ١٠٨/٢.

الكلام جملة فعلية تام طرفيها[١].

(١) ابن هشام، "مغني اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ٢/٤٣٤

وانظر "حاشية الدسوقي"، ٢/٣٦

** الحديث عن "إن" الشرطية:

وهو حديث يختلف كثيراً عن "إذا"؛ حيث إن كلّ هذا يرجع لاختلاف النحاة في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط سواء أكانت أداة الشرط هي "إن" الشرطية أو "إذا" الشرطية أو غيرهما من أدوات الشرط.

فالحكم في هذه المسألة بالذات لا يكاد يختلف بين أداة شرط وأخرى، فقال جمهور البصريين: إن عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط هو الفعل المحذوف المقدر قبله، وحينئذ يعرب الاسم المرفوع فاعلاً أو نائب فاعل لذلك الفعل المحذوف، وقد فسره الفعل المذكور بعده، وعلى هذا الرأي تكون الجملة الفعلية المذكورة لا محل لها من الإعراب لأنها جملة تفسيرية.

وذهب الكوفيون إلى أن عامل الرفع في الاسم المرفوع هو الفعل المذكور، وذلك على جواز تقديم الفاعل عندهم على الفعل في مثل هذه الصورة، وتقديم نائب الفاعل على فعله إذا كان الفعل مبنياً للمجهول[1].

لكن الأصل في استعمال "إن" أن تدخل على المشكوك فيه[2]، فقد كانت "إذا" كما لاحظنا تدخل على ما تيقن أرجح بخلاف إن[3]؛ وعليه فهل "إن" يصح أن تلي ما بعدها جملة إسمية ؟

نعم ما بعدها يحتمل الوجهين، لكن الدلالة هنا تقتضي ترجيح الفعلية، بخلاف إذا؛ لأنه لا بدّ أن القاعدة النحوية تخدم المعنى، ويتضح لنا هذا من

---

(١) د. محمد الصامي "الأبنية الصرفية لوظائف نحوية في الجملة العربية" ص٣٢ , ١٣٣
(٢) ابن الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف" محيي الدين عبد الحميد ٢/٦١٥
(٣) محمد عبد الخالق عضيمة [illegible] الكريم [illegible] ٧٢
(٤) ابن مالك "شرح التسهيل" [illegible]

خلال هذا المثال "إن عاقلٌ يصحبك ينفعك"، لو أعربنا الاسم السابق "عاقلٌ" مبتدأ لكانت الجملة الفعلية بعده وهي "يصحبك" في محل رفع خبره، ويترتب على هذا أن تكون أداة الشرط وهي تفيد دائما التعليق (توقف حصول شيء أو عدم حصوله على أمر آخر، فيكون الثاني في الأغلب – مترتب على الأول وجودا وعدما) قد دخلت على جملة اسمية

مع أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت في أكثر الصور، وهو من أضداد التعليق؛ وهذا يقع في الجملة الواحدة التعارض الواسع بين مدلول الأداة ومدلول المبتدأ مع خبره، وهو تعارض واقعي لا خيالي أو مزور (استقراء المنتزع من الأساليب العربية الصحيحة التي لا يسوغ مخالفتها ولا سيما الوحي المتعلقة بالمعنى، وإلا اضطربت المعاني وتناقضت ولم تؤد اللغة مهمتها – بخلاف الجملة الفعلية فإنها تقبل التعليق ولا تعارضه(١)

لذا فالأفضل هو ترجيح الفعلية، أما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء فضعيف(٢)، وذلك لأن حرف الشرط تفيد الفعل وتختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضيًا للفعل ولا بدّ له منه بطل تقدير الابتداء(٣).

وهكذا معظم أدوات الشرط، فليس مثلا في قوله تعالى(٤) (فأينما تولُّوا فثمَّ وجهُ اللهِ إنَّ اللهَ واسعٌ عليمٌ)

من النحاة من يعلق الجملة الأولى بالفعل بعدها ولا يجعلها مضافة

(١) أ. عباس حسن، النحو الوافي ١٤٥/٢ ، ١٤٩
(٢) في الأصل الفاسد
(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، محيي الدين عبد الحميد، ٦٣٠/٢
(٤) ١١٥/البقرة.

إلى جملته، فتكون الجملة الأولى فعلية، ومنهم من يعلقها بالخبر المحذوف لـ (وجه ثم) فتكون الجملة الأولى اسمية، والتقدير "وجه الله كائن أينما تولوا"(١)، من هنا نقف على أن العامل وتقديره يترتب عليه احتمالية هذه الجملة للاسمية والفعلية، مع ترجيح إحداهما بحسب المعنى كما رأينا.

** تطبيقات من صحيح البخاري:

عند البحث في صحيح البخاري نجد "إذا" قد تلاها اسم مرفوع في اثني عشر حديثا نذكر – كالعادة – موضع الشاهد فيها على الترتيب:

١) "... فإذا سعد يعلو جرحه دما، فمات فيها"(٢).

٢) "... فإذا أبو بكر يؤم الناس .."(٣).

٣) "... فإذا ضبابة غشيته .."(٤).

٤) "... فإذا صخرة أتيتها.."(٥).

٥) ".. فإذا إنسان يحرك الباب .."(٦).

٦) "... فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب القصر.."(٧).

٧) "... فإذا شيخ قد جاء حتى جلس .."(٨).

---

(١) د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشباه الجمل" ص٣٢

(٢) ابن حجر العسقلاني "فتح الباري شرح صحيح البخاري" ٥٥٦/١

(٣) المرجع السابق، ١٦٦/٢

(٤) المرجع السابق، ٦٢٢/٦

(٥) المرجع السابق، ٨/٧

(٦) المرجع السابق، ٢١/٧

(٧) المرجع السابق، ٤٠/٧

٨) " فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوني ، فجئته "[٢]

٩) " إذا رسولُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيني "[٣]

١٠) " إذا رجل يحملك في سرقة حرير "[٤]

١١) ".. إذا الغلام يدعوني .."[٥].

١٢) ".. فإذا امرأة من السبي تحلب .."[٦].

ونلاحظ فيما سبق أن "إذا" تلاها اسم مرفوع، والشائع أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وهنا الجملة فعلية، وهذا هو الأرجح – من ناحية المعنى – فالأحاديث السابقة تدل – في الغالب – على أحداث طارئة حدثت في زمن محدد إلا أنه يجوز أيضا أن تكون الجملة اسمية، فالمرفوع مبتدأ وما بعده خبر له.

---

(١) المرجع السابق، ٩٠/٧
(٢) المرجع السابق، ٤٢٦/٧ .
(٣) المرجع السابق، ١١٥/٨
(٤) المرجع السابق، ١٢٠/٩ .
(٥) المرجع السابق، ٢٧٩/٩
(٦) المرجع السابق، ٤٢٦/١٠

** من أسلوب الاستفهام "الهمزة، ماذا، كيف"

قبل أن نتحدث عن هذه الأبحاث يجب أن نشير إلى ملاحظة جديرة بالذكر، وهي أن هذه الأساليب ليست قواعد قياسية أي أنها ليست ملازمة للجملة الاسمية والفعلية في الجملة الداخلة عليها بل هي جمل مسموعة أحيانا وجمل يوحي فيها المعنى أو السياق - وهو الغالب - أن تحتمل الوجهين كما سنرى

* الحديث عن الهمزة:

يقول الله تعالى[1] (أبشرٌ يهدوننا) الأرجح تقدير (بشر) فاعلا لـ (يهدي) محذوف، والجملة فعلية؛ لأن الأصل في الاستفهام أن يدخل على الأفعال[2]، ويجوز تقديره مبتدأ وتصبح الجملة اسمية.

لأن ترجيح الفعلية هو الغالب، حيث إن الهداية تكون تغير في حال المرء من الضلال إلى الرشد، وهذا تغير وتبدل مما يتلاءم مع طبيعة الجملة الفعلية

وكذا في قول الله تعالى[3] (أأنتم تخلقونه)، إلا أن تقدير الاسمية أرجح هنا عن الآية السابقة لمعادلتها الاسمية في[4] (أم نحن الخالقون)؛ حيث إن صفة الخلق لازمة بالخالق سبحانه وتعالى، فهي من الصفات والأسماء الملازمة له، والواقعة عليه؛ لذا فالأرجح اسميته.

---

(1) 6/التغابن

(2) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 2/ 29، 30

(3) 59/الواقعة

(4) 59/الواقعة

أما قولنا "فقلت أهلي سرت أم عيسى خلّم"[1]، فالأرجح هنا أن تكون فعلية بمعادلتها الفعلية، وهي "أم عيسى حلّم"[2]؛ فطبيعة اللغة أن تميل للمشاكلة أولاً، وطبيعة المعنى هنا توحي بالتشتت والتغير، مما رجح الفعلية على الاسمية، وإن جاز الاحتمالان.

• الحديث عن "ماذا":

عندما نقول[3]: "ماذا صنعت" فإنه يحتمل معنيين: أحدهما ما الذي صنعته؟ وتكون الجملة اسمية قدم خبرها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه[4]، والآخر أي شيء صنعت؟ وتكون فعلية قدم مفعولها.

فإن قلت "ماذا صنعته" فعلى التفسير الأول الجملة بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسمية بأن تقدر "ماذا" مبتدأ و"صنعته" الخبر، والفعلية بأن تقدره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد الاستفهام؛ لأن الاستفهام له الصدر.

ومن خلال المثال السابق يمكن أن نقول إن الخلاف يدور بين النحاة حول ما إذا كانت كل من "ماذا"، و"من ذا" المستعملتين في الاستفهام كلمة واحدة؛ أي بسيطة، أو مركبة من كلمتين هما "ما" الاستفهامية و"ذا" الموصولة، أو اسم الإشارة و"من" الاستفهامية و"ذا" الموصولة.

ويبنى على هذا الخلاف خلاف في الإعراب[5]، ويتغير المعنى من

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، محيي الدين عبد الحميد، ٢/٤٣٥، ٤٣٦

(٢) كمال بسيوني، "الجمل النحوية" ص٢٧

(٣) ابن هشام، "مغني اللبيب" محيي الدين عبد الحميد، ٢/٤٣٥

(٤) سيبويه، "الكتاب" هارون، ٢/٤٠٧

(٥) د/ طاهر حمودة، "أسس الإعراب ومشكلاته" ص١٠٨

حيث رجحه قوله، يقول سيبويه عن تركيب ماذا[1]: "وبين يكون كالذي إلا مع ما وهي في الاستفهام، فيكون "ذا" بمنزلة الذي، ويكون "ما" حرف الاستفهام، وإجرائهم إياه مع "ما" بمنزلة اسم واحد".

وقد أورد ابن هشام لـ "ماذا" ستة أوجه في الاستعمال[2]؛ نذكر أشهرها وأقواها، ويتمثل في ثلاثة أوجه[3]:

الأول: أن تكون "ما" إسم إستفهام و"ذا" اسم إشارة، نحو "ماذا التواني ؟"

الثاني: أن تكون "ما" اسم استفهام و"ذا" اسما موصولاً، كقول لبيد: "ألا تسألان المرء ماذا يحاول ؟؛ أي ما الذي يحاوله ؟

الثالث: أن تكون "ماذا" كلها كلمة واحدة وهي اسم استفهام، كما في قولنا: "ماذا جئت؟"

ويمكن الترجيح بين الاحتمالات السابقة صدد أنماط الجمل المختلفة اعتماداً على الأحكام التركيبية النحوية، ففي قوله تعالى[4] (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو)، بقراءة (العفو) بالنصب وهي القراءة الفاشية وقراءة غير أبي عمرو من السبعة يترجح إعتبار (ماذا) كلمة واحدة تعرب مفعولاً به مقدمًا في محل نصب

والترجيح مبني على أن إجابة الجملة الاسمية تكون بجملة اسمية، وإجابة الجملة الفعلية تكون بجملة فعلية، وعند مجيء (العفو) منصوبة في الجواب؛

---

(١) سيبويه "الكتاب" هارون ٢/٤١٦

(٢) انظر ابن هشام "مغني اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ١/٣٣٠

(٣) طاهر حمودة، ... ص ١

(٤) ٢١٩ البقرة

يعني أنّ جملة الجواب فعلية حذف فعلها لتقدمه في السؤال، فيترجح كون جملة السؤال فعلية، ومن ثم تكون "ماذا" اسم استفهام يعرب مفعولاً به مقدماً.

وفي قراءة أبي عمرو برفع (العفو) يتعين أن جملة الجواب اسمية، والمبتدأ محذوف والتقدير: الذي ينفقونه العفوُ، ومن ثم يترجح اعتبار جملة السؤال اسمية، واعتبار (ما) اسم استفهام يعرب مبتدأ، و(ذا) اسماً موصولاً يعرب خبراً، والجملة الواقعة بعده تعرب صلة والعائد محذوف، ويبقى الاحتمالان الثاني والثالث واردين بلا ترجيح في جمل السؤال التي تدخل فيها "ماذا" على فعل، حيث لا تذكر جملة الجواب، كما في قولنا "ماذا فعلت؟" و"ماذا صنعت؟"[١].

كما اختلفوا أيضاً في نحو قوله تعالى[٢] (ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين)، فجعلوا (ماذا) اسم استفهام في محل نصب مفعولاً به مقدماً، والجملة فعلية، وأجازوا أن يكون "ماذا" مؤلفاً من "ما" الاستفهامية، وهي في محل رفع مبتدأ، و"ذا" الموصولة وهي في محل رفع خبر، وثمة جملتان أولاهما "ماذا" وهي اسمية، والثانية (أنزل ربكم) وهي فعلية[٣]، ومثلها في ذلك أيضاً قوله تعالى[٤] (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً)

* الحديث عن كيف:

---

(١) انظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٢٩٣/١، ابن عبد الصفاقسي: المجيد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: موسى محمد زنين، ص١٢٣

(٢) ٢٤ النحل

(٣) د. فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٢٣

(٤) ٣٠ النحل

* الحديث عن "كيف":

في قوله "كيف أنت وموسى" يقول ابن هشام عن "كيف"(١): "إنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به، فليس مرفوع إلا توجيه واحد، وأما النصب فيجوز كونه على الظرفية أو الحالية".

وعندما نأتي لـ "كيف" في القرآن الكريم فإننا نجد إحدى وعشرين آية تحتمل الاسمية والفعلية، والآيات على الترتيب(٢):

١) (فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين) (آل عمران ١٣٧).

٢) (ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين) (الأنعام ١١)

٣) (فانظر كيف كان عاقبة المجرمين) (الأعراف ٨٤)

٤) (وانظروا كيف كان عاقبة المفسدين) (الأعراف ٨٦)

٥) (فانظر كيف كان عاقبة المفسدين) (الأعراف ١٠٣)

٦) فانظر كيف كان عاقبة الظالمين) (يونس ٣٩)

٧) (فانظر كيف كان عاقبة المنذرين) (يونس:٧٣)

٨) (أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم) (يوسف ١٠٩).

٩) (فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين) (النحل ٣٦)

---

(١) ابن هشام "مغني اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ٢/٤٣٧

(٢) د. محمد عبد الخالق عضيمة "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول ٢/٤٥١

(١٠) (فانظر كيف كان عاقبة المفسدين) (النمل ١٤)

(١١) (فانظر كيف كان عاقبة مكرهم) (النمل ٥١)

(١٢) (فانظروا كيف كان عاقبة المجرمين) (النمل ٦٩)

(١٣) (فانظر كيف كان عاقبة الظالمين) (القصص ٤٠)

(١٤) (أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم) (الروم:٩).

(١٥) (فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبل) (الروم ٤٢)

(١٦) (أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم) (فاطر:٤٤).

(١٧) (فانظر كيف كان عاقبة المنذرين) (الصافات ٧٣)

(١٨) (أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبلهم) (غافر:٢١).

(١٩) (أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم) (غافر ٨٢).

(٢٠) (فانظر كيف كان عاقبة المكذبين) (الزخرف ٢٥)

وفي الآيات السابقة تحتمل "كيف" أن تكون في موضع نصب حالاً، على جعل "كان" تامة، وتحتمل أن تكون في موضع نصب خبرا لـ "كان" على جعلها ناقصة، وتحتمل أن تكون في موضع رفع خبرا للمبتدأ على جعل "كان" زائدة، وبالتالي نجد الآية تحتمل الوجهين.

وهذان الوجهان يسيران المعنى - بلا شك - ولا يكون هناك خلل، لأنه إن كانت "كيف" في موضع رفع خبر للمبتدأ كانت هي جملة اسمية تتسم بالثبوت والإستمرارية.

أما إن كانت "كيف" في موضع نصب حال، فهي جملة فعلية تتسم بالتغير والتجدد والتقلب، وإن كان الأرجح في الآيات السابقة الفعلية، حيث إن "كيف" هي سؤال عن الحال ودوام الحال من المحال، فالحال دائمًا متغير متقلب

وهذا ما نلمسه في الآيات السابقة عن عاقبة المكذبين والمجرمين والمسرفين والظالمين ... إلخ، الذين كانوا يتسمون بالترفيه والإسراف والجحود في الدنيا، فبدل الله حالهم في الآخرة بالعذاب والعقاب الشديد

ومن خلال هذا التبدل والتغير كان التعبير بالجملة الفعلية أرجح منه بالتعبير بالجملة الاسمية، وإن احتملت الآية الوجهين

- **الإشتغال:**

إن الإشتغال من الموضوعات التي تمثل شكلاً في التقعيد النحوي، والذي يخلط الجملة التي يحدث فيها بين جملتي الاسمية والفعلية[1]؛ لأن قضية الاشتغال مشتركة بين الجملتين الاسمية والفعلية؛ لما يلي

(١) كثير من مسائل هذه القضية يرجع إلى باب المبتدأ أو الخبر على حد قول ابن عصفور[2]، وإعراب المشغول عنه يشترك بين المبتدأ أو المفعول به، وكلٌ منهما يخص جملة بعينها.

(٢) جملة الاشتغال اسمية في مبناها، ويمكن أن تكون فعلية في معناها، وبالتالي في إعرابها[3].

أما ماهية الإشتغال فهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلطه على الاسم الأول لنصبه[4].

وعليه فإن أركان الاشتغال ثلاثة مشغول عنه (وهو الاسم المتقدِّم)، ومشغول (وهو الفعل المتأخر)، ومشغول به (وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة)[5].

---

(١) أحمد كشك، [illegible] النحوي، مكتبة [illegible] ص١٠

(٢) - [illegible] شرح المقرب ٢/٢٥٧

(٣) - إبراهيم بركات، الجملة العربية ٢٨٩

(٤) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد [illegible] الأقصى، (د.ت) ص٢٩٧، وانظر الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح ١/٢٩٦

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محيي الدين عبد الحميد ٢/١٢٨

وتنحصر الأمثلة التي بها الاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات فتارة يترجح نصبه، وتارة يجب، وتارة يترجح رفعه، وتارة يجب، وتارة يستوي الوجهان(1)

وتهمنا الحالة الأخيرة من الحالات الخمس؛ وهي إستواء رفع الاسم المتقدم ونصبه، حيث إن الفعل المشغول يكون عاملاً في الضمير أو ما نسب إليه النصب، وتكون هذه حينئذ قضية إشتغال، ويعرب الاسم المتقدم على وجهين(2)

الوجه الأول: تعتبر الجملة اسمية، المبتدأ فيها هو الاسم المتقدم، والخبر هو الجملة الفعلية التي تليه، وهذا الرأي راجح؛ حيث تقدم الاسم لأنه معلوم، وخبر عنه بالجملة الفعلية لأن معناها مجهول

الوجه الآخر: تعتبر الجملة فعلية، فيعرب الاسم المتقدم مفعولاً به لفعل يفسر نفسه المعنى، وهذا الرأي مرجوح لحاجته إلى التفسير والتأويل والبحث عن فعل ملائم للمعنى(3)، ويرى الجمهور من النحاة أن تكون الجملة الفعلية مفسرة لمحذوفة فلا محل لها إعرابياً(4).

وفي إستواء النصب والرفع، يقول سيبويه: "هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل؛ أي ذلك فعلت جاز

(1) ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى، محيي الدين عبد الحميد ص٢٦٨

(2) انظر أ/ عباس حسن: النحو الوافي ٢/٩٩ ... محمد عيد: النحو المصفى ص٤٩٤

(3) إبراهيم بركات: الجملة العربية ٣٩٣

(4) انظر: المقتضب، عضيمة ٢/...

فإن حملته على الاسم الذي هو عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز فيه إذا قلت "زيد لقيته"، وإن حملته على الذي بني على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله وجاز فيه ما جاز في الذي قبله، وذلك قولك "عمرو لقيته وزيد كلمته" إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت "عمرو لقيته وزيدا كلمته"

ومثل ذلك قولك "زيد لقيت أباه وعمراً مررت به" إن حملته على الأب وإن حملته على الأول رفعت.

والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما أنك تقول "زيد لقيتُ أباه وعمراً" إن أردت أنك لقيت عمراً والأب، وإن رفعت فإنك لقيت أبا عمرو ولم تلقه رفعت، ومثل ذلك "زيد لقيته وعمرو" إن شئت رفعت، وإن شئت قلت "زيد لقيته وعمراً" وتقول أيضاً "زيد ألقه وعمرا وعمرو"، فهذا يقوي أنك بالخيار في الوجهين(١).

وفي ذلك يقول ابن مالك(٢):

وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا ... به عن الإسم فاعطفن مخيرا

أشار بقوله "فاعطفن مخيراً" إلى جواز الأمرين على السواء، وذلك نحو "زيد قام وعمرا أكرمته لأجله أو فعمرا أكرمته" فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لأن "زيد قام" جملة كبرى ذات وجهين غير تعجبية(٣)

---

(١) سيبويه، الكتاب، هارون ٩١/١

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٣٩/٢

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٨٠/٢

فإن راعيت صدرها رفعت «عمرا» وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وكلاهما لا محل له من الإعراب، وإن راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية، والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من أجله العائد على صدر الجملة الأولى، أو الفاء، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين، فاستوى الوجهان[1].

ونستنبط مما سبق قاعدة؛ وهي أنه يجوز الوجهان على السواء (النصب والرفع) إن سبق بجملة ذات وجهين، وهي الاسمية الصدر الفعلية العجز[2]، كقوله تعالى[3]: (والنَّجم والشَّجرُ يسجدان * والسَّماء رفعها ووضع الميزان)

ومع جواز الأمرين السابقين؛ فالأمر الأول - وهو إعرابه مبتدأ - أرجح لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف ولا إلى التفكير في اختياره، وفي موافقته تعمل السكون، وقد تكون موافقته معنوية فقط فتحتاج أحيانا إلى كد الفكر

والبلاغيون يفرقون بين الأمرين إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسمية، وعلى الآخر أن تكون فعلية، وفرق بلاغي بين الأسلوبين مع صحتهما؛ لهذا يقولون: إن أحسن الأمرين هو ما يتفق أسلوبه مع غرض المتكلم[4]

وقد علل ابن عصفور رجحان الرفع على الابتداء بقوله: "لأنه ليس فيه

(1) الشيخ خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح [illegible] ٢
(2) عمر فاخر: شرح المعرب ٢/٣٧٨
(3) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الرحمن
(4) عبد القاهر الجرجاني [illegible] ... تحقيق ...
بيروت ... ص ٧

لكشف إضمار فعل، أي لاستغنائه عن مقدر بخلاف النصب، فيحتاج إلى تقدير فعل محذوف يفسره المذكور، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج، ومع ذلك فإنه يجوز النصب أيضًا على المفعولية بفعل محذوف(١).

ونحاول تطبيق هذا على الآية السالفة الذكر، وهي قوله تعالى(٢) (والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ * والسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ المِيزَانَ).

هناك من يقرأها بالنصب، والمعنى: رفعها فوق الأرض، وأمسكها أن تقع على الأرض، ووضع الميزان لينتصف بعض الناس من بعض(٣).

وقرأ أبو السمال (والسماءُ) بالرفع على الابتداء، واختار ذلك لما عطف على الجملة التي هي: (والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ)، فجعل المعطوف مركبًا من مبتدأ وخبر كالمعطوف عليه(٤).

والأخيرة أرجح وهي الاسمية؛ حيث لم يقدر محذوف، كما أنَّ المعنى أقوى دلالة وأكثر ثباتًا وتعبيرًا من التقدير الفعلي الذي يدل على التغير والتقلب في الأمور.

---

(١) د/ علي فاخر: شرح المقرب ٢/ ٢٨١

(٢) الآيتان ٦، ٧ من سورة الرحمن

(٣) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه تحقيق د/ عبد الجليل شلبي ٥/ ٩٦

(٤) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٦٣٢٤

• لا سيما

تتكون "لا سيما" من ثلاثة عناصر هي[1]:

(١) "لا" النافية للجنس

(٢) "سيّ" وهي بمعنى "مثل" ومثناها "سيان".

(٣) "ما" الموصولة أو الزائدة حسب الإعراب

وهذا التعبير يستعمل إذا كان هناك شيئان مشتركان في شيء واحد وما بعدها أكثر قدرًا مما قبلها[2]، وبسبب هذه الزيادة أن معناها لا مثل أي أن ما بعدها مخالف لما قبلها وبسبب هذه المخالفة دخل أسلوب (لا سيما) ضمن أدوات الاستثناء[3].

وهي ليست من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على أولويته بالحكم المتقدم، وإنما عد من كلماته؛ لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم[4].

والذي يهمنا هنا - في موضوع بحثنا - هو إعراب الاسم الواقع بعد "لا سيما"، وهذا الاسم إما أن يكون نكرة أو معرفة، ونتناول كلّ واحدة منهما على حدة.

---

(١) د. محمود سليمان ياقوت "النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم" ص٣١٢

(٢) د/ عبده الراجحي "في التطبيق النحوي والصرفي" ص١٧٥

(٣) د. محمود عثمان أبو سمرة "في قواعد النحو العربي" ١٩٩٠م (د.ط)، ص١٩٩

(٤) ابن الحاجب "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الاستراباذي ١/ ٢٤٩

• إن كان الاسم الواقع بعد "لا سيما" نكرة

يجـــوز فـــيه ثلاثة أوجه الجرّ وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجرّ، والنصب وهو أقل الأوجه الثلاثة[1].

ومـــن هنا يأتي الخلاف من خلال تعدد الأوجه الإعرابية هنا؛ حيث إن ما بعد "لا سيما" يكون اسماً؛ لأن "لا سيما" تكون بمنزلة إلا الإستثنائية، فناسب ألا يصـــرح بعدها بجملة، فإن قلت "لا سيما زيد الصالح" فلا استثناء لطول الصلة بالنعت[2].

ومـــن هـــنا نجد كلمة يقدر قبلها محذوف، أو ترجيع نوع "ما"؛ وعلى هذا يخـــتلف الإعـــراب ويتسع معه المعنى أيضاً، ونترجم كلامنا هذا عن طريق مثال لامرىء القيس:

ألا رب يوم صالح لك منهما   ولا سيما يوم بدارة جلجل

أمـــا الجـــر فـــتخريجه على وجهين؛ أحدهما أن تكون "لا" نافية للجنس و"سي" اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و"ما" زائدة، و"سي" مضاف، و"يوم" مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير "ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود"

والوجـــه الآخر أن تكون "لا" نافية لجنس أيضاً، و"سي" اسمها منصوب بالفـــتحة الظاهرة وهو مضاف و"ما" نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني على السكون في محل جرّ، و"يوم" بدل من ما.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، [illegible]

(٢) الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ١/١٤٤

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضاً: أحدهما أن تكون "لا" نافية للجنس أيضاً و"سيّ" اسمها و"ما" نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة "سيّ" إليها، و"يوم" خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: "ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود".

والوجه الآخر أن تكون "لا" نافية للجنس أيضاً، و"سيّ" اسمها، و"ما" موصول اسمي بمعنى الذي، مبني على السكون في محل جر بإضافة "سيّ" إليه، و"يوم" خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وخبر "لا" محذوف، وكأنك قلت: "ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود".

وأمّا النّصب فتخريجه على وجهين أيضاً؛ أحدهما أن تكون "ما" نكرة غير موصوفة، وهو مبني على السكون في محل جر بإضافة "سيّ" إليها، و"يوماً" مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: "ولا مثل شيء أعني يوماً بدارة جلجل".

والوجه الآخر أن تكون "ما" أيضاً نكرة غير موصوفة، وهو مبني على السكون في محل جر بالإضافة، و"يوماً" تمييز لها(١).

وفي هذا المثال وجدنا أنفسنا بصدد ثلاث حالات إعرابية؛ الجرُّ، يليه الرفع، يليه النصب، والجرُّ كان أولى لأنه في هذه الحالة نكون بصدد جملة واحدة.

أما الرفع فتكون هناك جملة جديدة تتكون من مبتدأ محذوف يليه خبر

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢/٢٦٦ – ٢٦٧ وانظر د/ عبده الراجحي في التطبيق النحوي والصرفي ص١٢٥

وهي جملة اسمية، وتكون أفضل بعد الجر لدلالتها على الثبات والجمود وخاصة أن معنى "لا سيما" يندرج تحت "إلا في الاستثناء؛ لذا فالأفضل هنا الثبوت والجمود.

أما الحالة الثالثة؛ وهي النصب فعلى سبيل أنه تمييز أو مفعول به لفعل محذوف، أي في الأغلب جملة فعلية؛ والمعنى هنا لا يتطلبه كما يتطلب الجر أو الرفع بالإضافة إلى أنه لو كان تمييزًا فسوف يحدث خلاف، كما سنرى في إعراب الاسم الواقع بعد "لا سيما" إن كان معرفة.

* إذا كان الاسم الواقع بعد "لا سيما" معرفة

ذهب معظم النحويين إلى أنه يجوز فيه حالتان فقط هما الرفع والجر[1]، إلا أن هناك من يجوز فيه الأوجه الثلاثة (الرفع والنصب والجر) ليكون الحكم عامًا على النكرة والمعرفة[2].

وفي ذلك يقول ابن الحاجب: قال الأندلسي لا ينتصب بعد "لا سيما" إلا النكرة، ولا وجه لنصب المعرفة، وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسًا على أنه تمييز؛ لأن "ما" بتقدير التنوين كما في "كم رجلًا"، إذ لو كان بإضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة[3].

وصفوة الرأي هنا أن النحاة اختلفوا في جواز نصب المعرفة؛ فمن جعل النصب على المفعولية أجازه، كما أجاز في النكرة.

ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا لنكرة منع

(1) د/ محمود عثمان أبو سمرة: في قواعد النحو العربي" ٩٩٩.

(2) أ/ عباس حسن، "النحو الوافي" ٤٠٢/١

(3) ابن الحاجب "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الاستراباذي، ٢٤٩/١

النصب في المعرفة؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا

ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد "لا سيما"

والحاصل أن نصب المعرفة بعد "لا سيما" لا يمتنع إلا بشرطين: إلتزام كون المنصوب تمييزا، والتزام كون التمييز نكرة[1].

ونقف مما سبق على أن النكرة والمعرفة كلاهما يجوز فيهما الرفع والنصب والجر، أما الرفع والجر فلا خلاف عليهما، والنصب يكون في النكرة على أنها تمييز، أما في المعرفة فعلى أنه مفعول به لفعل محذوف، وهذا هو الأرجح

ونأخذ مثالا، وهو "أتمتع برؤية الأزهار ولا سيما الورد"، ولا داعي هنا أن نكرر حالتي الرفع والجر فإعرابهما كإعراب الاسم النكرة الواقع بعد لا سيما. أما الحالة الثالثة فنقول:

الواو للاستئناف، و"لا" نافية للجنس، و"سي" اسمها منصوب ومضاف، و"ما" نكرة تامة بمعنى "شيء" وهي مضاف إليه مبنية على السكون في محل جر، وخبر (لا) محذوف تقديره موجود مثلا، و"الورد" مفعول به لفعل محذوف تقديره أخص أو أعني، والفاعل مستتر وجوبا تقديره "أنا"[2]

وقد تحدثت في مثال النكرة عن هذه الدلالات الإعرابية، وكذا الحال هنا،

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ١/١٩٧

(2) عباس حسن "النحو الوافي" ١/٤٠٥

ففي حالة الجر تكون هناك جملة واحدة وهي الأفضل يليها هنا الفعلية – في رأيي – للتناسب بين الجملتين، حيث ذكرنا قبلاً أن تقدير المحذوف لتحديد ماهية الجملة أهي اسمية أم فعلية يرجع لمضمون الجملة ومعناها

وهنا يحصل عطف جملة فعلية على جملة فعلية من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تفيد التجدد في متعة الرؤية للأزهار وخاصة الورد يليها، الاسمية، وهي أقل درجة هنا، من حيث الدلالة؛ لأنها سبقت بجملة فعلية

الفصل الرَّابع

"أنواع أخرى"

** جملة البسملة:

وهي من الجمل التي تحتمل وجهين، وهذا لأن الباء من "بسم الله" متعلق بمحذوف، فتقف شبه الجملة الجار والمجرور في موضع جر، والجار والمجرور على وجهين: حيث ذهب البصريون إلى أنه في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: ابتدائي بسم الله، أو كائن بسم الله، ولا يجوز أن يكون متعلقا بالمصدر لأنه يبقى المبتدأ بلا خبر(*)

وذهب الكوفيون إلى أنه في موضع نصب بفعل مقدر، وتقديره: ابتدأت بسم الله"(*)

وقد خالف الزمخشري الفريقين فقدره متأخرا عن التسمية(٦)، حيث قال "فإن قلت: بم تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف، تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو؛ لأن الذي يتلو التسمية مقروء، كما أن المسافر إذا حل أو ارتحل فقال بسم الله والبركات كان المعنى: بسم الله أحل وبسم الله أرتحل، وكذلك الذابح وكل فاعل يبدأ في فعله "بسم الله" كان مضمرا ما جعل التسمية مبدأ له"(٧)

---

(١) إبراهيم الصفاقسي "المجيد في إعراب القرآن المجيد" تحقيق موسى زنين، ص ٣٨

(٢) العكبري "التبيان في إعراب القرآن" ١/٤

(٣) الفراء "معاني القرآن" تحقيق/ أحمد نجاتي، محمد النجار ١/ ٢٠

(٤) الأنباري "البيان في غريب إعراب القرآن" تحقيق د/ طه عبد الحميد ١/٣٢، ٣٦

(٥) ابن خالويه "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" مكتبة المتنبي القاهرة (د.ت) ص ٢

ابن مكي "مشكل إعراب القرآن" ١/٦٦

(٦) هامش البحر المحيط "تفسير النهر الماد من البحر" لأبي حيان ١/١٤

(٧) الزمخشري "الكشاف" ١/٢

وعليه فإن قدر: ابتدائي باسم الله فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله فعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفسير والإعراب(١) وهذا الخلاف يرجع إلى الاختلاف في تقدير المحذوف كما رأينا(٢)

ويهمنا - الآن - أن نبحث هذه المسألة من الناحية الدلالية ودورها في المعنى إن كانت اسمية أو فعلية، ونتحدث عن هذه المسألة عن طريق عدة أسئلة من خلالها يكشف النقاب عن ماهية هذه الجملة وكيفية ترددها وأثرها في المعنى؛ وأول هذه الأسئلة سؤال يتعلق بالحذف الذي يؤدي إلى هذا الخلاف لاختلاف النحاة في تقدير هذا المحذوف.

فقد بان أن الباء من البسملة متعلقة بمضمر وعلى أساس هذا المضمر يأتي القول بالاحتمالية، فهذا المضمر يحتمل أن يكون اسمًا وأن يكون فعلًا وعلى التقديرين فيجوز أن يكون متقدمًا، وأن يكون متأخرًا، فهذه أقسام أربعة(٣).

أما إذا كان متقدمًا وكان فعلًا، فكقولك "أبدأ باسم الله"، وأما إذا كان متأخرًا وكان فعلًا، فكقولك "باسم الله أبدأ"، وتكون الجملة بهذا التقدير فعلية.

وأما إذا كان متقدمًا وكان اسمًا، فكقولك "ابتداء الكلام باسم الله" وأما إذا كان متأخرًا وكان اسمًا، فكقولك: "باسم الله ابتدائي"، وتكون الجملة بهذا التقدير اسمية.

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٤٣٩/٢

وانظر د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص٤١

(٢) د/ فتحي عبد الفتاح الدجني: "الجملة النحوية" ص٨٢

(٣) فخر الرازي: "التفسير الكبير" ١٠٦/١

لكن في هذا السياق إضمار الفعل أولى أم إضمار الاسم؟

قال الرازي(١): "نسق تلاوة القرآن يدل على أن المضمر هو الفعل، وهو الأمر؛ لأنه تعالى قال(٢): (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)، والتقدير: قولوا إياك نعبد وإياك نستعين، فكذلك قوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، التقدير: قولوا بسم الله.

وأقول: لقائل أن يقول: بل إضمار الاسم أولى؛ لأننا إذا قلنا تقدير الكلام: "بسم الله ابتداء كل شيء" كان هذا إخبارا عن كونه مبتدأ في ذاته لجميع المحدثات وخالقا لجميع الكائنات، سواء قاله قائل أو لم يقله، وسواء ذكره ذاكر ولم يذكره.

ولا شك أن هذا الاحتمال أولى، وتمام الكلام فيه يجيء في بيان أن الأولى أن يقال قولوا: "الحمد لله"، أو الأولى أن يقال: "الحمد لله"؛ لأنه يخبر عن كونه في نفسه مستحقا للحمد سواء قاله قائل أو لم يقله".

لكن معظم النحويين يرجحون إضمار الفعل ويكون هذا الإضمار مؤخرا عن الجار والمجرور، فيكون التقدير: "بسم الله أقرأ"، أو "بسم الله أبدأ"، أو "بسم الله حل"، والجملة فعلية على هذا التقدير.

ويؤيد هذا التقدير حديث البخاري في الدعاء: "باسمك ربي وضعت جنبي" حيث ظهر الفعل الذي تعلق به الجار والمجرور مؤخرا(٣).

ومادام الأرجح هو حذف الفعل؛ إذن فلم حذف؟

(١) المرجع السابق، ص٢٠١
(٢) الفاتحة
(٣) د. طاهر حمودة: النحو والإعراب ومشكلاته ص٣٤
وانظر د/ فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٢٤

اختلف في حذفه قبل التحقيق، وقال السهيلي: لأنه موطن لا ينبغي أن يتقدم فيه إلا ذكر الله فلو ذكر الفعل وهو لا يستغني عن فاعله لم يكن ذكر الله مقدمًا وكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى، كما تقول في الصلاة "الله أكبر" ومعناه من كل شيء، ولكن يحذف ليكون اللفظ في اللسان مطابقًا لمقصود القلب، وهو أن لا يكون في القلب إلا ذكر الله(١).

ومما يرجح فعليتها أنها تأتي في أول كل سورة من سور القرآن الكريم - ماعدا سورة التوبة - فذكرها يتجدد في كل سورة جديدة؛ ولهذا دلالته

فقد قال العلماء (بسم الله الرحمن الرحيم) قسم من ربنا أنزله عند رأس كل سورة، يقسم لعباده إن هذا الذي وضعت لكم يا عبادي في هذه السورة حق وإني أوفي لكم جميع ما ضمنت في هذه السورة من وعدي ولطفي وبري، وهي تضمنت جميع الشرائع؛ لأنها تدل على الذات وعلى الصفات(٢)

ونقف مما سبق على أن جملة البسملة تحتمل الوجهين بحسب تقدير المحذوف، وإن كان معظم النحويين يميلون لتقدير محذوف فعل؛ حيث إن البسملة يجب أن تتصدر في كل فعل، وعليه فإنه يقدر فعل بحسب المقام الذي أنت لتبدأ به لتفيد التجدد.

وقد يكون المحذوف اسمًا - عند بعض النحاة - وتكون دلالة الجملة اسمية دالة على الثبات والدوام والاستمرارية في كل شيء صغير وكبير في هذه اللحظة وفي غيرها، وتكون نظرتهم لها - النظرة الدلالية - أنها ثابتة خالدة في

---

(١) [illegible] التحبير في [illegible] تحقيق [illegible] ص ٤

(٢) القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" ١/٨٠،٧٩

وانظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه تحقيق د/ عبد الجليل شلبي ١/٣٩

كل شيء، وربما كان هذا التأويل فطري؛ لأن المسلم بطبيعته كلّ عمله فيه نية ذكر الله؛ لقد كان ذكرها عن كل فعل أشد تأكيدًا لدلالتها لكي تفيد التجدد، من هنا كانت الدلالة الفعلية هنا – أرجح، وإن صح الاحتمالان

** لـــولا:

مذهب علماء ابن سيبويه "لا" و"لو" فهي مركبة عنده وعند ابن منظور من الأداتين "لا" و"لو"، حيث جعلت شيئا واحدا، وأوقعت على هذا المعنى(٢)

وهنــاك مــن يقول إنها مفردة(٣)، لكن الأرجح أنها من الحروف المركبة؛ حيــث إن "لــو" معنــاه إمتنــاع الشــيء لامتناع غيره، و"لا" معناها النفي، فلما ركبوهما بطل معناهما(٤) ودلت "لولا" على امتناع الشيء لوجود غيره(٥).

ولولا ترد لوجهين: امتناعية وتحضيضية - يقول ابن مالك(٦)

"لولا" و"لوما" يلزمان الابتــدا ... إذ امتناعــا بوجود عقدا

وبهما التحضيض مز، وهــلا ... ألا، ألا وأولينهما الفعــلا

أمــا أحــد الاســتعمالين هـمـا فهو أن يدلا - لولا ولوما - على امتناع جوابهمــا لوجــود تاليــهما ويختصان بالجمل الاسمية(٧)، ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزما فيه حذف خبره غالبا(٨).

---

(١) انظر: هادي عطية مطر "الحروف المهملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين" عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ص٥٧١

(٢) المبرد، "المقتضب" د/ عضيمة، ٧٦/٣

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٥١/٤

(٤) انظر: المبرد "المقتضب" د/عضيمة، ٧٦/٣

(٥) السيوطي "همع الهوامع" ٦٦/٢

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محيي الدين عبد الحميد ٤: ٥٥، ٥٦

(٧) الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ٢٦٢/٢

(٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٥٠/٣

والاستعمال الثاني أن يدلا على التحضيض ويختصان بالجمل الفعلية[1]، وقد اتفق معظم النحويين مع ابن مالك؛ ومنهم الزجاج، وابن عصفور[2]، والسيوطي[3]، وغيرهم.

وعندما نربط لولا بموضوع بحثنا نجد أن لها إتجاهين؛ الأول منهما أن لولا الامتناعية يليها جملة اسمية، وهذه صيغة، وأن لولا التحضيضية لابد أن يليها فعل (أي جملة فعلية)، وهذه صيغة أخرى.

لكن الإتجاه الثاني أقوى من الأول؛ حيث نرى من يجعل جملة لولا الامتناعية تحتمل الاسمية والفعلية على أسس اختلاف النحويين البصريين والكوفيين؛ حيث يرى البصريون أن ما بعدها مبتدأ، لكن الكوفيين يذكرون أن ما بعدها فاعل لفعل محذوف، وأن "لا" من "لولا" حلت محل الفعل؛ لذا فـ "لولا" الامتناعية – على وجه الخصوص – هي موضع الخلاف لاختلافهم في المرفوع بعدها.

* لولا الامتناعية:

وهي محل البحث؛ حيث إن الخلاف يرجع إلى ما بعدها، لكن المعروف عنها أنها تكون حرف لامتناع الشيء لوجود غيره، ويقع بعدها المبتدأ[4] في الأرجح، حيث إن "لولا" تبتدأ بعدها الأسماء[5]، والاسم الذي بعدها مرتفع

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) ابن عصفور "شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)" تحقيق د. صاحب أبو جناح، ٢/٤٤٢.

(3) السيوطي "المطالع السعيدة" تحقيق د/ طاهر حمودة، ص٤٥٩، ٤٦٠.

(4) ابن يعيش "شرح المفصل" ٨/١٤٥.

(5) سيبويه "الكتاب" هارون ٣/١٣٩، ١٤٠.

بالابتداء وخبره محذوف لما سد عنه(١) ولها حالتان(٢) الحالة الأولى أن تكون حرف ابتداء وذلك إذا وليها اسم ظاهر أو ضمير رفع منفصل، والحالة الأخرى أن تكون حرف جر وذلك إذا وليها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر؛ كالياء والكاف والهاء.

والحالة الأولى هي التي تهمنا حيث نجد أن الاسم مرتفع بالابتداء بعد "لولا" عند البصريين، في حين يخالف الكوفيون هذا الرأي، ويذكرون رأيين مخالفين هما(٣):

الرأي الأول: أن لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، وهذا الرأي للفراء وابن كيسان(٤).

الرأي الآخر: أن الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر، وهو رأي الكسائي(٥).

واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك "لولا زيد لأكرمتك" لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا(٦).

كما احتج الكوفيون بأنّ الاسم يرتفع بها دون الابتداء؛ لأنّ "أنّ" إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة؛ نحو قولك "لولا أنّ زيداً ذاهب لأكرمتك"، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة.

---

(١) المبرد: "المقتضب" تحقيق د/ عضيمة ٧٦/٣

(٢) الحسن المرادي "الجنى الداني في حروف المعاني" ص ٥٩٩ إلى ٦٠٢

(٣) ابن الحاجب "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الاستراباذي، ١/ ١

(٤) انظر: أبو حيان الأندلسي "ارتشاف الضرب" تحقيق د/ مصطفى النماس، ٢/ ٥٧٦

(٥) انظر: ابن يعيش "شرح المفصل" ٨/٣

(٦) الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ٢

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون "لولا"؛ وذلك لأنّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا، و "لولا" لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم[1].

كما أن الذي يدل على أنه - زيد في المثال - ليس مرفوعًا بلولا بتقدير لو لم يمنعني زيد لأكرمتك، أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يعطف عليها بلولا؛ لأن الجحد يعطف عليه بلولا[2].

لكننا في النهاية نجد الأنباري يرجح رأي الكوفيين؛ حيث يقول: "والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون"[3].

إلا أننا نجد معظم النحويين يرجحون رأي البصريين، ومنهم ابن عصفور؛ حيث يقول: "قول سيبويه إن المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر أولى من قول الكسائي بأنه فاعل بمضمر فعل؛ لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل، والحمل على الأكثر أولى"[4].

أما ما يراه الأخفش والكوفيون من أنها تعمل الرفع بالذي يليها ظاهرًا أو مضمرًا فإن الأولى عدم عملها بل جعل الرفع بالابتداء أولى من بها؛ لأننا لا نرى فيها أن تنوب مناب الفعل كما أنها لا تختص بالاسم دون الفعل[5].

والأحرى بنا هنا أن نذكر الدلالة لو كان ما بعدها اسمًا أو فعلاً، فنحن هنا نرى سيبويه وتابعه الكثير من النحويين يرجحون كون ما بعدها مبتدأ؛

(1) المرجع السابق، ص٧٣

(2) المرجع السابق، ص٧٤

(3) المرجع السابق، ص٧٥

(4) د/ علي فاخر: شرح المقرب، الجزء الأول ٢...

(5) هادي عطية مطر: الحروف العاملة في القرآن الكريم ٥٧٣

وعليه فهذه الجملة مثبتة، وهذا هو الأصل، لأن من خلال تعريف "لولا" ندرك أنها تأتي لامتناع شيء لوجود غيره، فهو شيء ثابت ومحدد حيث ينفي شيء ويمتنع ظهوره إن هناك شيء آخر حال ظهوره، فهذه قاعدة ثابتة يقتضيه التعبير بالجملة الاسمية التي تعبر عن هذا المحتوى الدلالي

أما إن كان ما بعدها فاعلا لفعل محذوف كما ذكر الكوفيون – فإن هذا مرده على الترجح والتذبذب والتقلب، ومن خلال التعريف يبعد عن هذه المعاني؛ وعليه فالأرجح أن المرفوع بعد لولا ليس فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة خلافا لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء(١)، حيث يكون أكثر صرامة وقطعا في الأمر طبقا لتعريفها

هذا بالنسبة لـ "لولا الامتناعية" التي هي الأساس، وتجدر الإشارة إلى (لولا التحضيضية)؛ حيث إن ما بعدها لابد أن يكون فعلا، إذن ليست هناك مشكلة حتى عندما يرد بعدها اسم قد يؤدي إلى اللبس، لكن النحاة قطعوا الأمر بفعليتها؛ لأن هذا الاسم معمول به لفعل محذوف

**** تطبيقات من صحيح البخاري:**

عندما نجري حصرا لـ "لولا الامتناعية" في صحيح البخاري نجدها وردت في ستة عشر حديثا، وقد كررت بعض الأحاديث حتى وصلت إلى ستة وعشرين حديثا؛ نأخذ موضع الشاهد فيها:

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ٣٠١/١

١) "... لولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً ..."[1].

٢) "... لولا آية ما حدثتكموه ..."[2].

٣) "... لولا مكاني من الصغر ما شهدته ..."[3].

٤) "... لولا ذلك لأبرزوا قبره ..."[4].

٥) "... لولا حدثان قومك بالكفر لنقضت ..."[5].

٦) "... لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت ..."[6].

٧) "... لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية ..."[7].

٨) "... لـــولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك"[8].

٩) "... لولا أنت ما اهتدينا"[9].

١٠) "لولا الحياء يومئذ من أن يأثر أصحابي عني الكذب لكذبته"[10].

---

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن باز، الحديث رقم ٨، ٢٢٤

(٢) المرجع السابق، الحديث "١٦٦٠"

(٣) المرجع السابق، ١٦٥/٢، ٣٤٤/٩، ٣٠٣/١٢

(٤) المرجع السابق، ٢٠٠/٣، ١٤٠/٨

(٥) المرجع السابق، ٤٣٩/٣، ١٠٧/٦

(٦) المرجع السابق، ٤٣٩/٣

(٧) المرجع السابق، ١٧/٥، ٢٢٤/٦، ١٩٠/٧

(٨) المرجع السابق، ١٢٥/٥

(٩) المرجع السابق، ٤٦/٦ (الحديث ٢٨٣٦، ٢٨٣٧)

(١٠) المرجع السابق، ١٠٩/٦

١١) ". لــولا المــال الذى أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبرا"[١].

١٢) " لــولا بــنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها"[٢].

١٣) ".. لولا موضع اللبنة"[٣].

١٤) " لولا الهجرةُ لكنت امرءاً من الأنصار .."[٤].

١٥) ".. لولا الله ما اهتدينا .."[٥].

١٦) ".. لولا هديى لحللتُ كما تحلو .."[٦].

ويلاحــظ فى الأحاديث السابقة أن الاسم الواقع بعد لولا مرفوع – بطبيعة الحال – لكن هل رفعه على أساس أنه مبتدأ أو أنه فاعل ؟

يجوز الوجهان، ومن هنا يأتى القول باحتمالية الأحاديث السابقة للاسمية والفعلية، إلا أن الجانب النحوى - الشائع – أن هذه الجمل – لأحاديث – اسمية ويؤكد لنا هذا المعنى.

---

(١) المرجع السابق، ٦/١١٥

(٢) المرجع السابق، ٣٦٣ ، ٤٣٠

(٣) المرجع السابق، ٦/٥٥٨

(٤) المرجع السابق، ٧/١٢ ، ١٣ / ٣٢٥

(٥) المرجع السابق، ١١/٥١٦

(٦) المرجع السابق، ٣/٣٢٧

فعندما نبحث في الناحية الدلالية للأحاديث السابقة نجد رجحان كفة الاسمية عن الفعلية؛ حيث إن لولا تأتي لامتناع الشيء لوجود غيره، وعلى هذا فإننا نلمس صفة الثبات والجمود .

ومن خلال قراءتنا للأحاديث السابقة ندرك أن هناك أحكاما ثابتة، لا نستطيع أن نتخطاها أو نتعداها لوجود مانع فيها أشياء ثابتة مستمرة وليست متغيرة وعلى هذا فرجحان الاسمية أولى.

وقد يجوز الجانب الفعلي على أساس أنه سوف تحدث حركة معينة إذا حدث تغيير في أمر آخر، وهنا يكون تبدل حال لحال آخر، لكن هذا تأويل ضعيف؛ وعليه فالأولى الاسمية، سواء في الإعراب أو الدلالة، وإن جاز الوجهان

** مـــذ و منــذ.

ما "مذ" و "منذ"؟

هما يكونان لفظا مشتركا يكون حرف جرّ، ويكون اسمًا[١]، فإذا جر بهما كانا حرفين، وإذا رفع ما بعدهما كانا اسمين[٢]، وهما لابتداء الغاية في الزمان[٣].

و "منذ" بسيطة و "مذ" محذوفة منها، لكن الكوفيين ذكروا أنها مركبة، قال الفراء: أصلها "من ذو"، ومن الجارة، و "ذو" بمعنى الذي في لغة طيء، وقال غيره: (منذ) أصلها "من إذ" حذفت الهمزة فالتقى ساكنان وحركت الذال بالضم.

وهذان المذهبان ضعيفان وأضعف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغزني أنهما مركبة من (من وذا) اسم الإشارة ولذلك كسرت ميمها، وكثيرًا ما يحذف التركيب بعض حروف المركب فحذفت الألف منهما، والنون من "مذ" وعوض من حذف الألف ضمة الذال والميم تابع للذال في الضمة[٤]

وهذه دعوى لا دليل عليها، والأصل عدم التركيب[٥]

---

(١) الحسن المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني" ص٥٠٠

(٢) ابن الحسن المجاشعي "شرح عيون الإعراب" تحقيق د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م ص ٢٠٤

(٣) سيبويه، "الكتاب" تحقيق/ عبد السلام هارون، ٢٢٦/٤.

(٤) أبو حيان الأندلسي "ارتشاف الضرب" د/ مصطفى النماس، ٢٤٩/٢

(٥) ابن يعيش "شرح المفصل" ٩٥/٤

و"مذ ومنذ" لهما ثلاث حالات(١).

الحالة الأولى: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: "ما رأيته مذ يوم الجمعة"، و"مذ يومان"، فهما إذ ذاك اسمان وفي إعرابهما أربعة مذاهب

الأول: أنهما مبتدآن، والزمان المرفوع بعدهما خبرهما، ويقدران في المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد، فإذا قلت: "ما رأيته مذ يوم الجمعة" فالتقدير: "أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة"، وإذا قلت: "ما رأيته مذ يومان"، فالتقدير "أمد انقطاع الرؤية يومان"، وهذا قول المبرد(٢)، وابن السراج، والفارسي، ونقله ابن مالك(٣) عن البصريين، وليس قول جميعهم

والثاني: أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية، وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ، والتقدير "بيني وبين لقائه يومان"، وهو مذهب الأخفش، والزجاج(٤)، وطائفة من البصريين.

والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، وتقديره "مذ كان يومان"، وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، وهذا مذهب الكوفيين، واختاره السهيلي وابن مالك(٥).

والرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف وهو قول لبعض الكوفيين، وتقديره

---

(١) انظر ابن هشام "مغني اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ١/٣٩٢ .
؛ السيوطي همع الهوامع ١/٢١٦
(٢) المبرد، المقتضب د/ عضيمة، ٣/٣٠
(٣) ابن مالك "شرح التسهيل" د. عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون ٢/٢١٦
(٤) ابن عصفور شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) تحقيق د. صاحب أبو جناح، ٢/٥٣
(٥) ابن مالك شرح التسهيل تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون [illegible]

"ما رأيته مذ الزمان الذي هو يومان"، ونقله ابن يعيش[1] عن الفراء، قال لأن "منذ" مركبة من "من" و "ذو" التي بمعنى الذي، و "الذي" توصل بالمبتدأ والخبر.

والحالة الثانية أن يليهما اسم مجرور، نحو "ما رأيته مذ يومين". وفي ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أن "منذ" و "مذ" حرفا جر، وهو الصحيح، وإليه ذهب الجمهور، ولا يجران إلا الزمان، فإن كان معرفة ماضيًا، فهما بمعنى "من" لابتداء الغاية، نحو: "ما رأيته مذ يوم الجمعة".

وإن كان معرفة حاضرًا فهما بمعنى "في"، نحو "ما رأيته مذ الليلة"، وإن كان نكرة فهما بمعنى "من وإلى"، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه، نحو "ما رأيته مذ أربعة أيام".

والمذهب الآخر: أنهما ظرفان مضافان، وهما في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع.

الحالة الثالثة أن يليهما جملة والكثير أن تكون فعلية، كقول الفرزدق:

مازال مذ عقدت يداه إزاره ... فسما فأدرك خمسة الأشبار

وقد تكون اسمية، كقول الشاعر:

ومازلت محمولا على ضغينة ... ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع

وفي ذلك مذهبان:

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل ٤/٩٥

المذهب الأول: أن "مذ" و "منذ" ظرفان مضافان إلى الجملة وصرح به سيبويه[1].

المذهب الآخر: أنهما مبتدآن ويقدر زمان مضاف إلى الجملة يكون خبرًا عنهما، ولا يدخلان عنده إلا على زمان ملفوظ به أو مقدر.

والمختار أن "مذ ومنذ" إن وليهما مرفوع أو جملة فهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإن وليهما مجرور فهما حرفان[2]، وهذا اختيار ابن مالك[3].

والأحوال الثلاثة السابقة نجد الحالة الأولى هي محل الاهتمام، تليها الحالة الثالثة، إلا أن الحالة الثالثة قطع في أمرها ببيان ابن مالك أنهما ظرفان مضافان للجملة التي بعدهما، سواء أكانت اسمية أم فعلية، والحالة الثانية وهي جرهما فجر، فلا دخل لنا بها هنا.

فبالنسبة لإعراب الاسم الواقع بعد "مذ ومنذ" فقد اختلف الكوفيون والبصريون في إعرابه[4]، حيث ذهب الكوفيون إلى أن "مذ ومنذ" إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف، واحتجوا بأنهما مركبان من "من" و "إذ" والفعل يحسن بعد إذ.

والتقدير في مثال "ما رأيته مذ يومان" هو ما رأيته مذ مضى يومان؛ فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضًا كان الخفض بهما اعتبارًا بمن، ولهذا المعنى

---

(1) سيبويه "الكتاب" هارون ١/٢٣٩
(2) انظر المرادي "الجنى الداني في حروف المعاني" من ص ٥٠٠ إلى ص ٥٠٤
وانظر د/ عبده الراجحي "في التطبيق النحوي والصرفي" ص٢٥٣
(3) ابن مالك "شرح التسهيل" تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد مختون ٢/٢٠٧
(4) الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ص ٣٨٢ إلى ٣٨٩

لكن الخفض بـ "منذ" أجود من مذ لظهور نون من فيها تغليب لمن، والرفع بمذ أجود لحذف نون من منها تغليبا لـ "إذ"(١)

وذهب الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف، واحتج بأن قال إن "مذ ومنذ" مركبتان من "من" و"ذو" التي بمعنى الذي و"الذي" اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد، والصلة لا تخلو إما أن تكون من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، فإذا قلت: "ما رأيته مذ يومان"، أو "منذ ليلتان"، فالتقدير فيه "ما رأيته من الذي هو يومان" فحذف "هو" الذي هو مبتدأ، وبقي الخبر الذي هو يومان

لكن البصريين ذهبوا إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما بعدهما؛ لأنه خبر عنهما، ويكونان حرفين جارين فيكون ما بعدهما مجرورا بهما(٢)

واحتج البصريون بأن قالوا إنما قلنا إنه مرفوع ما بعدهما لأنه خبر عنهما وذلك لأن "مذ ومنذ" معناهما الأمد والتقدير في "ما رأيته مذ يومان، ومنذ ليلتان" أي: "أمد انقطاع الرؤية يومان، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان"، والأمد في موضع رفع بالابتداء، فكذلك ما قام مقامه، وإذ ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبرا عنهما وإنما بنيا لتضمنهما معنى من وإلى

لكن الأغلب أن الصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر وهي المبتدأ(٣).

وعندما نحاول التطبيق من القرآن نجد القرآن العزيز على كثرة جمعته

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٥/٨

(٢) ابن الحاجب: الكافية في النحو شرح رضي الدين الأستراباذي ٩٨/٢

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٦/٨

عبارة عباراته لم يأت فيه مذ ومنذ[١]، حيث إنهما لم يردا في آياته[٢]،
ـ سيكون التطبيق النحوي والدلالي على المثال المألوف عن العرب في هذه الصيغة وهو مثال: "ما رأيته مذ أو منذ يومان".

وفي معنى هذا المثال يقول الأخفش "لا تقول "ما رأيته مذ يومان" وقد رأيته أمس، ويجوز أن يقال "ما رأيته مذ يومان"، وقد رأيته أول من أمس، إن كان وقت التكلم آخر اليوم، فلا شك فيه؛ لأنه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان.

قال: ويجوز أن يقال في يوم الاثنين مثلاً "ما رأيته منذ يومان"، وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الأخبار ولا يوم الانقطاع، قال: ويجوز أن تقول "ما رأيته منذ يومان" وأنت لم تره منذ عشرة أيام، قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى[٣].

وبالنسبة لـ "يومان" في نحو "ما رأيته مذ يومان"، فإن تقديره عند الأخفش والزجاج[٤] "بيني وبينه لقائه يومان"، وعند أبي بكر وأبي علي "أمد انتفاء الرؤية يومان"؛ وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها، ومنذ خبر على الأول ومبتدأ على الثاني[٥].

وهذا الرأي أرجح كما بينا وأقوى دلالة وتعبيراً؛ حيث نرى فيها شيئاً من الضيق في التعبير عندما تكون اسمية، حيث يقطع الأمر بأنه لم يره مذ يومان

---

(١) أبو البقاء الكفوي "الكليات" ص٨٠٣
(٢) هادي عطية مطر "الحروف المهملة في القرآن الكريم" ص٣٥٢
(٣) ينظر أ/ عباس حسن "النحو الوافي" ٥٥٦/٢
(٤) ينظر ابن عصفور "شرح جمل الزجاجي" تحقيق د/ صاحب أبو جناح ٩٠/٢، ٩١
(٥) ينظر ابن يعيش "شرح المفصل" ٤٦/٨

والدليل على هذا وهو دليل معنوي أنه عد هذه الأيام التي لم يره فيها، وهنا تظهر دلالة التعبير بالجملة الاسمية التي تدل على الصدق والثبات.

وقال الكسائي وجماعة: المعنى "مذ كان يومان" فمذ ظرف لما قبله، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعله، وهي في محل خفض[1].

وهنا نلاحظ أنّ الجملة فعلية، لكنها ليست بقوة دلالة الجملة الأولى، حيث نلمس فيها التغير وعدم الاستقرار والتعسف في تأويل المحذوف؛ لذا فالتقدير الأول أرجح، أو بمعنى أكثر دقة: التعبير بالجملة الاسمية في هذا المثال أكثر صدقًا وإفادة.

فقد قال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومان ومذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية الواقعة على الزمن[2]، وما بعده جملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها لأنها صلة[3].

---

(١) ابن هشام: "مغني اللبيب" تحقيق محيي الدين عبد الحميد ٢/١٣٥

وانظر: حاشية الدسوقي ٢/٣٧

د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشباه الجمل" ص٣٢

(٢) الشيخ خالد الأزهري: "شرح التصريح على التوضيح" ٢/٢٠

(٣) ابن هشام: مغني اللبيب تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ٢/١٣٥

** النعت المقطوع:

معناه صرف النظر عن صلة النعت بالمنعوت فلا يتبعه في إعرابه، وهذا يكون ذلك إذا كان المنعوت معلوما وصفه بتلك الصفة دون ذكرها[1]

والمقصود "بالمقطوع أو المنقطع" أي أنه منقطع عن أصله وتارك لاسمه الأول وحكمه السابق[2] إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف أو مفعولاً به لفعل محذوف والغالب أن يفعل ذلك بالنعت الذي يؤتى به لمجرد المدح أو الذم أو الترحم[3]

وفي ذلك يقول ابن مالك[4]:

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا   مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

وهذا، إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، نحو "الحمد لله الحميد" بالرفع بإضمار هو، فهو مبتدأ والحميد خبره[5]، ونحو[6] (وامرأته حمالة الحطب) بالنصب بإضمار: أذم.

أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص، فإنه يجوز إظهارهما، فتقول: "مررت بزيد التاجر" بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول هو التاجر وأعني التاجر[7].

---

1) محمد عيد "النحو المصفى" ص٥٨٣

2) عباس حسن "النحو الوافي" ٥١١/١

3) الشيخ مصطفى غلاييني "جامع الدروس العربية" ص٢٢٨

4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢٠٤/٣

5) الشيخ خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح" ١١٢/٢

6) المسد

7) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٧٩/٣ ، ٨٠

وابن عقيل يوافق ابن مالك في وجوب إضمار الرافع و الناصب وعدم ظهوره، لكنه ليس على سبيل الإطلاق، كما هو واضح عند ابن مالك؛ إذ إن ذلك مقصور على إرادة المدح أو الذم أو الترحم.

أما إن كان النعت لغير ما ذكر، أي كان للتخصيص، فلا يجب الإضمار عنده؛ إذ يجوز الإضمار و الإظهار، فتقول "مررت بزيد الطالبُ أو الطالبَ"، وتقول "مررت بزيد هو الطالبُ" أو "أعني الطالبَ"[1]

ويتحدث الخليل بن أحمد عن النعت المقطوع تحت باب المنصوبات ويبدأ بـ "النصب للمدح" قائلا: قولهم: "مررت بزيد الرجلِ الصالحِ" نصبت "الرجل الصالح" على المدح، وإن شئت جعلته بدلا من زيد فخفضته، وإن شئت رفعته على إضمار "هو" كقولك "مررت بزيد، هو الرجلُ الصالحُ"[2].

وتبعه سيبويه في هذا حيث قال: "هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك "الحمد لله الحميدَ هو" و "الحمد لله أهلَ الحمد" والملك لله أهلَ الملك، ولو ابتدأته ورفعته كان حسنا[3].

---

(١) د/ السيد محمد علي، من قضايا النحو (التوابع) ص٤٣

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة ص٦٠

وانظر د. فتحي محمد عامر، فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة القرآن والسنة، القاهرة، ٣٠ صفر ١٩٦٥م، في الحديث عن الفصل والوصل، ص٩٢، ١٢٦

(٣) سيبويه، الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ٢/٦٢

فمثال "الحمد لله الحميد" جر فيه سيبويه الجر على الإتباع، والنصب بتقدير أمدح، والرفع بتقدير هو[1].

وتجدر الإشارة إلى أن جواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد، نحو "أمس الدابر" و"نفخة واحدة"؛ لأنه يكون قطعًا للشيء عما هو متصل به معنى؛ لأن الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه؛ فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو "جاءني القوم أجمعون أكتعون".

وهناك إشارة أخرى وهي أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة.

وكذا إن وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفًا آخر، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم؛ نحو "مررت بالرجل العالم المبجل" فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل، ومع اجتماع الشرطين جاز القطع[2].

أما النعت المقطوع للذم فقد تحدث الخليل عنه تحت باب المنصوبات نصبًا، وقال "النصب بالذم قولهم "مررت بأخيك الفاجر الفاسق" نصبت "الفاجر الفاسق" على الذم؛ وعلى هذا ينصب هذا الحرف في (تبت)، في قوله تعالى[3]: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾

---

(١) ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأقصى، القاهرة (د.ت)، ٣٠٨

(٢) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإستراباذي ٣١٦/١

(٣) ٤/المسد

ومثله قوله تعالى[1] (مذبذبين بين ذلك)، وقوله تعالى[2] (ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا).

وتبعه سيبويه أيضا في هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه تقول: "أتاني زيد الفاسق الخبيث" لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تنكره ولكنه شتمه بذلك.

وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا[3] (وامرأته حمالة الحطب)، لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: "أذكر حمالة الحطب"؛ شتما لها وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره[4].

إلا أن المثال الذي ذكره الخليل وسيبويه وهو قوله تعالى (وامرأته حمالة الحطب)، فقد قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع وقرأ عاصم بالنصب على الذم[5]

ويتحدث الخليل أيضا عن الترحم تحت المنصوبات حيث يقول: وينصب بنصب المدح والذم والترحم والاختصاص على إضمار "أعني"[6]

ويقول النصب بالترحم قولهم "مررت به المسكين" نصبت "المسكين" على أنك رحمته[1].

---

(١) ١٤٣/النساء

(٢) ٦١/الأحزاب

(٣) ٤/المسد

(٤) سيبويه "الكتاب" هارون ٢/٧٠

وانظر أبو نصر هارون بن موسى القرطبي "شرح عيون كتاب سيبويه" تحقيق د. عبداللطيف عبد ربه، الطبعة الأولى [illegible] هـ [illegible] م

(٥) ابن هشام "قطر الندى وبل الصدى" شرح/ محيي الدين عبد الحميد ص٨٤

(٦) الخليل بن أحمد الفراهيدي "الجمل في النحو" تحقيق د. قباوة ص٦٣

ويعلق سيبويه على الخليل بعض الصفات والشرح، حيث يقول[1] «الترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب، وزعم الخليل أنه يقول "مررتُ به المسكينِ" على البدل وفيه معنى الترحم، وبدله كبدل مررت به أخيك.

وكان الخليل يقول إن شئت رفعته من وجهين فقلت "مررتُ به البائسُ" كأنه لما قال مررت به قال "المسكين هو"، كما يقول مبتدئًا "المسكينُ هو والبائس أنت"، وإن شاء قال "مررت به المسكين هو، والبائس أنت، وإن شاء قال "مررت به المسكين"[2].

ونخلص مما سبق إلى أنه إن كانت الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحم وكان الموصوف معلومًا عند المخاطب جاز الاتباع والقطع، فإن قطعت فإن القطع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر، وإلى النصب بإضمار فعل تقديره أمدح إن كانت الصفة صفة مدح، أو اذم إن كانت الصفة صفة ذم، أو أرحم إن كانت الصفة صفة ترحم[3].

وهناك صفة الإيضاح أيضًا، مثل "مررت بزيد التاجر" يجوز فيه الخفض على الإتباع، والرفع بتقدير هو، والنصب بتقدير أعني[4]

أما السبب البلاغي للقطع فيكاد ينحصر في توجيه الذهن إلى النعت المقطوع وتركيزه فيه وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعي هذا التوجيه ولا سيما إذا تعددت النعوت وطالت الجملة، على أن القطع بحكمه وحكمته يظل باقيًا

---

(1) المرجع السابق، ص ٦٤ – ٦٥

(2) سيبويه: الكتاب هارون، ٢ / ٧٤ ، ٧٥

(3) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي تحقيق د/ صاحب أبو جناح ٢٠٧/١

انظر ابن مالك: شرح التسهيل تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون ٣١٦/٣

(4) ابن هشام: قطر الندى ص ٤٠٨، انظر المبرد: المقتضب ٢٨١/٣

إن تعددت النعوت وفصل بينها بحرف عطف، فصارت بعد هذا الفصل بالعاطف معطوفات لا نعوتاً.

وإذا كان النعت المقطوع في أصله مسوق لغرض المدح أو الذم أو الترحم، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذكره، لأنه من عوامل موجبة الحذف، سواء أكان مبتدأ أم فعلاً، أما إن كان النعت المقطوع مسوقاً لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره.

ومن الأغراض الأخرى البلاغية - أن يكون القصد من القطع التخصيص إذا كان وقوعه بعد نكرة نحو "مررت بعصفور في عشه مغرد" أو "مغرداً"، أو تقوية المدح إذا كان وقوعه بعد معرفة، نحو "طربت للبحتري الشاعرُ أو الشاعرَ"[٢].

وفي النهاية نود أن نقف على دلالة قطع النعت في الفائدة من هذا علمنا من خلال عرضنا أن النعت المقطوع قد يكون جملة اسمية عاملها مقدر المحذوف مبتدأ (ضمير).

وقد يكون جملة فعلية إن قدرنا المحذوف فعلاً (أعني) أو غيره، وإن لم نقدر هذا ولا ذاك فسيكون هناك جملة واحدة، وهذا يختلف عن كون هناك جملتين

ففي البسملة - على سبيل المثال لا الحصر؛ لأن القرآن الكريم مليء بهذه الأساليب المعجزة الموحية التي لا تحصر - عندما تحدث عن (بسم الله

---

(٢) أ/ عباس حسن: النحو الوافي ٣/٤٨٢

(الرحمن الرحيم) نعت لـ (الله) سبحانه وتعالى المضاف إلى (بسم) مجرور بالكسرة على هذا إعراب: (الرحمن الرحيم)

والواضح منهما في الأغلب جريان صفتان لله تعالى[1] المجرور، فقد أجمع النحويون على أن إعرابهما هو الجر لكونهما صفتين للمجرور الأول، إلا أن الرفع والنصب جائزان فيهما بحسب النحو، أما الرفع فعلى تقدير "بسم الله هو الرحمن الرحيم"، وأما النصب فعلى تقدير "بسم الله أعني الرحمن الرحيم"[2]

وإذا كان الجرُّ هو المتفق عليه، فهناك جملة واحدة أكثر ترابطا وتماسكًا، فهو الأصل، وإذا كان هناك قطع فالاسمية عندما نرفع "الرحمنُ الرحيمُ"، وتكون الجملة أكثر ثباتا وقوة في الأداء، يليها الفعلية عندما ننصب "الرحمن الرحيم" والتي تتسم بالتجدد.

إلا أننا في كلتا الحالتين الرفع والنصب نكون بصدد جملتين جملة أولى اسمية أو فعلية كما رأينا سابقا يليها جملة أخرى مقطوعة تحتمل الاسمية والفعلية أيضا

---

(1) ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٣٣
(2) الإمام فخر الرازي: التفسير الكبير ١/١٠٥

**** تطبيقات من صحيح البخاري:**

نجد ظاهرة الوقف والوصل أو القطع تتحقق في الحديث الثامن من صحيح البخاري وهو[1] "حدثنا عبيد الله بن موسى قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنّ محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان"

وموضع الشاهد هنا كلمة "شهادة" فقوله "شهادة أن لا إله إلا الله"، وما بعدها مخفوض على البدل من خمس، ويجوز الرفع على حذف الخبر، والتقدير منها "شهادة أن لا إله إلا الله"، أو على حذف مبتدأ، والتقدير أحدها "شهادة أن لا إله إلا الله"[2] وبهذا نجد أنفسنا بصدد إعرابين؛ الأول فيه تكون الجملة فعلية على أساس أن "شهادة" بدل مجرور من "خمس"، وتكون هنا جملة واحدة تبدأ بفعل مبني للمجهول .

أما الآخر فيكون فيه قطع هذه الجملة عن السابقة، فبذكر كلمة "خمس" يحدث وقف من خلاله تنتهي الجملة الفعلية وتبدأ جملة اسمية جديدة تبدأ بـ "شهادة" التي تعد مبتدأ والخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف، وهذه الحالة أرجح من الأولى؛ حيث إنها هي المناسبة في نطق الحديث هذا من ناحية الإعراب أما من ناحية الدلالة فإنها تكون أكثر قوة وأداء؛ فالشهادة أحقة تتسم بالثبوت الدائم والاستمرارية بمضمونه، وهذا أمر غير قابل للتردد أو التذبذب، ومن هنا كانت الجملة الاسمية أنسب من الفعلية.

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد العزيز بن باز ... ٤٩
(٢) المرجع السابق، ٥٠/١

(ما يحتمل العطف والاستئناف "الواو ، حتى")

أولاً: احتمال الواو عاطفة أو استئنافية:

يرد الاحتمال في النمط من الجمل في قولهم "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" يقول النحاة في عبارة موجزة: هي نهي عن الجمع، أو عن المجموع، أو عن أحدهما.

وتفسير العبارة فيما يلي: "لا" ناهية جازمة، والفعل "تأكل" مجزوم بها وعلامة جزمه السكون، ويحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، فإذا كان النهي عن الجمع بينهما، فالواو للمصاحبة أي المعية ويأتي الفعل بعدها منصوب بأن مضمرة بعد الواو وعلامة النصب الفتحة، وإذا كان النهي عن المجموع؛ أي عن أكل السمك وشرب اللبن، فالواو عاطفة، والفعل "تشرب" يقع مجزومًا وعلامة جزمه السكون ويحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وإن كان النهي عن الأول دون الثاني أي عن أكل السمك وحده، فالواو للاستئناف، والفعل "تشرب" بعدها مرفوعًا؛ أي "لا تأكل سمكًا ولك شرب اللبن"، والجملة بعد الواو مستأنفة ويقدر قبل الفعل ضمير المخاطب فالتقدير: "وأنت تشرب اللبن"[1].

ويصعب في كثير من المواضع التفريق بين واو العطف[2] وواو الاستئناف[3] والقطع، بأن هذه الواو للاستئناف، وهذه للعطف خصوصًا إذا كان

[1] انظر: محمد حسونة: أسس الإعراب ومشكلاته ص٩٥

[2] انظر السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ٢/٢٥٦

[3] انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو ... ص ٢٦٢

الكـــلام يتعلق بالنص القرآني ملك أنه يتوقف على مراد المتكلم الذي هو المولى سبحانه.

وعلى اعتبارات أخرى تساعد على توضيح المقصود؛ فكثير من المواضع بالـــنص القـــرآني تصـــلح أن تكون الواو فيه للعطف أو للاستئناف، وقد يكون الأمران صحيحين[1].

إذن فاللبس يقع بسبب "واو الاستئناف" والتي تقطع الكلام، وبالتالي فهي غير "واو العطف" المألوفة؛ لذا فيقول عنها المرادي "ذكر بعضهم أنّ هذه الواو قسم آخر غير الواو العاطفة، والظاهر أنها الواو التي تعطف الجمل التي لامحل لهـــا من الإعراب لمجرد الربط، وإنما سميت "واو الاستئناف" لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها"[2]

وتسمى واو الابتداء والقطع؛ وهي التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ولا مشاركة في الإعراب[3]

ونـــأخذ علـــى سبيل المثال - لا الحصر - عدداً من الآيات التي وردت فـــي القـــرآن الكـــريم بهذه الصورة ففي قوله تعالى[4]: (وما يعلمُ تأويلهُ إلّا اللّهُ والرّاســـخون فـــي العلـــم يقولـــون آمـــنّا به كلٌ من عند ربّنا وما يذّكّرُ إلّا أولو الألبـــاب).

---

(١) رســالة ماجستير للباحث مجدي محمد حسين عبد الله بعنوان "الواو في القرآن الكريم دراسة لغوية" ... (الإسكندرية ٢٠٠٢م)، ص ١٠

(٢) الحسن المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني" ص ١٦٣

(٣) انظر ابن هشام "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق رشيد العبيدي ص ٣٦

(٤) ٧/ آل عمران.

اختلف النحويون في الواو من قوله (الراسخون)؛ فمنهم من قال إنّ الواو تفيد العطف، وأنّ الراسخين معطوف على المولى عز وجل في علم تأويل المتشابه؛ ولذا سماهم الراسخين في العلم.

ومنهم من رأى أن الكلام منقطع عما قبله، وأنّ قوله: (الرّاسخُون في العلْم) جملة جديدة، وأنهم أعني الراسخين - يؤمنون بكلّ ما أنزل الله سواء كانوا عالمين به أو غير عالمين[1].

يقول الأنباري: (الراسخون) في رفعه وجهان:

١- أن يكون مستأنفا مرفوعا بالابتداء، وخبره: (يَقولون آمنّا به) ودليله قراءة ابن عباس "ويقول الراسخون في العلم آمنا به".

٢- أن يكون مرفوعا بالعطف على الله تعالى، فكأنه قال: "لا يعلم تأويله إلا الله ويعلمه الراسخون"[2]، أما النحاس[3]، والزمخشري[4]، وأبو محمد مكي[5] فيرون جميعًا أنّ الواو للعطف.

يقول النحاس[6]: "(وما يعلم تأويلَهُ إلّا اللّهُ والرّاسخُون) عطف على الله - جل وعز - هذا أحسن ما قيل فيه؛ لأن الله - جل وعز - مدحهم بالرسوخ في العلم، فكيف يمدحهم وهم جهال".

---

(١) سيدي محمد حسين عبد الله "الواو في القرآن الكريم" ص١١٢
(٢) الأنباري "البيان في غريب إعراب القرآن" ١/١٩٢
(٣) النحاس "إعراب القرآن" ١/٣١٠
(٤) الزمخشري "الكشاف" ١/٤١٣.
(٥) أبو محمد مكي "مشكل إعراب القرآن" ١/١٤٩
(٦) النحاس "إعراب القرآن" ١/٣١٠

ومن القراءة المروية عن ابن عباس "وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم" فمخالفة لمصحفنا، وإن صحت فليس فيها حجة لمن قال (الراسخون عنى)، قال: الراسخون في العلم لا يعلمون تأويله، ويكون تقديره "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم"، ويقول الراسخون في العلم آمنا بالله فأظهر ضمير الراسخين ليبين المعنى.

وأما أبو حيان فلا يذهب هذا المذهب، بل يرى أنّ الواو استئنافية؛ إذ يقول: "ولأنه مدح الراسخين في العلم بأنهم قالوا آمنا به، ولو كانوا عالمين بتأويل المتشابه على التفصيل لما كان في الإيمان به مدح؛ لأنّ من علم شيئاً على التفصيل لابد أن يؤمن به، وإنما الراسخون يعلمون بالدليل العقلي أنّ المراد غير الظاهر ويفوضون تعيين المراد إلى علمه تعالى، وقطعوا أنه الحق ولم يحملهم عدم التعيين على ترك الإيمان.

ولأنه لو كان الراسخون معطوفا على الله للزم أن يكون: (يقولون) خبر مبتدأ، وتقديره: هؤلاء أو هم، فيلزم الإضمار أو حال والمتقدم الله والراسخون، فيكون حالا من الراسخين فقط، وفيه ترك للظاهر، ولأنّ قوله (كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) يقتضي فائدة؛ وهو أنهم آمنوا بما عرفوا بتفصيله وما لم يعرفوه، ولو كانوا عالمين بالتفصيل في الكل عري عن الفائدة"[1]

ومن خلال الكلام السابق نقف على أنّ الواو تحتمل الوجهين، وبالتالي تترتب أحكام، ومعانٍ جديدة، إلا أن الظاهر أنّ الواو للاستئناف، مع جواز صحة العطف.

(١) أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط ٢/٣٨٤

وإن جملة (الراسخون في العلم) جملة جديدة منقطعة عما قبلها خبرها (يقولون آمنا به) ما علمنا به وما لم نعلمه، وإن علم تأويل المتشابه مختص بالله تعالى

وآية أخرى وهي قوله تعالى[١] (والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره)، فقد قرئت الأربعة بالرفع والنصب، أما الرفع فعلى الابتداء والخبر مسخرات، وأما النصب فعلى تقدير "وخلق الشمس والقمر والنجوم مسخرات"، فيكون نصب مسخرات على الحال، أو يكون على إضمار جعل فيكون مسخرات مفعولا به[٢]

وآية ثالثة، وهي قوله تعالى[٣] (وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا)، كل القراء أجمعوا على رفع (كلمة) على الابتداء وهو وجه الكلام وأتم في المعنى، وقرأ الحسن ويعقوب الحضرمي بالنصب بـ (جعل)

ونصبه بعيد من المعنى ومن الإعراب، أما المعنى فإن كلمة الله لم تزل عالية، ويبعد نصبها بجعل لما في هذا من إيهام أنها صارت عليا وحدث ذلك فيها ولا يلزم ذلك في (الذين كفروا)؛ لأنها لم تزل مجعولة كذلك بفعلهم[٤].

---

(١) الأعراف ٥٤

(٢) مجدي محمد حسين عبد الله "اللؤلؤ في القرآن الكريم" ص١١٣

(٣) ٤٠ التوبة

(٤) أبو محمد المكي "مشكل إعراب القرآن" ٣٢٩/١

جعفر النحاس "إعراب القرآن" ١٩/٢

وهكذا نرى أن الواو توجب الشركة وتكون للعطف؛ لافتقار الكلام الثاني للأول، وتكون استئنافية إذا كان الكلام الثاني منقطعاً عن الأول غير مفتقر إليه(١)

وتجدر الإشارة إلى أنّ الواو العاطفة تكون محل احتمال وخلاف في بعض الجمل، مثل قولنا "قعد عمرو وزيد قام" يجوز أن تكون اسمية وفعلية(٢)، والأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين.

فـ "زيد قام" جملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل، هذا قول الجمهور، وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير، فإن قلت "زيدٌ قام وعمرو قعد عنده"، فالأولى اسمية عند الجمهور، والثانية محتملة لهم على السواء عند الجميع(٣)، لأنّ جملة "وعمرو" قد يحتمل جعلها فعلية إن عطفت على جملة "قام"، ويحتمل جعلها اسمية إن عطفت على جملة "زيد قام"(٤)

---

(١) مجدي محمد حسين عبد الله "الواو في القرآن الكريم" ١٦

(٢) كمال بسيوني "الجمل النحوية" ٢٨

(٣) ابن هشام "مغني اللبيب" تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ٢/٣٧٤

(٤) حاشية الدسوقي ٢/٣٩

** ثانياً: احتمال حتى عاطفة أو استئنافية:

و"حتى" تشبه "الواو" من خلال هذه الناحية – وإن كانت تختلف عنها في ثلاثة جوانب ليس هناك مجال لذكرها[1]، لكن علينا أن نعرف أن "حتى" حرف يأتي لثلاثة معان[2]:

أحدهما: أن تكون حرف جر؛ بمنزلة إلى في المعنى والعمل مع مخالفته في ثلاثة أمور ليس مجالها هنا[3].

الثاني: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو مع مخالفتها لها في ثلاثة أمور ليس مجالها هنا.

الثالث: أن تكون حرف ابتداء.

وتدخل "حتى الابتدائية" على الجملتين الاسمية والفعلية وهي مفيدة لانتهاء الغاية، والمشهور وهو رأي الجمهور أن الجملة بعدها مستأنفة، لكن الزجاج وابن درستويه يريان أنها في موضع جر، وبالتالي تكون حتى "حرف جر" وليست ابتدائية، كما في قول جرير:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكل

فالجملة الاسمية (ماء دجلة أشكل) استئنافية عند الجمهور وهي في موضع جر عند الزجاج وابن درستويه[4].

---

(1) السيوطي "الأشباه والنظائر" ٢/ ٢٦
(2) ابن هشام، "مغني اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ١/ ١٤١
وانظر له "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق رشيد العبيدي من ص ... إلى ص ٥
(3) انظر د/ عباس حسن "النحو الوافي" ٢/ ٤٨٢
(4) د/ طاهر حمودة "تيسير الإعراب ومشكلاته" ص ١٠

وهناك من يزيد نوعاً رابعاً، وهو أنها تضمر بعدها (أن) وتدخل على الأفعال[١] المضارعة فتنصبها[٢].

تقول إذا كانت غاية: قام القوم حتى زيدٍ، ورأيت القوم حتى بكرٍ، ومررت بالقوم حتى جعفرٍ، وإذا كانت عاطفة قلت: قام القوم حتى زيدٌ، ورأيت القوم حتى زيداً، ومررت بالقوم حتى زيدٍ، وإذا ابتدأت بعدها الكلام قلت: قام القومُ حتى زيدٌ قائمٌ، ومررت بهم حتى جعفرٌ مرورٌ به[٣].

ويلاحظ في الأمثلة السابقة جميعها أن المعنى واحد في الاستعمالات الثلاثة وهو انتهاء الغاية وتحول الغاية في المعنى أي تحول ما بعدها في حكم ما قبلها لكن العمل النحوي مختلف في الحالات الثلاث ومن ثم ترد هذه الاحتمالات الثلاثة في نحو قولهم: "أكلتُ السمكة حتى رأسها"

حيث يرد في كلمة "رأس" الجر على اعتبار أن هذه الكلمة داخلة في حكم ما قبلها أي قد أكل الرأس[٤]، وتعتبر حتى هنا حرف جر، ويرد الرفع على اعتبارها حرف استئناف أي ابتدائية فالواقع بعدها جملة تكون منها المبتدأ ومن ثم يقدر الخبر وهو "مأكول".

كما يرد النصب على اعتبار (حتى) عاطفة بمعنى الواو، والطريف أن الرأس مأكول في الحالات الثلاث؛ أي أن المعنى لا يتغير[٥]

---

(١) أبو الحسن المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص٢٠٩
(٢) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن ١٩٢/٢
(٣) ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ ص١٣٣
(٤) عبد القاهر الجرجاني: [illegible] ص١٢
(٥) د/ [illegible] حمودة: [illegible] الإعراب ومشكلاته ص٩٢

ففي الحالات الثلاث يميز المعنى لكن درجته تختلف باختلاف التقدير، ففي حالة الجر تكون هناك جملة واحدة متماسكة وهي الحالة الفصلى، أما في حالة الرفع فيكون هناك جملتان جملة أولى فعلية تليها جملة ثانية اسمية، والجملة الاسمية تبرز صفة ثابتة عند الآكل؛ حيث إنه متعود على أكل رأس السمكة دائمًا عندما يأكل سمكًا.

أما في حالة "حتى" عاطفة فتكون رأس السمكة معطوفة على السمكة وهو بهذا التعبير - بذلك التقدير - يكون قد حدث طفرة أو شيئًا لم يكن متعودًا عليه، فهو شيء غريب انه أكل رأس السمكة أو السمكة كلها، وربما يريد هنا أن يبرز شدة جوعه أو شدة تلهفه وتلذذه بالسمكة؛ ومن هنا كان العطف على السمكة وجعل الجملة كلها جملة واحدة فعلية أعرب من خلاله عن حدث - ربما - لم يكن في ذهن المستمع لأنه لم يكن اعتاد على هذا

ومن خلال هذا العرض البسيط نقف على أن "حتى" حرف لانتهاء الغاية فهي ثابتة على هذا لكن تقديرها الإعرابي يؤدي لاحتمالية الجملة للاسمية والفعلية وهذا ما يكون له أثره في الدلالة كما بينا حيث إنها في حالتي الجر والعطف كانت الجملة فعلية، أما في حالة الاستئناف كانت هناك جملة اسمية لها دلالة خاصة بها كما يقول سيبويه عن دلالة الاسم "أن له من القوة ما ليس لغيره"(١).

وعندما نبحث في صحيح البخاري نجد أحاديث كثيرة وردت فيها حتى لا أن الغالب الجر إلا أنه هناك حديث أتى بالرفع مع جواز غيره، وهو حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك بن هشام بن عروة، عن امرأته فاطمة،

---

(١) سيبويه: الكتاب تحقيق/ عبد السلام هارون، ٤/٢٢٩

عـن جدتها أسماء بنت أبي بكر أنها قالت: أتيت عائشة زوج النبي - صلى الله عليـه وسـلم - حيـن خسفت الشمس، فإذا الناس قيام يصلون، وإذا هي قائمة تصلي، فقلت: ما للناس؟ فأشارت بيدها نحو السماء، وقالت: سبحان الله فقلت: آية؟ فأشارت، أي نعم، فقمت حتى تجلاني الغشي، وجعلت أصب فـوق رأسـي ماء، فلما انصرف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حمد الله، وأثنـى عليه، ثم قال: "ما من شيء كنت لم أره إلا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنةُ والنارُ"[1]."

وفي كلمة "الجنة" و "النار" المعطوفة عليها نجد عدة أوجه.

١- يجـوز الجـرُّ على أن "حتى" حرف جرّ، والاسم الذي بعدها مجرور بها، فتكون "حتى الجنة والنار" وتكون الجملة هنا فعلية بدأت بالفعل "رأى".

٢- يجوز النصب على أن "حتى" عاطفة، وتكون الجنة مفعولاً به ثانياً لـ "رأى"، وتكون الجملة فعلية.

وفي هاتين الحالتين فإنّ دلالة الجملة تدل على التغير والتقلب وتبدل الشأن في الرؤية التي رآها الرسول، لكن هذا ضعيف قياساً بالحالة الثالثة، وهي

٣- الـرفع عـلى أن الجـنة خبر والجملة اسمية، وهذا أنسب للمعنى؛ لأنّ وصـف الجـنة ثابـت بنعيمها وجمالها، وكذلك وصف النار ثابت بعذابها وجحيمها؛ فالجنة والنار من الأشياء اللازمة المستمرة لذا فرؤيتهما - في الحديث - دائمة من هنا كان التعبير بالجملة الاسمية وذكر الرفع وشيوعه أرجح.

(١) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري تحقيق عبد العزيز بن باز الحديث رقم ٨٤

** رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو"، وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه، وكذلك المبرد من البصريين[1].

وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء[2].

فالظرف والجار والمجرور إذا قوي فيهما جانب الفعل باعتمادهما على استفهام، نحو[3] (أفي الله شكٌ)، أو نفي، نحو[4] (ما لكمْ منْ إله غيرُهُ)، أو على مخبر عنه، نحو: زيد في الدار أبوه"، أو موصوف، نحو[5] (أو كصيّبٍ من السّماء فيه ظلماتٌ)، أو صاحب حال، نحو: "مررت برجل معه صقر صائداً به غداً"، أو وقع صلة، نحو: "جاء الذي في الدار أبوه"، يجوز في ذلك كله أن يرتفع ما بعده على الفاعلية، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، كما يجوز أن يجعل على الابتداء والخبر بالتقديم والتأخير[6]

---

(1) انظر: ابن الحاجب "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الاستراباذي ٩٣/١
حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٩٣/١
، الشيخ خالد الأزهري، "شرح التصريح على التوضيح" ١٩٨/١
(2) الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف" تحقيق/ محيي الدين عبد الحميد ٥١/١
(3) ١٠/ إبراهيم
(4) ٥٩/ الأعراف
(5) ١٩/البقرة
(6) انظر: ابن علي الفارسي "المسائل العضديات" حققه شيخ الراشد، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦م، ص٢٢٩

واشترط ذلك عند سيبويه إذا لم يكن الواقع بعدهما جثة لفظا؛ نحو "السيوف مجروح"(١)، أو تقديرا، نحو(٢) (ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة)، فإذا كان الواقع بعدهما جثة لا يشترط الاعتماد عند سيبويه.

ولعلّ السر في هذا هو أنّ الحدث أدعى للحصول والوقوع فيصرفه معناه إلى نفسه، وإن لم يكن قويًّا بخلاف الجثة فإنها تستدعي مزيد قوة.

أما إذا لم يعتمد الظرف والجار والمجرور؛ فالجمهور يوجبون الابتداء ولا يجيزون إعماله، والأخفش والكوفيون يجيزون إعماله؛ لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرط.

ومن ذلك قوله تعالى(٣) (ولهم عذابٌ عظيم)، وقوله تعالى(٤) (ولهم عذابٌ أليمٌ بما كانوا يكذبون)؛ فـ (عذاب) في هذا ونحوه يرتفع بالابتداء عند سيبويه، والظرف قبله خبر عنه، وهو (لهم).

وعند الأخفش والكوفيين يرتفع (عذاب) بقوله (لهم)؛ لأنّ (لهم) نائب عن الفعل، وإنما رفع الأخفش الاسم بالظرف في نحو هذا؛ لأنه نظر إلى هذه الظروف فوجدها تجري مجرى الفعل في مواضع، وهي أنها تحتمل الضمير، كما يحتمله الفعل وما قام مقامه من أسماء الفاعلين، ويؤكد ما فيها كما يؤكد ما في الفعل وما قام مقامه.

---

(١) انظر: أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص٨٥

(٢) ٣٩/فصلت

(٣) ٧/البقرة

(٤) ١٠/البقرة

نحو قولك "مررت بقوم لك أجمعون"، وتنتصب عنها الحال كما تنتصب عن الفعل، وتوصل بها الأسماء الموصولة كما توصل بالفعل والفاعل فيصير معها ضمير الموصول كما يصير ضميره في الفعل وتوصف به النكرة كما توصف بالفعل والفاعل(1).

فلما رآها في هذه المواضع تقوم مقام الفعل أجراها أيضاً مبتدأ مجرى الفعل فرفع بها الاسم كما رفع بالفعل إذ قامت هذه الظروف مقام الفعل في هذه المواضع، فقال في: "عندك زيد وفي الدار عمرو"، وقوله تعالى(2) {ومنهم أُميُّون}، وقوله تعالى(3) {ومن النّاس من يُعجبك}، ونحو ذلك إنه مرتفع بالظرف(4).

ونأخذ مثالاً تطبيقياً على ما ذكرنا، وهذا المثال ذكره ابن هشام وهو: "أفي الدار زيد، وأعندك عمرو" فإنا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره "كائن" أو "مستقر"، فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى، ذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية(5). وإن قدرناه فاعلاً بـ استقر ففعلية، والظرف فظرفية(6)

---

(1) سمير محمد عبد الجواد "الإعمال دراسة تطبيقية نحوية" مطبعة السعادة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩٠ م، ص ٦١ - ٦٥

(2) ٧٨ البقرة

(3) ٢٠٤ البقرة

(4) الزجاج "إعراب القرآن" د/ عبد الجليل شلبي ٢/٥٢٢، ٥٢٣

(5) انظر د/ طاهر حمودة "أسس الإعراب ومشكلاته" ٣٣، ٣٤

(6) ابن هشام "مغني اللبيب" تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - ٢/٤٣٥

(7) انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/٣٧

(8) كمال بسيوني "الجمل النحوية" ٢٦

والدلالـــة تحـــتلف هنا إن كانت اسمية عن كونها فعلية؛ ففي حالة الاسمية يكون زيد ملازما للثبوت وللملازمة للدار، ويكون السؤال هنا تقريري

أما إذا أردنا الفعلية فيكون وجود زيد في الدار متقلب ومتغير؛ حيث يكون هـــناك فـــي وقـــت ولا يكون هناك في وقت آخر، ويكون الاستفهام هنا غرضه الفهـــم؛ فهو يسأل سؤالا يريد منه جوابا، وإن كانت هذه الحالة الحالة الفعلية هي التي تلاءم هذا السياق في هذا المثال.

** آيات قرآنية تحتمل الوجهين:

قبل أن نتحدث عن هذه المسألة نود أن نشير إلى أنّ هناك جملاً سمعت عن العرب تحتمل الوجهين أيضاً، ولا نستطيع بالطبع حصرها، إنما نستطيع أن نذكر أنها ترجع لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين، أو سوء الفهم؛ فكل هذه الأسباب تؤدي إلى هذا الاحتمال.

ومن أحد جملة ذكرها ابن هشام في هذا المبحث ونقلها عنه النحويون، وهو قوله "قاما أخواك"، حيث قال: "إن الألف إن قدرت حرف تثنية، كما أنّ التاء حرف تأنيث في "قامت هند"، أو اسماً، والأخوان بدل منه، فالجملة فعلية، وإن قدرت اسماً وما بعدها مبتدأ، فالجملة اسمية قدم خبرها"[1]

وسار على هذا الدرب بعض من المحدثين[2]، حيث يرى الدكتور طاهر حمودة بذكر جملة "قاما أخواك"، و"قاموا الرجال"، و"قمن النسوة"، ونحوها إن قدرت الألف والواو والنون ضمائر وقعت فاعلة والاسم الظاهر بعدها بدل منها، فالجملة فعلية، وكذلك إن قدرت الألف والواو والنون حروف علامات للتثنية والجمع المذكر وجمع المؤنث، كما في لغة "أكلوني البراغيث"، فالأسماء الظاهرة تقع فاعلة والجملة فعلية أيضاً.

وإن قدرت الألف والواو ضمائر وقعت فاعلة والأسماء بعدها تقع مبتدأ؛ فالجملة اسمية المبتدأ فيها مؤخر، والجملة الفعلية المقدمة تعرب في محل رفع الخبر، كما في: "أخواك قاما"، و"الرجال قاموا"، و"النسوة قمن"[3]

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ٤٣٦/٢
(2) د. حسن كمال بسيوني: الجمل النحوية ٢٧
(3) د. طاهر حمودة: أسس الإعراب ومشكلاته ٣٥

أمــا الآيات فكثيرة جدا لا نستطيع ذكرها، لذا نأخذ بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر.

• أولاً فواتح بعض السور:

اختلف النحاة في إعراب فواتح السور ويرجع ذلك إلى تقدير المحذوف فمنهم من رأى أنها جملة اسمية وآخرون رأوا أنها فعلية مثل قوله تعالى[1] (الم)

وقد ذكر الأنباري[2] في هذه الآية مجموعة من الآراء نسبت معظمها إلى قائليها قد تعرب (الم) في موضع نصب بفعل مقدر تقديره "اقرأ الم"، ويجوز أن يكون رفعا على تقدير مبتدأ، والتقدير "هذا الم"، وقد أجاز الفراء أن يكون (الم) مبتدأ و(ذلك) خبره، وأنكره أبو إسحاق الزجاج[3].

• قوله تعالى[4] (والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما)

قرأ بعض القراء الآية الكريمة بالرفع تارة وأخرى بالنصب، ويعود ذلك أيضا إلى التقدير، فالذي قرأ بالرفع قدرها مبتدأ ومن بعده خبر لها

والذي قرأ بالنصب فاعتبرها جملة فعلية، والتقدير في تلك الحالة "اقطعوا"[5]

---

(١) ١/البقرة

(٢) الأنباري "البيان في غريب إعراب القرآن" طه عبد الحميد ٣٢/١

(٣) الزجاج "معاني القرآن وإعرابه" عبد الجليل شلبي ٣/٢

(٤) ٣٨ المائدة

(٥) انظر د/ فتحي الدجني "الجملة النحوية" ص ٨٤

• قوله تعالى[١]: (يا جبالُ أوّبي معهُ والطير)

اختلف النحاة في قراءة (والطير) نصبًا أم رفعًا، فالذي نصب جعلها جملة فعلية، والذي رفع جعلها جملة اسمية حذف خبرها. قال الفراء "إن النصب في كلمة الطير على إضمار سخرنا"[٢]، كما ذهب الخليل بن أحمد إلى الرفع، وأبو عمرو بن العلاء إلى النصب

• قوله تعالى[٣]: (وأمّا ثمود فهديناهم).

اختلف النحاة في إعراب كلمة (ثمود)، والخلاف في الحقيقة يعود إلى تقدير الجملة اسمية أم فعلية، فرأى عبدالله بن أبي إسحاق أنها فعلية وقرأ (ثمود) نصبًا، أما جمهور النحاة فرأوا أنها مرفوعة فهي عندهم مبتدأ والجملة اسمية[٤].

• قوله تعالى[٥] (قالُوا معذرةً إلى ربّكُمْ)

اختلف القراء في قراءة (معذرة) نصبًا أم رفعًا، فقراءة القراء العشرة (معذرة) بالرفع إلا حفصًا، فالذي قرأ رفعًا، فهي عنده جملة اسمية، أما الذي قرأ نصبًا فهي عنده جملة فعلية[٦].

---

(١) ١٠/سبأ

(٢) الفراء: معاني القرآن ٣٥٥/٢

وانظر: أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط ٢٦٦/٣

(٣) ١٧/فصلت

(٤) د/ عضيمة: فهرست شواهد سيبويه ص٤٣

(٥) ١٦٤/الأعراف

(٦) سيبويه: الكتاب، عبد السلام هارون ١٦١/١

• قوله تعالى[1] (وامرأته حمالة الحطب)

ذهب بعض النحاة إلى القول بأن (حمالة) تقرأ رفعاً وعلى هذا الأساس يكون الخبر (وامرأته حمالة الحطب) جملة اسمية، أما الذين قرأوا (حمالة) نصباً فعندهم يكون الخبر جملة فعلية[2].

والقرآن مليء بالآيات التي تحتمل الوجهين، وهذا إعجاز قرآني، حيث إن المعنيين صحيحان لكن درجة الدلالة من حيث قوة الكلمة أهي اسم أم فعل ؟ فالفعل أثقل من الاسم[3]، وغيره من الفروق الدلالية التي ذكرتها في غضون البحث.

وأذكر بعض الآيات التي تحتمل الوجهين والتي ذكرها الخليل بن أحمد في كتابه "الجمل في النحو"[4]، في "وجوه النصب"، و "وجوه الرفع"

وقد استخرجت هذه الآيات من خلال قراءتي لهذا الكتاب، حيث لاحظت أنّ هذه الآيات كان الخليل يذكر لها وجهي الرفع والنصب، أو وجهاً اسمياً ووجهاً فعلياً، وهذه الآيات على الترتيب قوله تعالى

(١) (إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) (البقرة ٢)

(٢) (وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة:٤٢)

(٣) (وَقُولُوا حِطَّةٌ) (البقرة:٥٨)

( ) ٤ والمسد

(٢) د/ فخر النجس "الجملة النحوية" ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦

(٣) السيوطي. "الأشباه والنظائر" ٣٢٢/٨

(٤) انظر الخليل بن محمد الفراهيدي. الجمل في النحو من ٣٥ إلى ٢٢٢

(٤) (قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) (البقرة: ١٣٥)

(٥) (صِبْغَةَ اللَّهِ) (البقرة: ١٣٨)

(٦) (والصابرين في البأساء والضراء) (البقرة: ١٧٧)

(٧) (ويسألونك ماذا ينفقون قُلِ العفو) (البقرة: ٢١٩).

(٨) (وإنْ كان ذو عُسرةٍ) (البقرة: ٢٨٠).

(٩) (كنتُمْ خير أمة أُخرجتْ للنَّاس) (آل عمران: ١١٠)

(١٠) (إلَّا أنْ تكُونَ تجارةً) (النساء: ٢٩).

(١١) (ولا تقُولُوا ثلاثةٌ) (النساء: ١٧١).

(١٢) (ما هذا بشرا) (يوسف: ٣١).

(١٣) (ماذا أنزل ربُّكُمْ قالُوا أساطيرُ الأوَّلين) (النحل: ٢٤)

(١٤) (ماذا أنزل ربُّكُمْ قالُوا خيرًا) (النحل: ٣٠)

(١٥) (كيف نُكلِّمُ منْ كان في المهْد صبيًّا) (مريم: ٢٩)

(١٦) (لا تأتينا الساعةُ قلْ بلى وربِّي لتأتينَّكُمْ عالم الغيب) (سبأ: ٣)

(١٧) (إنَّ ربِّي يقذف بالحقِّ علَّامُ الغيوب) (سبأ: ٤٨).

(١٨) (تنزيل العزيز الرَّحيم) (يس: ٥)

(١٩) (وهذا كتابٌ مُصدِّقٌ لسانا عربيًّا) (الأحقاف: ١٢)

(٢٠) (فكان عاقبتهما أنهما في النَّار خالديْن فيها) (الحشر: ١٧)

ونأخذ بعضاً من هذه الآيات على وجه التحليل الموجز ونبدأ بقوله تعالى(١) (وقولوا حطة)؛ فـ(حطةٌ) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: "سؤالنا حطة"، أو "رغبتنا حطة" ونحوه، وقيل هو حكاية أمروا بقولها مرفوعة فحكوها، ولو أعملت القول لنصبت(٢)، ومن هنا فهي تحتمل الوجهين، فإذا كانت اسمية فإنما تدل على الثبوت، وإن كانت فعلية فهي تدل على التغير والتقلب

ومثلها أيضاً قوله تعالى(٣) (ولا تقولوا ثلاثةٌ)؛حيث جعلت كلمة (ثلاثة) مرفوعة على أنها خبر، والتقدير "الآلهة ثلاثة"، أو أنها منصوبة أوقع عليها الفعل(٤).

وفي قوله تعالى(٥): (قُلْ بَلْ مِلَّةَ إبراهيم حنيفاً) نجد هنا وجهين الاسمية والفعلية؛ وهما يرجعان لتقدير المحذوف، فقد قرأ الجمهور بنصب ملة بإضمار فعل إما على المفعول أي بل نتبع ملة؛ لأنَّ معنى قولهم كونوا هوداً أو نصارى اتبعوا اليهودية أو النصرانية، وإما على أنه خبر كان؛ أي بل نكون ملة إبراهيم؛ أي أهل ملة إبراهيم(٦).

---

(١) ٥٨/البقرة

(٢) انظر: الخليل بن أحمد: الجمل في النحو ص٤٩، ابن حيان الأندلسي: البحر المحيط ١/٢٢٢، ٢٢٣، ابن محمد مكي: مشكل إعراب القرآن ١/٩٥، الفراء: معاني القرآن ١/٣٨، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١/ ٣٥٠، العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١/٣٨، الهمداني: الفريد في إعراب القرآن المجيد ص٢٦١

(٣) ١٧١/النساء

(٤) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه تحقيق د/ عبد الجليل شلبي ٢/١٣٩

(٥) ١٣٥/البقرة

(٦) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط ١/٤٠٥

وترتبط بهذه الآية آية أخرى وهي قوله تعالى(1): (صبغة الله)؛ فقد قرأ الجمهور (صبغةَ الله) بالنصب، ومن قرأ برفع (سنة) قرأ برفع (صبغة)(2).

وهذه مشاكلة في النص القرآني للوصول إلى أدق المعاني وأصح التفاسير، وهذا ما نلمسه أكثر في هاتين الآيتين:

الأولى: قوله تعالى(3) (ماذا أنزلَ ربُّكمْ قالوا أساطيرُ الأولين)

والأخرى: قوله تعالى(4) (ماذا أنزلَ ربُّكم قالوا خيراً)

فـ"ما" في موضع رفع بالابتداء، وهي استفهام معناه التقرير، و(ذا) بمعنى الذي، وهو خبر (ما)، و(أنزل ربكم) صلة (ذا) ومع أنزل هاء محذوفة تعود على "ذا"، تقديره "ما الذي أنزل ربكم". ولما كان السؤال مرفوعا جرى الجواب على ذلك فرفع (أساطير الأولين) على الابتداء والخبر أيضا تقديره: "قالوا هو أساطير الأولين".

أما الوجه الآخر: فما وذا اسم واحد في موضع نصب بأنزل، و(ما) استفهام أيضا، ولما كان السؤال منصوبا جرى الجواب على ذلك، فقالوا: (قالوا خيراً)؛ أي "أنزل خيراً"(5).

---

(1) ١٣٨/البقرة

(2) أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط" ١/٤١١

(3) ٢٤/النحل

(4) ٣٠/النحل

(5) أبو محمد مكي، مشكل إعراب القرآن ١/٤٢٢

ومن هنا نرى وجهين في الآيتين السابقتين . إلا أن وجهة [illegible] محمد مكي في هاتين الآيتين يرجح الرفع في الآية الأولى، والنصب في الثانية؛ لأن سياق الآية يتطلب هذا، وإن كان المعنيان جائزين.

وقد لاحظنا في معظم الآيات السابقة أن فكرة الاحتمالية تبنى على أساس اختلاف النحاة في تقدير المحذوف، وكلُّ هذا لخدمة المعنى وفهم النص القرآني على أكمل وجه ممكن.

إلا أننا نجد آيات ترجع للاشتراك اللفظي لكلمة حيث تتعدد استعمالاتها مثل "كان" التي تأتي ناقصة أو تامة أو زائدة.

وتطبيق هذا على قوله تعالى(٢) (وإنْ كان ذو عُسرةٍ)، فـ(كان) هنا في رأي بعض النحاة تامة؛ أي إن حدث ذو عسرة وقيل هي الناقصة، والخبر محذوف تقديره، وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق أو نحو ذلك

ولو نصب فقال (ذا عسرة)، لكان الذي عليه الحق معيناً بالذكر السابق، وليس ذلك في النص إلا أن يتحمل تقديره(١)

---

(١) انظر الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ص٥٩

انظر في الآية الأولى (ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين) ٢٤/النحل

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن [illegible]، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٩٤/٣، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٥/٤٩٤، العكبري، التبيان في إعراب القرآن [illegible]، د. أحمد المصاني، الدرس النحوي في سورة النور" دار الحضارة، طنطا، ١٩٩٥م، ص٢

انظر في الآية الأخرى (ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً) ٣٠/النحل

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن [illegible]، الفراء، معاني القرآن [illegible]، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١٩٦/٣، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط [illegible]، العكبري، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٠

(٢) ٢٨٠/البقرة

ونكتفي بهذا القدر منعاً للإطالة، حيث تبيّن من خلال هذا العرض الموجز لآيات قليلة من القرآن مع تحليل بسيط وقفنا على أنها تحتمل الوجهين للاختلاف في تقدير المحذوف، وأنّ لكلّ جملة دلالتها، والغالب عليها الثبوت للاسمية والتجدد للفعلية

انظر الخليل بن أحمد: الجمل في النحو تحقيق د/ فخر الدين قباوة ١٢٣

أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط ٢/ ٣٤٠

العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٠٧

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على النبي الخاتم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد.

فبعون الله وتوفيقه تم البحث في موضوع هذه الكتاب؛ وهو: "الجمل المحتملة للاسمية والفعلية".

وقد توصلت إلى عدد من النتائج أذكر أبرزها في هذه الخاتمة، وذلك من خلال عرض موجز لما تضمنته هذا الكتاب؛ وهو ما يلي:

** أهم ما تضمنه التمهيد (تصنيف الجملة وفكرة الاحتمالية):

- إنّ التقسيم الأساسي للجملة العربية ينحصر في قسمين الاسمية والفعلية، وإليهما يرجع ما دون ذلك كالشرطية والظرفية.
- هناك جمل مترددة بين الاسمية والفعلية على اعتبارات معينة؛ كالاختلاف في التقدير، أو لاختلاف النحويين، ويترتب على هذا اختلاف في معنى الجملة.
- هناك عدة فروق بين التعبير بالجملة الاسمية والتعبير بالجملة الفعلية – من الناحية الدلالية – فالأصل في الجملة الاسمية أنها تدل – في الأغلب – على الثبوت إذا كانت اسمية محضة (أي خالية من فعل)، فإذا تكونت من اسمين مرفوعين دلت على الدوام والاستمرار، وقد تفيد مع الثبوت الدوام بقرينة.
- إن كانت الجملة الاسمية غير محضة (وهي التي يكون فيها الخبر جملة فعلية) فإنها تفيد مع الثبوت التجدد، وقد تفيد الاستمرار التجددي.

- إنّ الحكم الخالدة المستمرة تصاغ دائمًا في الجمل الاسمية، أما الجمل الفعلية فإنها تدل على حدث مرتبط بزمن متغير؛ لذا فهي تدل على التغير والتقلب، فإذا استخدمنا الجمل الفعلية بفعل ماض فإن الحدث قد انتهى، وإذا استخدمنا الفعـل المضارع فإنها تفيد الحال والاستقبال، وإذا استخدمت فعل الأمر كان الحدث مرتبطًا بالمستقبل.
- "المسـند إليه" هو المحور الذي يحوم حوله المعنى، وليس كلُّ ما تتصدر به الجملة، فقد تتصدر بشيء آخر مقدم أو غيره.
- إن الأسـاس الجوهـري لاحتمالية الجملة الاسمية والفعلية هو الخلاف بين النحاة ، اخـتلافهم في تقدير المحذوف، وهذا الخلاف لا يرتبط في أساسه بمـنهج مدرسي إنما مبعثه اجتهاد شخص من النحوي يؤدي لتقدير محذوف مغاير لما يقدره غيره.

•• أهم نتائج الفصل الأول (جملة المدح والذّم):

- جملـة المـدح والـذّم قـد تكون جملة اسمية أو جملة فعلية، وهذا يرجع للاختلاف في إعراب المخصوص الذي له عدة إعرابات؛ أشهرها إعرابان؛ الإعـراب الأول: أنـه مبـتدأ مؤخر والجملة الفعلية قبله (الفعل + الفاعل) خـبر مقدم، وفي هذه الحالة تكون الجملة اسمية، ويكون التعبير أقوى دلالة والجملة أكثر تماسكًا وتلازمًا، حيث إنها - هنا - جملة واحدة.

الإعـراب الآخـر: أن يكون المخصوص خبرًا لمبتدأ محذوف، وهنا تكون الجملـة فعلية مكونة من: فعل + فاعل + (ضمير محذوف مبتدأ) + المخصوص (خـبر)؛ وهـنا يكون التعبير فيه صفة طارئة أو مفاجئة لم تكن معهودة وعليه يكون التعبير أقل في الدلالة.

• هناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول "نعم" و "بئس" أسمان هما أم فعلان ؟ وقد رجحت آراء البصريين، وهو أنهما فعلان ماضيان جامدان

** أهم نتائج الفصل الثاني (جملة القسم):

• للقسم حروف وأفعال، كما أن له أسماء، والمشهور الحروف: "ب، ت، ل، و، من".

• في الأغلب تدرج حروف القسم ضمن الجملة الفعلية، سواء أذكر الفعل أو لم يذكر، حيث يذكر الفعل جوازًا مع الباء، ويحذف مع باقي الحروف وجوبًا.

• حروف القسم كلها أصول وليس منها ما هو فرع عن الآخر، وأكثرها استعمالاً: "الواو"، وأقواها "الباء"، وأخصها "التاء"، أما "اللام" و"من" فقليلا الاستخدام.

• من القليل حذف الفعل وحرف القسم والاكتفاء بالمقسم به.

• جملة القسم الفعلية – من حيث التقدير – أكثر استخدامًا من جملة القسم الاسمية حيث إنها – في الأغلب – تلائم طبيعة القسم الذي يأتي لتأكيد حدث معين في زمن معين، فهنا تعبير مما يتلاءم مع واقع الجملة الفعلية.

• للجملة الاسمية القسمية ألفاظ معينة؛ منها ما هو صريح، ومنها ما هو غير صريح؛ ومن ذلك: "عمرك، قعيدك الله، أيمن، أيم الله، عهد الله.."، وهذه الألفاظ هي موضع الخلاف والقول بالاحتمالية، حيث يجوز أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف أو مبتدأ لخبر محذوف، وتكون الجملة اسمية، وقد تكون معمولاً به لفعل محذوف، وتكون الجملة في هذه الحالة فعلية اللهم إلا تعين اسميتها بدخول لام الابتداء؛ مثل "لعمر" فهي اسمية لا غير

** أهم نتائج الفصل الثالث (من الأساليب النحوية):

- "إذا" و "إن" الشرطيتان يكون الاسم الواقع بعدهما مرفوعًا على تقدير فعل محذوف؛ لأن هاتين الكلمتين يليهما فعل دائمًا، سواء ظاهر أم مقدر، وفي هذه الحالة تكون الجملة فعلية، وهذا هو الشائع عند النحاة؛ إلا أنّ السهيلي نقل أنّ سيبويه يجيز الابتداء بعد "إذا" الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد "إذا"، وأيده ابن مالك معتمدًا على أنّ "إذا" للفعل ليس كطلب "إن".
- هناك رأي يجوز إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية كثيراً والاسمية قليلاً.
- هناك من أدوات الاستفهام ما يحتمل الاسمية والفعلية بحسب السياق وبحسب تقدير المحذوف أو الجواب وليست قاعدة قياسية تطبق دائمًا، فقد تكون الجملة اسمية؛ لأن لفظ الاستفهام جوابه اسمي، وقد تكون فعلية؛ لأننا نقدر جواباً للاستفهام فعلي، وهذا ما لمسناه مع "الهمزة"، و"ماذا"، و"كيف"
- من المسائل النحوية التي تحتمل الوجهين مسألة "الاشتغال"؛ حيث إن إعراب المشغول عنه يشترك بين المبتدأ والمفعول به، وكلٌ منهما يخص جملة بعينها.
- جملة الاشتغال اسمية في مبناها ويمكن أن تكون فعلية في معناها وبالتالي في إعرابها، حيث تقدر الجملة اسمية المبتدأ فيها هو الاسم المتقدم والخبر هو الجملة الفعلية التي تليه، وهذا أرجح فقد تقدم الاسم لأنه معلوم وأخبر عنه بالجملة الفعلية لأن معناها مجهول.

أو تقـدر الجملـة فعلـية فيعرب الاسم المتقدم مفعولاً به لفعل يقدر تبعاً للمعـنى، وهـذا رأى "مـرجوح" لحاجتنا إلى التقدير والتأويل والبحث عن فعل ملائم للمعنى، ورأى جمهور النحاة أن تكون الجملة الفعلية مفسرة للمحذوفة فلا محل لها إعرابيًا.

- فـى إعـراب ما بعد "لاسيما" تعدد أوجه الإعراب مما يجعل الجملة تحتمل الاسـمية والفعلـية؛ فالاسـمية إذا كان ما بعد لاسيما خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا (وذلك فى حالة إذا كانت "ما" اسمًا موصولاً)، والفعلية إذا كان ما بعد "لاسيما" مفعولاً به لفـل محذوف (وذلك فى حالة إذا كانت ما حرفًا زائدًا).

**** أهم نتائج الفصل الرابع (أنواع أخرى):**

- جملـة البسـملة تحـتمل الاسمية والفعلية بحسب تقدير المحذوف؛ فإن قدر المحـذوف "أبـدأ باسم الله" فالجملة فعلية - وهذا ما رجحه معظم النحويين والمفسرين - وإن قدر المحذوف "ابتدائى باسم الله" فالجملة اسمية.
- مـن الأفضـل تقدير "فعل" فى جملة البسملة - حتى تكون الجملة فعلية، حيث يتجدد اسم الله بتجدد كل فعل فى كلّ وقت، كما يصح التقدير الاسمي.
- الاسـم الواقـع بعد "لولا" يحتمل الوجهين؛ حيث إن "لولا" حرف له قسمان؛ الأول: حـرف امتـناع لوجـود، وهـو محل البحث، حيث تحتمل الجملة الوجهين، الآخر: حرف تحضيض، وتختص بالأفعال، ويليها فعل المضارع وقلما تدخل على الاسمية.
- لـولا الامتناعـية مختصـة بالأسماء، والاسم الواقع بعدها مبتدأ عند أكثر النحويين؛ وعليه فالجملة - فى هذه الحالة - اسمية، لكنّ الكوفيين ذهبوا إلى

إنّ الاســـم المرفوع بعد "لولا" ليس بمبتدأ، فقد قال الكسائي: "إنه اسم مرفوع بفعل مقدر أي فاعل"، وقال بعضهم هو مرفوع بـــ"لولا" لنيابتها مناب "لو لم يوجد" من هنا تكون الجملة فعلية.

- يخــتلف التعبير بالجملة الفعلية عن التعبير بالجملة الاسمية في "لولا" – كما رأيـــنا قـــبلاً في الفرق بين التعبيرين – إلا أنّ الأفضل هنا أن يكون ما بعد لـــولا الامتناعـــية "مبـــتدأ" أي جملة اسمية؛ لأنّ معنى "لولا" حرف امتناع لوجـــود، إذن فهـــنا حكم مطلق وثابت، حيث يمتنع شيء لوجود غيره، فهذه صفة ثابتة تلائم التعبير بالجملة الاسمية.

- "مذ ومنذ" يكونان حرفا جرّ، كما يكونان اسمان، فيكونان حرفان إذا انجر ما بعدهمـــا، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما، وهذا محل الاحتمالية للوجهين؛ حيث إنّ مـــا بعدها يحتمل الابتداء فتكون الجملة اسمية، كما يحتمل الفاعلية فتكون الجملة فعلية، وعندما يكونان مبتدأين والزمان المرفوع بعدهما خبرهما تكون الجملـــة أكثر تأكيداً، أما إذا كان المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر فيكون هنا نوع من التغير.

- النعت المقطوع يحتمل الوجهين، فإن كانت الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحم وكان الموصوف معلوماً عند المخاطب جاز الاتباع والقطع، فإذا قطعت فإن القطـــع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر، وإلى النصب بإضمار فعل تقديره "أمـــدح" إن كانت الصفة مدح، أو "أذم" إن كانت الصفة صفة ذم، أو "أرحم" إن كانت الصفة صفة ترحم.

- هـــناك مـــن الجمـــل التي تحتمل الوجهين وذلك في حالة ما يحتمل العطف والاســـتئناف – أحـــياناً – كالواو و "حتى"؛ حيث قد يكونان عاطفين، فتكون

هـــناك جملة واحدة متماسكة، وقد تقطع عما قبلها ويكونان للاستئناف، وهنا تكون جملة أخرى؛ ومن هنا يتولد احتمال الجملة للوجهين.

- مـــن الجمل التى تحتمل الوجهين: الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف والجار والمجـــرور؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإلـــيه ذهـــب الأخفـــش والمـــبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء

- هـــناك إخـــتلاف بيـــن النحوييـــن بحسب المدارس أحيانًا، وبحسب الأفراد وآراءهـــم الشخصـــية وانشـــقاقهم عـــن رأى مدرستهم أحيانًا أخرى، وهذا الاخـــتلاف مـــن الأســـباب التى تؤدى إلى القول باحتمالية الجملة للاسمية والفعلية.

- هـــناك جمـــل عربية كثيرة بالإضافة إلى عدد كبير من الآيات القرآنية التى تحـــتمل الوجهيـــن، وذلك للاختلاف فى تقدير المحذوف، أو للاختلاف فى الآراء الـــنحوية، أو للتقديم والتأخير فى الجملة مما ينشأ عنه القول باحتمالية هذه الجملة أو هذه الآية للاسمية والفعلية.

- عندما تحتمل الآية أو الجملة الوجهين فلا خلل فى هذا، إنما ذلك يؤكد بلاغة النص القرآنى وإعجازه.

- عـــندما نـــرجح ماهية جملة عن جملة أخرى، فإن هذا يلاءم طبيعة المعنى أكثر، مما يؤدى إلى قوة الدلالة ووضوح تأثيرها لدى المستمع

ملخص لمضمون الكتاب
باللغة الإنجليزية

Thesis for Master Degree

Title

"Probable phrases of Noun and Verb"

astudy in grammer and syntax

It is known that Arabic phrases are twokinds

Noun phrase and verb phrase, but there are some phrases probable to be both This was the subject of this thesis which affect the meaning that is the affirmation of the noun phrase and the innovation of the verb phrase

The thesis consisted of preface, introduction, four chapter and a conclusion

The preface dealt with the nature of the phrase that go between the two kinds because of the difference in considerations or difference among grammarians Besides focusing the important difference between expressions using the two phrases

The first chapter was about the phrase of praise and phrase of degradation It is likely to be both sides because of the difference ameng grammerians in the conjugation of the specified and hence change in meaning emerges at least from the point of strength and weakness in expression

The second chapter was about the" Swearing phrase" the main difference in swearing phrase which starts with a noun with the consideration of the ommitted before this noun when the ommitted was anoun, then the phrase is anoun one, while if the ommitted was averb, then the phrase is averb one According a syntax change emerge

The third chapter was about the grammer stylistics" The style is atyle of phrases goon along together There were found some grammer styles that are likely to take both sides

1 The conditioned" if" and the conjugation of the noun coming after it and also with "when"

2 Some question articles according to the structure and the ommitted consideration or the answer, but it is not astandard rule

3 The issue of accupation" and the conjugation of the unoccupied which is mutual between the topic and the object, each of then deals with certain phrase

4 The conjugation of the noun after . "لاسيما"

The fourth chapter was about" other kinds" it dealt with

1 The Good's name" البسملة phrase which is likeable to both sides according to the ommitted wether it is noun or verb

2 The noun coming after the refusing but لولا whether it topic or subjected of or ommited verb

3 since منذ and the it contracted form (مذ) and the conjugation of the noun coming after then as it is likable of the two kinds

4 The separted objective is praising or degradation or pitying and the described is known

To the listoner, its possible both the precession and the cutting off, through them comes the probability

5 The phrase with probable both togetherness and resume such as and الواو and even حتى

6 The" accented المرفوع noun coming after the semi - phrase

There one somany Arabic phrase besides some verses of the Holy Quran likely to have the two kinds due to the difference In the consideration of the ommitted or due to the difference amany grammarians to highlight the meaning when we prefere the nature of one phrase to another phrase, this suits the real meaning more than the strength of syntax and clarify of effect on the listener .

المصادر والمراجع

د/ إبراهيم أنيس:

"من أسرار العربية" مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٨٥م.

د/ إبراهيم بركات:

"الجملة العربية" مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٢م.

"الإبهام والمبهمات في النحو العربي" دار الوفاء بالمنصورة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

د/ إبراهيم محمد الصفاقسي:

"المجيد في إعراب القرآن المجيد" تحقيق: موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٩٢م.

أبو البقاء الكفوي:

"الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية" تحقيق الدكتور: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

أبو الحسن الرماني:

"معاني الحروف" تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة ١٩٨١م.

أبو الحسن المجاشعي:

"شــرح عــيون الإعراب" تحقيق الدكتور/ حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م

أبو حيان الأندلسي:

• "تفسير البحر المحيط"، وبهامشه "تفسير النهر الماد من البحر لأبى حـيان"، كـتاب: "الـدر اللقيط من البحر المحيط" للإمام تاج الدين الحنفي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

• "ارتشــاف الضــرب من لسان العرب" تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ١٤٠٤هـــ/١٩٨٤م، الجـزء الثاني، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، الجزء الثالث، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

• "النكـت الحســان فــي شــرح غايــة الإحسان" تحقيق الدكتور/ عبدالحســين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

أبو محمد مكي بن أبي طالب:

"مشــكل إعــراب القــرآن" تحقــيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧م.

د/ أحمد سليمان ياقوت:

"الــدرس الدلالــي فــي خصائص ابن جني" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

د/ أحمد الضاني:

- "الدرس النحوي في سورة النور" دار الحضارة، طنطا، ١٩٩٥م.
- "الجملة الاسمية المنسوخة" دار الحضارة، طنطا.
- "المدخل إلى دراسة الجملة العربية والجملة الاسمية المجردة" دار الحضارة، طنطا، ١٩٩٦م.
- "الأبنية الصرفية للوظائف النحوية في الجملة الفعلية" ١٩٩٦م.

د/ أحمد كشك، د/ أحمد عبد الدايم، د/ أحمد بسيوني:

"من التحليل النحوي للكلمة والكلام" مكتبة الزهراء، القاهرة، (د.ت).

د/ أحمد مكي الأنصاري:

"نظرية النحو القرآني - نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية" دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي):

"معاني القرآن" تحقيق الدكتور/ فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد):

"شرح الأشموني على ألفية بن مالك" تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، (د.ت).

الألوسي (شهاب الدين السيد محمود الألوسي):

"روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

د/ إميل بديع يعقوب:
"المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية" دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م

د/ أمين علي السيد:
"في علم النحو" دار المعارف، الطبعة السادسة، ١٩٨٦م.

الأنباري (أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد):
• "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ومعه كتاب: "الإنتصاف من الإنصاف" تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
• "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
• "البيان في غريب إعراب القرآن" تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه، مراجعة/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

الباقلاني (أبو بكر الباقلاني) :
"إعجاز القرآن" مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/ ١٩٨٧م.

البطليوسي (ابن السيد البطليوسي) :
"الحلل في شرح أبيات الجمل" تحقيق د/ مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م

د/ تمام حسان:

"اللغة العربية معناها ومبناها" الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣ م.

د/ توفيق محمد شاهين:

"المشترك اللغوى نظرية وتطبيقا" مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى):

"مجالس ثعلب" تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠م.

الجرجانى (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى):

• "العوامل المائة النحوية" شرح الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق الدكتور/ البدراوى زهران، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

• "دلائل الإعجاز" تعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

• "العمد - كتاب في التصريف" تحقيق الدكتور/ البدراوى زهران، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

• "الجمل فى النحو" تحقيق الدكتور/ يسرى عبد الغنى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

• "المقتصد فى شرح الإيضاح" تحقيق الدكتور/ كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٢٠م.

• "أسرار البلاغة" محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت (د.ت).

ابن جماعة (محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة):

"شــرح الكافية" تحقيق الدكتور/ محمد عبد النبي عبد المجيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧م.

ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني):

- "الخصــائص" تحقيــق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- "اللمــع فــي العربــية" تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف، عالم الكتــب، الطــبعة الأولــى، ١٣٩٩هــ / ١٩٧٩م، وهناك تحقيق للدكتور/ حامد مؤمن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ
- "المحتســب فــي تبييــن وجــوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" تحقــيق علــي النجدي ناصف، الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م
- "سـر صــناعة الإعــراب" الجزء الأول تحقيق/ مصطفى السقا، محمـد الزفـزاف، إبراهــيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة البابي - الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م.

ابن الحاجب (الإمام جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر):

"الكافية في النحو" شرح رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

ابن حجر العسقلاني:

"فــتح البــاري شــرح صحيح البخاري" تحقيق عبد العزيز بن باز، رقم أبوابه/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، مكة المكرمة (د.ت).

خالد الأزهري:

"شرح التصريح على التوضيح" دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد):

"إعـــراب ثلاثيـــن سورة من القرآن الكريم" مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت)

ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله ن أحمد بن الخشاب):

"المرتجل" تحقيق علي حيدر، منشورات دار الحكمة بدمشق، ١٣٩٢ هـــ / ١٩٧٢م

الخطيب التبريزي:

"شـــرح اللمـــع في النحو" تحقيق الدكتور/ السيد تقي عبد السيد، دار والي الإسلامية، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـــ/١٩٩١م.

الخليل بن أحمد الفراهيدي:

"الجمل في النحو" تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هــ/١٩٨٥م.

الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي):

"مختار الصحاح" المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، (د.ت).

رضي الدين الإستراباذي:

"شـــرح شـــافية ابـــن الحاجـــب" مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي، حققها أ/ محمد الزفزاف، أ/ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هــ/ ١٩٨٢م.

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج):

- "إعــراب القــرآن" المنسوب إليه، تحقيق إبراهيم الإبيارى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣م ١٩٦٥م.
- "معــانى القرآن وإعرابه" شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبى، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م

الزجاجى (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى):

- "الجمــل فــى النحو" تحقيق الدكتور/ على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، دار الأمل، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- "حــروف المعــانى" حققــه وقدم له الدكتور/ على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

الزمخشرى:

- "الكشاف عن الحقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل" دار الكتاب العربى، بيروت، رتبه وضبطه وصححه/ مصطفى حسين أحمد، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- "المفصــل فى علم العربية" وبذيله كتاب: "المفصل فى شرح أبيات المفصــل" للسيد محمــد بدر الدين النعسانى، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، (د-ت).

الإمام الزبيدى:

"مختصر صحيح البخارى المسمى" التجريد الصحيح، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

د/ زين كامل الخويسكي:

"اللام الموطئة للقسم في القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج):

"الأصول في النحو" تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

السرقسطي (أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري):

"الأفعال" تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م.

د/ سمير أحمد عبد الجواد:

"الإهمال دراسة تفصيلية نحوية" مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر):

"الكتاب" تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

د. السيد أحمد علي:

"من قضايا النحو (التوابع)" دار الثقافة العربية، ١٩٩٣م.

د. السيد رزق الطويل:

"الخلاف بين النحويين - دراسة وتحليل وتقويم" المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي):

• "همـــع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية" شرح محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٧ هـ.

• "الإتقـــان في علم أصول النحو" تحقيق الدكتور/ أحمد محمد قاسم، (د.ط)، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م

• "الأشـــباه والنظائر في النحو" دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

• "المطـــالع الســـعيدة" تحقـــيق د/طاهـــر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

• "الإتقـــان فـــي علـــوم القـــرآن" تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المشهد الحسيني، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ / ١٩٦٧م.

د/ شرف الدين علي الراجحي:

"شـــبه الجملـــة فـــي الـــنحو العـــربي والقرآن الكريم" عالم الفكر، الإسكندرية، ١٩٨٧م.

د/ شوقي ضيف:

• "تجديد النحو" دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، (د.ت)

• "المـــدارس الـــنحوية" دار المعـــارف، القاهرة، الطبعة السابعة، (د.ت)

الصبان (أبو العرفان محمد بن علي):

"حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" دار الفكر.

د/ طاهر حمودة:

• "أسس الإعراب ومشكلاته" الدار الجامعية، الاسكندرية.

• "القياس فى الدرس اللغوى – بحث فى المنهج" الدار الجامعية.

• "ابن قيم الجوزية جهوده فى الدرس اللغوى" دار الجامعات المصرية، الاسكندرية.

أ/ عباس حسن:

"النحو الوافى" دار المعارف، الجزء الأول، الطبعة الحادية عشرة، الجزء الثانى، الطبعة الحادية عشرة، الجزء الثالث، الطبعة العاشرة، الجزء الرابع، الطبعة التاسعة.

د/ عبد الصبور شاهين:

"العربية لغة العلوم والتقنية" دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

د/ عبده الراجحى:

• "النحو العربى والدرس الحديث" دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

• "دروس فى الإعراب" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٠ هـ / ١٩٩١م

• "فى التطبيق النحوى والصرفى" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

• "دروس فى المذاهب النحوية" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

ابن عصفور (على بن مؤمن):
• "المقـرب" تحقـيق أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبورى، مطـبعة العـانى، بغداد، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، الجزء الثانى، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
• "شـرح جمل الزجاجى (الشرح الكبير)"، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، (د.ط)، (د.ت).

ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن عطية الغرناطى):
"المحـرر الوجـيز فى تفسير الكتاب العزيز" تحقيق وتعليق أ/ أحمد صـادق الملاح، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م.

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل):
"شـرح ابـن عقـيل على ألفية ابن مالك" تحقيق محمد محيى الدين عبدالحمـيد، دار الـتراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

العكبرى (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى):
"التبيان فى إعراب القرآن" المكتبة التوفيقية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ .

على أبو القاسم عون:
"أسـلوب القسـم واجـتماعه مـع الشرط فى رحاب القرآن الكريم" منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٢م.

د/ علي أبو المكارم:

- "الحملة الفعلية" دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، (د.ت).
- "إعراب الأفعال" (د.ط)، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

علي بن سليمان الحيدرة:

"كشف المشكل في النحو" تحقيق الدكتور/ هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

د/ علي محمد فاخر:

"شرح المقرب" مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠م.

الفارسي (أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي):

- "المسائل العسكرية" تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م.
- "الحجة في علل القراءات السبع" تحقيق علي النجدي ناصف، الدكتور/ عبد الحليم النجار، الدكتور/ عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- "المسائل البصريات" تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
- "المسائل العضديات" حققه شيخ الراشد، وزارة الثقافة بدمشق
- "المسائل المنثورة" تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م.
- "التعليقة على كتاب سيبويه" تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

الفاكهى (عبد الله بن أحمد الفاكهى):
"الحـــدود فى النحو" تحقيق الدكتور/ المتولى رمضان أحمد الدميرى، مكتبة وهبه، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

د/ فتحى أحمد عامر:
"فكـــرة النظم بين وجوه الإعجاز فى القرآن الكريم" المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

د/ فتحى عبد الفتاح الدجنى:
"الجملـــة الـــنحوية نشـــأةً وتطـــورًا وإعرابًا" مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.

د/ فخر الدين قباوة:
"إعـــراب الجمل وأشباه الجمل" دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣م.

فخر الرازى (أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين):
"التفسير الكبير" دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثالثة.

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء):
"معانى القرآن" الجزء الأول تحقيق/ أحمد يوسف نجاتى، محمد على الـــنجار، الجـــزء الـــثانى تحقيق/ محمد على النجار، الجزء الثالث تحقـــيق/ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى، مراجعة أ/ على النجدى ناصف، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد):

"الجامع لأحكام القرآن" دار الشعب، (د.ت)

كمال بسيوني:

"الجمل النحوية" مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبدالله الطائي):

- "شرح التسهيل" تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد، الدكتور/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ/١٩٩٠م.
- "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧م.
- "شرح الكافية الشافية" تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٤٠١ هـ.

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد المبرد):

"المقتضب" تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

د/ محمد إبراهيم عبادة:

"الجملة العربية – دراسة لغوية ة" منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

د/ محمد أحمد خضير:

" الدلالة والتركيب " دار الزهراء، القاهرة، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣م

محمد الأمير:

"حاشية محمد الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام" دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).

د/ محمد حماسة عبد اللطيف:

"فى بناء الجملة العربية" دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

محمد الخضرى:

"حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل" المطبعة الأزهرية المصرية، الطبعة الثالثة، ١٣٢٦ هـ.

د/ محمد سيد طنطاوى:

"التفسير الوسيط للقرآن الكريم" مطبعة السعادة، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.

د/ محمد عبد الخالق عضيمة:

- "فهرس كتاب سيبويه ودراسة له" مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" دار الحديث، القاهرة، (د.ت).

محمد عبد العزيز النجار:

"التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل" مكتبة المتنبى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ .

د/ محمد عيد:

"النحو المصفى" مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

محمد فؤاد عبد الباقي :

"المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم" دار الحديث، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ .

د/ محمود أحمد نحلة:

"مدخل إلى دراسة الجملة العربية" دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.

د/ محمود سليمان ياقوت:

"النحو التعليمي والتطبيق على القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

د/ محمود فهمي حجازي:

"علم اللغة العربية – مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية" دار الثقافة، القاهرة، (د-ت) .

المرادي (الحسن بن قاسم المرادي):

"الجنى الداني في حروف المعاني" تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣م، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م

الشيخ مصطفى حمزة:

"نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو" دراسة وتحقيق/ إبراهيم عمر سليمان زبيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ / ١٩٩٢م .

د/ مصطفى الصاوى الجوينى:
" المعــانى (علــم الأســلوب)" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.

مصطفى محمد الدسوقى:
" حاشــية الدســوقى علــى مغــنى اللبيب" مطبعة المشهد الحسينى، القاهرة، ١٤٠٢ هـــ / ١٩٨٢م.

"المعجم الكبير":
الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـــ/١٩٨٢م.

"المعجم الوسيط":
مكتبة الصحوة المصرية الدكتور/ محمد عبد الحليم، الطبعة الأولى.

ابن منظور (عبد الله محمد بن المكرم بن أبى الحسن):
"لسان العرب" دار المعارف، القاهرة، تحقيق أ/ عبد الله على الكبير، أ/ محمد أحمد حسب الله، أ/ هاشم محمد الشاذلى، (د.ت) .

النحاس (أبو جعفر بن محمد بن إسماعيل):
" إعــراب القــرآن " تحقــيق الدكتور/ زهير زاهر، مكتبة النهضة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

النسفى (أبو بركات النسفى):
"تفسير النسفى" دار إحياء الكتب العلمية، (د.ت).

هادى عطية مطر:

"الحــروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين" عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـــ / ١٩٨٦م.

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام):

- "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدى، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـــ / ١٩٧٠م
- "شــرح جمل الزجاجى" تحقيق الدكتور/ على محسن عيسى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـــ/١٩٨٦م.
- "قطــر النــدى وبل الصدى" شرح محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الألفى، (د.ت).
- "شــذور الذهب في معرفة كلام العرب" تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، (د.ت).
- "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" المكتبة العصرية،بيروت.
- "مغــني اللبيــب عــن كتب الأعاريب" تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١ هـــ / ١٩٩١م.

ابن يعيش (موفق بن على بن يعيش):

" شرح المفصل " مكتبة المتنبى، القاهرة، ١٤١١ هـــ / ١٩٩٠م

• عبد القادر المهيري:

* الجملة في نظر النحاة العرب" حوليات الجامعة التونسية .

• مجدي محمد حسين عبد الله :

رسالة ماجستير بعنوان "الواو في القرآن الكريم - دراسة لغوية" كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣م.

• معصومة عبد الصاحب محمد حسن:

رسالة دكتوراه بعنوان: "الجمل الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه والقواعد التحويلية- دراسة توليدية تحويلية" كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥م.

www.lisanarb.com

فهرس محتويات الكتاب

م	الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
١	المقدمة:	٣ : ١٠
٢	التمهيد: تصنيف الجملة وفكرة الاحتمالية:	١١ : ٣١
	التعريف بالجملة.	١٣ : ١٥
	أساس تقسيم الجملة.	١٥ : ٢١
	التردد بين الاسمية و الفعلية.	٢١ : ٢٢
	أساس فكرة احتمال الجملة للاسمية و الفعلية.	٢٣ : ٢٦
	الفرق بين التعبير بين الجملتين.	٢٧ : ٣١
٣	الفصل الأول: جملة المدح والذم:	٣٣ : ٧٦
	التعريف بالمدح و الذم.	٣٥ : ٣٨
	"نعم" و"بئس" بين الاسمية و الفعلية.	٣٨ : ٤٢
	فكرة الاحتمال وإعراب المخصوص.	٤٢ : ٤٧
	التردد وأثره في الدلالة.	٤٧ : ٥٢
	تطبيقات من القرآن الكريم.	٥٢ : ٧٠
	تطبيقات من صحيح البخاري.	٧٠ : ٧٦
٤	الفصل الثاني: جملة القسم:	٧٧ : ١١٨
	ماهية القسم.	٧٩ : ٨٦
	الحذف و الذكر في القسم.	٨٦ : ٩١
	التردد وأثره في الدلالة.	٩١ : ٩٧
	تطبيقات من القرآن الكريم.	٩٨ : ١١٤
	تطبيقات من صحيح البخاري.	١١٥ : ١١٨

٥ **الفصل الثالث: من الأساليب النحوية:**	١١٩ : ١٥٠
من أسلوب الشرط: إذا، وإن.	١٢١ : ١٣٠
تطبيقات من صحيح البخارى.	١٣١ : ١٣٢
من أسلوب الاستفهام (الهمزة، ماذا، كيف).	١٣٣ : ١٣٩
الاشتغال.	١٤٠ : ١٤٤
لا سيما.	١٤٥ : ١٥٠
٦ **الفصل الرابع: أنواع أخرى:**	١٥١ : ٢٠٣
جملة البسملة.	١٥٣ : ١٥٧
لولا – لولا الامتناعية.	١٥٨ : ١٦٢
تطبيقات من صحيح البخارى.	١٦٢ : ١٦٥
مذ، ومنذ.	١٦٦ : ١٧٢
النعت المقطوع.	١٧٣ : ١٧٩
تطبيقات من صحيح البخارى.	١٨٠
ما يحتمل العطف والاستئناف (الواو، حتى).	١٨١ : ١٩٠
رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور.	١٩١ : ١٩٤
آيات قرآنية تحتمل الوجهين.	١٩٥ : ٢٠٣
٧ **الخاتمة.**	٢٠٥ : ٢١١
٨ **ملخص لمضمون الكتاب باللغة الإنجليزية.**	٢١٣ : ٢١٧
٩ **المصادر والمراجع.**	٢١٩ : ٢٤٠

www.lisanarb.com
lisanerab.com رابط بديل

مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة
تليفون ٢٢٥٧٨٨٢